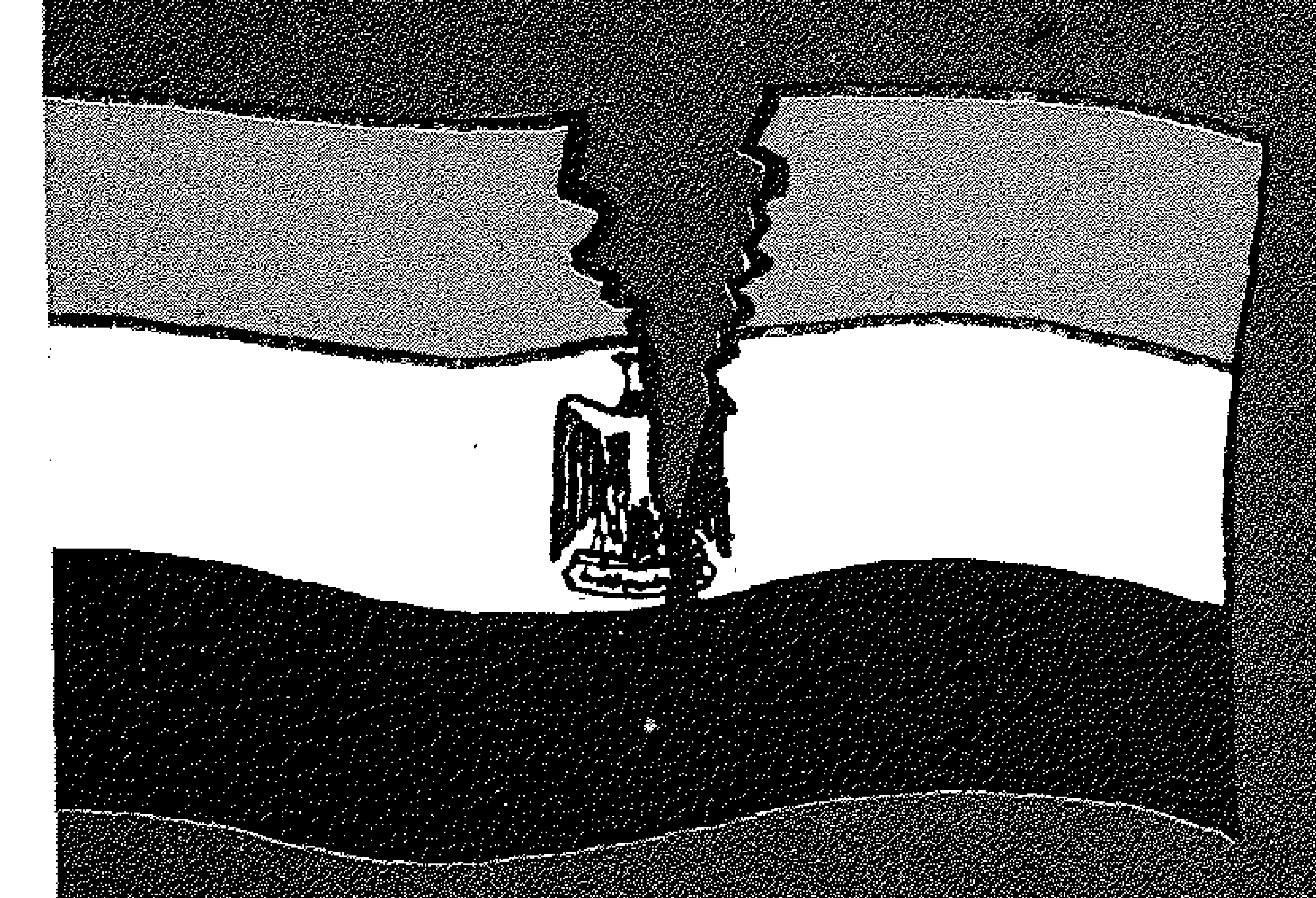
د. وحيد عبد المجيد



الأزمة المصرية

مخاطر الاستقطاب الاسلامى - العلمانى

دار القارئ العربي

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيونى

الإسكندرية

الأزمة المصرية
مخاطر الاستقطاب الإسلامى - العلمانى

الأزمة المصرية

مخاطر الإستقطاب الإسلامى - العلمانى

الدكتور وحيد عبد المجيد



الأزمة المصرية:
مخاطر الإستقطاب الإسلامي - العلمانى
الدكتور وحيد عبد المجيد

الغلاف والإخراج الفنى للفنان: **حامد العويضى**

الناشر: دار القارئ العربى
١٤ شارع عبد الله دراز - الدور الثالث - أرض الجولف - مصر الجديدة
تليفون: ٢٩٠٦٧١٥ - فاكس ٢٩٠٦٧١٧ - القاهرة - جمهورية مصر العربية
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٩٣/٥٩٩١
الترقيم الدولى: ٢ - ٠١ - ٥٤٤٤ - ٩٧٧ ISBN

إهداء

إلي الوطن على إمتداده ..
وإلى كل العاملين من أجل مصلحته العليا
بعد أن غابت عن أذهان الكثيرين.

المحتويات — صفحة

مقدمـــة

تعد ظاهرة العنف التى تقترن بممارسات جماعات اسلامية متطرفة جزء ا من معضلة اوسع ترتبط بعوامل عدة، من أهمها محدودية التطور الديمقراطي فى مصر وعدم توفر تقاليد الحوار بين المختلفين فكريا وسياسيا. فلا يخفى ان هذه الظاهرة هى من صنع مجموعات صغيرة علي هامش الحركة الاسلامية. وما الضجيج الذي تثيره حولها إلا انعكاسات، في أحد أهم جوانبه، لمناخ سياسي لايتيح الظروف الملائمة لوضعها في حجمها الحقيقى ولتقليص أعداد الشباب الذين يلتحقون بها. فعندما تُغلق أو تضيق أبواب العمل السياسى المشروع ، ويتبدد الأمل في امكانات التغيير السلمى،تنفتح بالمقابل أبواب العنف. وفي هذا السياق تعبر ظاهرة العنف عن نزعة يائسة انتحارية، اكثر مما تعكس تطورا اصيلا في المجتمع، رغم كل مايترتب عليها من تدمير. لكن اخطر من هذا التدمير هو ماتشتمل عليه إفرازات ظاهرة العنف من مخاطر تزايد حدة الاستقطاب بين التيارين الاسلامي والعلماني، الي الحد الذي قد يهدد باختفاء تدريجي للقوي والعناصر المعتدلة في كل منهما، والتي يتوقف عليها مد الجسور بينهما.

واذا حدث ذلك، فهو يزيد من صعوبات تعميق التطور الديمقراطي في بلادنا، بل ويهدد بانتكاسته. فيفترض هذا التطور انفتاح مختلف التيارات علي بعضها، بما يتضمن من تسامح وقدرة علي التفاعل والحوار والمساومة والحلول الوسط. ولا يمكن التطلع الي كل ذلك في ظل الاستقطاب السياسي والفكري، بما ينطوي عليه من رفض للآخر، وعدم الاعتراف به احيانا، والتشدد في مواجهته والانغلاق والتقوقع علي الذات. وبالتالي تبتعد فرص التعايش، الذي يفترض - بالمقابل - السعي لايجاد أو بلورة قواسم مشتركة

يلتزم بها الجميع، وتحديدالمساحات المختلف عليها التي ينشط كل فريق لدعم موقفه فيها عبر منافسة حرة تقوم علي اقناع الرأي العام التأثير في توجهاته.

وفي ظني أن ثمة فرصة كبيرة للتوافق بين القوي المعتدلة في التيارين العلماني والاسلامي علي اطار عام يحدد ماهو مشترك وما هو مختلف عليه، علي نحو يضع حدا لمخاطر الاستقطاب، ويسهم من ثم في محاصرة العنف. لكن الامساك بهذه الفرصة يقتضي جهدا واخلاصا من المعتدلين في التيارين. وهم كُثّر بالفعل علي الجانبين. فالعلمانيون في غالبيتهم، سواء مسلمون أو اقباط، يدركون ثراء الحضارة الاسلامية، وما تنطوي عليه مقاصد شريعة الاسلام من خير عام وماتفتحه من آفاق للتقدم. كما ان الاسلاميين المعتدلين، في غالبيتهم ايضا، يؤكدون اهمية الاستفادة من مكتسبات وانجازات الحضارة الغربية وضرورة الانفتاح عليها. ويتفق هؤلاء واولئك علي أولوية المسألة الديمقراطية بما تتيحه من حريات عامة وتعدد سياسي وفكري، وبما تؤكده من مساواة بين المواطنين جميعا امام القانون وتكافؤ الفرص بينهم، وبما توفره من انتخابات حرة وتداول للسلطة وخضوع الحكومات للمساءلة والمراقبة. وفيما يقر العلمانيون المعتدلون بأن الديمقراطية لاينبغي ان تقود الي تحليل الحرام أو تحريم الحلال، يؤكد الاسلاميون المعتدلون أن الاسلام لا يعرف دولة دينية (ثيوقراطية)، وانما دولة مدنية. لكن مازال مطلوب منهم التأكيد بشكل اكثر وضوحا علي انها دولة ديمقراطية ايضا، والالتزام بذلك امام الأمة للحد من مخاوف تيارات أخري بشأن المستقبل. ولذلك فعلي التيار الاسلامي المعتدل في مصر أن يحذو حذو حركات اسلامية عدة في الأردن وتونس والكويت اليمن، وهي الحركات التي أعلنت التزاما واضحا بالديمقراطية وقدمت تعهدات بذلك. كما أن علي التيار العلماني المعتدل، بالمقابل أن يحرص علي استقلاليته عن الدولة، وأن يدرك ماتنطوي عليه الحركة الاسلامية من

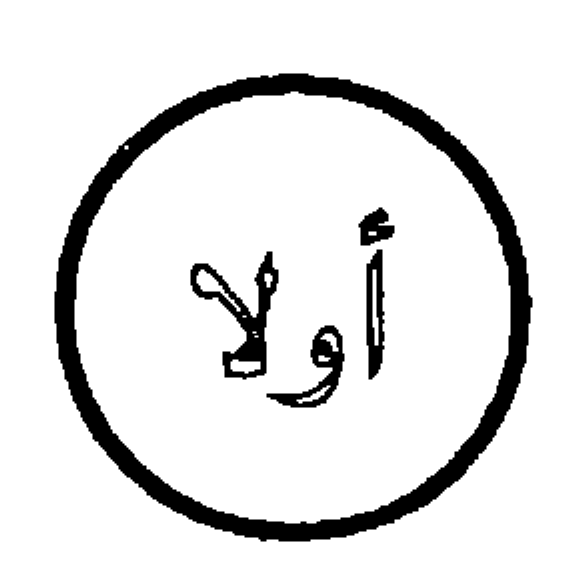
تنوعات، ويدخل في حوار مع التيار المعتدل منها سعيا لدعم التطور الديمقراطي وانقاذ الأمة من أزمتها الراهنة.

والمرجح أن بامكان المعتدلين في التيارين العمل من اجل هذا الانقاذ ورفع صوتهم الذي يحجبه صخب المتطرفين علي الجانبين. والواقع ان مستقبل بلادنا يتوقف علي ارتفاع صوت الاعتدال في مواجهة التطرف، وتأكيد اسلوب الحوار كبديل للعنف، وإبعاد شبح الاستقطاب الذي يخلقه المتطرفون بمواقفهم وسلوكهم، مفضلين التضحية بالمستقبل والمخاطرة بحرب أهلية علي تقديم تنازلات في هذا الجانب أو ذاك من افكارهم.

ويقدم هذا الكتاب محاولة لابراز أهمية مد الجسور بين المعتدلين في التيارين العلماني والاسلامي، وتأكيد أولوية المسألة الديمقراطية كسبيل لحل الأزمة المصرية الراهنة. ورغم أن الكثير من اجزائه سبق نشرها كمقالات متفرقة فى صحيفة الحياة التي تصدر من لندن، أو قُدم كأوراق في بعض الندوات، فان تجميعها ضمن هذا السياق يفيد في بلورة طرح شبه متكامل يأخذ بالاعتبار الابعاد العربية والدولية لهذه الأزمة. كما أن المقالات التي سبق نشرها لم يتح الاطلاع عليها سوي لقلة من القراء المصريين، الذين يتابعون الصحف العربية غير المصرية. وكلي امل في أن يثير الطرح المتضمن في هذا الكتاب ردود فعل من التيارين، وان يكون بداية حوار بينهما.

د. وحيد عبد المجيد

القاهرة فى يونيو ١٩٩٣



المسألة الديمقراطية .. كمدخل لتجاوز الاستقطاب الإسلامى - العلمانى

(١) المسألة الديمقراطية .. بين الحركات الإسلامية والأحزاب العلمانية وشبه العلمانية

تعانى عملية التطور الديمقراطي في العالم العربي، وخاصة في بلاده التي قطعت شوطا علي هذا الطريق ومنها مصر، من مشكلات متنوعة. لكن أكثرها إثارة للجدل في الوقت الراهن مشكلة الحركات الاسلامية المتنامية التي تتغلغل في المجتمع. فقد أصبحت هذه الحركات مصدر قلق متزايد ليس فقط لأنظمة الحكم، ولكن الأهم من ذلك لأحزاب وقوي المعارضة العلمانية وشبه العلمانية. ويرتبط هذا القلق بالموقف الغامض لغالبية الحركات الاسلامية تجاه المسألة الديمقراطية. ولذلك فالصيغة الشائعة للمشكلة هي أنه اذا وصل التطور الديمقراطي الي مستوي يتيح اجراء انتخابات حرة، فإن فوز الاسلاميين فيها وصعودهم الي الحكم سيؤدي الي وقف هذا التطور وتقويض الديمقراطية. ومن اليسير أن نجد تعبيرات شتي عن المشكلة بهذه الصيغة المحددة والقاطعة في الخطاب السياسي لأحزاب وقوي مختلفة في بلدان مثل مصر الجزائر وتونس والمغرب واليمن. وقد رأينا حالة عملية تحول فيها هذا الخطاب الي موقف محدد في الجزائر عقب الجولة الاولي للانتخابات التشريعية في ديسمبر ١٩٩١، التي فازت فيها الجبهة الاسلامية للانقاذ. فقد اتفقت معظم الاحزاب الجزائرية علي التحذير من «مستقبل كئيب» في ظل حكم هذه الجبهة. وساند بعضها الانقلاب الذي عطل التطور الديمقراطي برمته، بعد أن كان قد أوشك علي الاكتمال. كما أيدت مختلف الاحزاب المشروعة في تونس اجراءات قمع وتصفية حركة «النهضة» بعد أن تقدمت بطلب للاعتراف بها كحزب مشروع، ورغم انها اكثر الحركات الاسلامية في العالم العربي تقدما

في موقفها من المسألة الديمقراطية. وفي مصر يميل بعض الأحزاب وكثير من المثقفين الي تفضيل إبطاء التطور الديمقراطي خشية استثمار الاسلاميين له. كما يخلط البعض بين المعركة ضد العنف وبين الموقف من الحركات الاسلامية عموما بما فيها تلك التي ترفض هذا العنف.

ومعني ذلك أن القلق الشائع من تنامي نفوذ الحركات الاسلامية علي الصعيد الشعبي في عدة دول عربية يتسم بدرجة عالية من الشمول لمختلف هذه الحركات، دون تمييز بينها أو مراعاة للفوارق في مواقفها وتجاربها الخاصة. ويستند هذا التوجه الي الخطاب المعادي للديمقراطية الذي صدر من أحد تيارات الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر عشية وبُعيد الانتخابات التشريعية التي لم تكتمل. فبسبب القلق من الحركات الاسلامية وموقفها تجاه المسألة الديمقراطية، جري التركيز في معظم الأحوال علي الخطاب غير الديمقراطي الصادر عن رموز التيار السلفي في تلك الجبهة، مثل الرجل الثاني فيها حينئذ علي بلحاج وخطيب مسجد السنة في باب الواد عبد القادر مغني. وهو خطاب واضح بالفعل في كراهيته للديمقراطية الي حد اعتبارها نقيضا للشريعة الاسلامية. كما أنه خطاب حاد في تهديده لمعارضي الجبهة بالويل في الدنيا والآخرة باعتبارهم من «حزب الشيطان» ومن «أهل النار». وقد غطي الضجيج الذي أثير حول هذا الجانب من خطاب جبهة الانقاذ علي جانب آخر عبر عنه رموز لها مثل عباس مدني وعبد القادر حشاني، ممن حرصوا علي تهدئة مخاوف غير الاسلاميين والتأكيد علي ضمان الحريات الفردية والتعهد بأنه (لن تكون هناك تصفية حسابات ولا محاكم شعبية)، مع إبراز رفض النموذج الايراني والنفور من أسلوب «المنع والجبر». كما لم يتنبه الكثيرون للاشتباك الفكري الذي حدث أحيانا بين هذين التيارين اللذين جمعتهما جبهة الانقاذ في وعاء واحد في ظروف معينة. ولايعني ذلك أن التيار الذي لم

يرفض الديمقراطية تبني موقفا واضحا تجاهها. فقد ظل محافظا علي قدر من الغموض. فعندما تحدث ممثلوه عن ضمان الحريات الفردية مثلا، وضعوه ضمن اطار «الثوابت التي تعتمدها الجبهة»، دون تحديد دقيق لما هية هذه الثوابت. ورغم أن تأثير هذا التيار الذي لايرفض الديمقراطية انعكس في صياغة برنامج الجبهة، فقد كان هناك سقف لذلك. وكانت النتيجة أن البرنامج لم يذكر تعبير الديمقراطية قط، وانما تحدث عن الشوري باعتبارها (كفيلة بمنع الاستبداد والاحتكار السياسي وضمان حرية التعبير والتشجيع علي النقد والمحاسبة علي كافة المستويات السياسية والادارية). وهذا حديث عن الديمقراطية من حيث الجوهر، الأمر الذي يؤكد أن التيار غير الرافض لها كان قادرا علي ترجيح موقفه عند صياغة البرنامج الذي لم يشر الي مصطلح الديمقراطية، وانما أورد جانبا رئيسيا من مضمونه.

ويختلف ذلك عن موقف حركة «النهضة» التونسية، وهو موقف ينطوي علي التزام واضح بالديمقراطية يتضمن التعهد بعدم استبعاد أي حزب أو مصادرة أي فكر عند الوصول للحكم، والالتزام بتسليم السلطة لمن يحصل علي الأغلبية في أي انتخابات تالية. والواقع أن هذا التباين ليس قائما فقط بين الحركات الاسلامية الجديدة غير المرتبطة بجماعة الاخوان المسلمين. فبالامكان أن نجد مثيلا له بين الحركات المرتبطة بهذه الجماعة أيضا. فعلي سبيل المثال يبدو موقف الحركة الاسلامية (الاخوانية) في الأردن أكثر تقدما نسبيا من موقف التنظيم الأم لهذه الجماعة في مصر. كما أن موقف الجماعة الاسلامية في لبنان (اخوانية أيضا) أكثر تقدما بشأن المسألة الديمقراطية من موقف الإخوان في سوريا بمختلف فصائلهم.

ولابد من أخذ هذه الفوارق في الاعتبار لدي أية مناقشة جادة لحجم

المشكلة التي تمثلها الحركات الاسلامية بالنسبة لعملية التطور الديمقراطي. ويقتضي التعرف علي هذا الحجم البدء بطرح بعض الملاحظات التي قد تفيد في فتح حوار حولها :

١- ليست الحركات الاسلامية وحدها التي تتوافر شكوك عميقة في امكان احترامها للديمقراطية، فتشاركها في ذلك معظم الأحزاب والحركات السياسية في العالم العربي، ربما باستثناء أحزاب وقيادات ليبرالية ضعيفة ومحدودة النفوذ في بعض دوله. فلا يمكن الزعم أن الماركسيين أو الناصريين أو البعثيين أو المحافظين أكثر احتراما للديمقراطية من الاسلاميين ناهيك عن الأحزاب الحاكمة في البلدان ذات الأنظمة التعددية المقيدة. فالمشكلة اذن ليست مقصورة علي الحركات الاسلامية، لكن تسليط الأضواء علي موقف هذه الأخيرة من الديمقراطية يرتبط بكونها الأكثر نفوذا والأوفر احتمالا في الوصول الي الحكم أو المشاركة فيه في حالة اجراء انتخابات حرة في معظم البلاد المتعددة الأحزاب، أو كلها، باستثناء المغرب. ولذلك يظل التركيز علي التخوف من موقفها تجاه الديمقراطية مبررا ومشروعا، لكن لاينبغي أن يصل الي حد الاقدام علي ذبح الديمقراطية خوفا عليها بكل تداعياته الكارثية كما حدث في الجزائر.

٢- ان «النظرية» الشائعة القائلة بأن أية حركة اسلامية لايمكن ان تخرج من الحكم اذا وصلت اليه لاتستند الي دليل تجريبي موثوق فيه حتي الآن. ولذلك فهي لاتتجاوز كونها افتراضا ينبغي توسيع نطاقه ليشمل قوي سياسية أخري. لكن الذين يحصرون المشكلة في الحركات الاسلامية دون غيرها لايقدمون لنا افتراضاً وانما حكماً قاطعاً مسبقا يعتبرونه «نظرية» دون أن يكلفوا أنفسهم عناء اثباتها بل ويقدمونها أحيانا كما هي، كأنها في غير

حاجة الي اثبات، الأمر الذي يجعلها أشبه بـ «أطروحة ميتافيزيقية» غير قابلة للمناقشة العلمية. ومن طبيعة هذا النوع من المطروحات أنه لايقبل الاثبات أوالنفي بأدلة تجريبية.

فعلي سبيل المثال اذا قدم الاسلاميون تجربة مشاركتهم في الحكومة الأردنية عام ١٩٩١ كدليل علي عدم صحة تلك الطروحة بشكل مطلق، أمكن القول بأن هذه حالة استثنائية أو أن الحركة الاسلامية لم تنفرد بالحكم. واذا قدموا برنامج حركة النهضة في تونس أمكن الرد بأنه ليس ضمانا لعدم الانقلاب علي الديمقراطية أو أنه كذب وخداع. والواقع أن أية «نظرية» لايمكن تفنيدها بالدليل التجريبي لاتعتبر نظرية علمية، والأهم من ذلك أن الحد الأدني المطلوب من أية نظرية علمية هو أن يكون عبء اثباتها مهمة أنصارها وأن تتوافر امكانات لاختبارها تجريبيا.

٣-ان تجربتي ايران والسودان لاتفيدان كثيرا في دعم أطروحة العداء الفطري الذي تحمله الحركات الاسلامية تجاه الديمقراطية. فهما تصلحان للاستخدام في الحملات الدعائية، لكن اذا كنا بصدد مناقشة جدية في مجال النظم المقارنة كان من الصعب الاعتداد بهاتين التجربتين. فايران تعتبر من البداية خارج نطاق المقارنة بهذا المعني، لأن «آيات الله» وصلوا الي الحكم من خلال ثورة شعبية وليس عبر انتخابات عامة في مناخ ديمقراطي، وبالتالي فهي تجربة ذات طابع خاص ولا يمكن تعميم نتائجها. أما تجربة السودان فليس ثمة ما يؤكد تورط الجبهة الاسلامية القومية في الاعداد لانقلاب ١٩٨٩ والتآمر علي الحكومة الديمقراطية التي كانت تشارك فيها قبله بعدة أشهر. والأرجح أنها اتجهت الي تأييده عندما وقع، الأمر الذي يعكس انتهازية سياسية ونقصا في التربية الديمقراطية لديها، لكنها ليست بدعا في هذا. والمهم أن هذه تجربة

مختلفة أيضا لأن جبهة الترابي لم تحصل علي أغلبية في الانتخابات لتنقلب تاليا علي الديمقراطية وانما حدث الانقلاب علي تجربة كانت تشارك فيها، لكنها وجدت مصلحة لها في الالتحاق به.

الا أن الأطروحة القائلة بحتمية انهيار الديمقراطية اذا وصلت الحركات الاسلامية الي الحكم تقتضي تقديم دليل من واقع تجربة فازت فيها احدي هذه الحركات في انتخابات حرة، وقامت اثر ذلك بحظر الأحزاب والغاء الحريات العامة والامتناع عن اجراء الانتخابات التالية. ولأن هذا لم يحدث حتي الآن فان التخوف منه - علي رغم مشروعيته - لايتجاوز كونه افتراضا، ولايجوز تقديمه علي أنه نظرية كاملة. وفارق كيفي، كما هو معروف، بين الافتراض الذي قد يصدق أو لا يصدق، وبين النظرية التي ثبت صدقها بالفعل. وأحد أبرز أوجه الخلل في التعامل مع مشكلة موقف الحركات الاسلامية من الديمقراطية هو الخلط بين الافتراض والنظرية، والتصرف علي هذا الأساس. ويقود ذلك اما الي استبعاد تلك الحركات من الساحة السياسية لحرمانها من حق التنظيم، أو التعامل معها كخطر جوهري عند السماح لها بالعمل المشروع أو استباق فوزها في الانتخابات بقويض النظام الديمقراطي. وأخطر تداعيات هذا الخلط أنه يجعل تجربة الجزائر قابلة للتكرار بما تنطوي عليه من حرب أهلية عند حدوث تقدم في التطور الديمقراطي يسمح باجراء انتخابات حرة، مادام لايمكن تدعيم التطور الديمقراطي مع استبعاد الحركات الاسلامية الأكثر نشاطا والتصاقا بالمجتمع. فلا سبيل لتجنب خطرها الا بمحاصرة هذا التطور ابتداء أو بتقويضه اذا مضي قدما، وكأننا بذلك نحل خطرا محققا أو عاجلا محل آخر غير محقق أو آجل. كما أن استبعاد الحركات الاسلامية يضعف امكانات التطوير الديمقراطي لعاملين : أولهما أنه يدفعها الي مزيد من التطرف ويفرض عليها اللجوء الي العمل السري والعنف، وثانيهما أنه يعزل

قسما من المجتمع يبدو الآن أنه الأكثر دينامية والأقدر علي تحريك الركود السياسي الناجم عن التزاوج بين الميراث السلطوي والتعدد المقيد أو المحكوم.

وتكمن أهمية وضع حد للخلط بين الافتراض والنظرية في ما يتعلق بموقف الحركات الاسلامية من الديمقراطية، في أنه يتيح مدخلا للبحث عن حل. فهو ليس حلا في ذاته لأن تقليص حجم المشكلة يجعلها محتملة وليست محتمة ولا يعني عدم وجودها، وبالتالي لا يمكننا تجاهل احتمال أن ينقلب الاسلاميون علي الديمقراطية عندما يصلون الي الحكم مع ملاحظة أن هذا الاحتمال ليس مقصورا عليهم. لكن الحديث عن احتمال، لا عن نظرية مؤكدة، يفتح الباب أمام العمل علي تقليص امكانات تحققه، وهذا يختلف عما يدعونا إليه بعض الاسلاميين، وهو أن نتجاهل الاحتمال الأسوأ ونعول علي التجربة، أي ننتظر لنري ماسيحدث. فهذا منهج ينطوي علي مغامرة فضلا عن أنه يتعارض مع متطلبات تدعيم التطور الديمقراطي الذي يقتضي نضالا وتضحيات من مختلف القوي السياسية، وعلي الأقل يتطلب حماسة منها قد يصعب توافرها اذا ظلت متشككة في امكان الحفاظ علي الديمقراطية الكاملة عندما تتحقق. فمن حق الجميع الاطمئنان الي المستقبل الذي يسعون الي صنعه.

ومادامت المشكلة أوسع نطاقا من أن تنحصر في الحركات الاسلامية وحدها، أصبح من الضروري التوافق علي ضمانات لعدم انقلاب أي فريق علي الديمقراطية اذا وصل الي الحكم في انتخابات حرة. فهناك نوعان من هذه الضمانات أحدهما داخلي والآخر دولي. ومن الطبيعي اعطاء الأولوية للضمانات الداخلية في ظل نفور معظم القوي السياسية في العالم العربي من التدخل الدولي حتي الآن، علي رغم التغيرات الكبري التي لحقت بمفهوم

السيادة الوطنية في السنوات الأخيرة. لكن الضمانات الداخلية تقتضي بطبيعتها مستوي معينا من النضج السياسي والاحترام المتبادل والاستعداد للمساومة بهدف التوصل الي اطار عام مشترك تجد كل القوي مصلحة لها في الالتزام به. ولا ينبغي المصادرة مسبقا علي امكان تحقيق ذلك بدرجة أو بأخري، وبخاصة أن هناك تجربة مبشرة في هذا المجال، وهي تجربة الميثاق الوطني الأردني الذي شارك ممثلون لمختلف القوي السياسية من أقصي اليمين الي أقصي اليسار في الحوار الذي أنتجه. وقد تضمن الفصل الثاني من هذا الميثاق «ضمانات للنهج الديمقراطي» احداها تتعلق مباشرة بقلق القوي غير الاسلامية تجاه موقف الحركة الاسلامية من الديمقراطية، وقد صيغت هذه الضمانة علي النحو التالي : «الحفاظ علي الصفة المدنية والديمقراطية للدولة، واعتبار أي محاولة لالغاء هذه الصفة أو تعطيلها باطلة من أساسها لأنها تشكل تعديا علي الدستور وانتهاكا لمبدأ التعددية ومفهومها»، وقد قبلت الحركة الاسلامية بذلك ووقعت عليه، في الوقت الذي أقرت القوي العلمانية أن الاسلام دين الدولة والمصدر الرئيسي للتشريع ومحورية الحضارة الاسلامية كمصدر لهوية الشعب الأردني وكمكون رئيس للثقافة والتربية.

ويُعد هذا الميثاق تجربة ناجحة حتي الآن لايوجد ما يحول دون تكرارها في بلدان عربية أخري، وهناك محاولة تجرى الآن في اليمن علي رغم الصعوبات التي تواجهها.

فالضمانات التعاقدية التي تقوم علي الالتزام المتبادل بالديمقراطية يمكن أن توفر أساساً للحد من قلق الأحزاب العلمانية وشبه العلمانية بشأن موقف الحركات الاسلامية. كما أنها تُطمئن هذه الحركات بالمثل. لكن ربما يشكك البعض في جدوي مثل هذه الضمانات من الناحية العملية، ويقول بأنه من

الممكن خرقها. وهذا احتمال وارد بالفعل، لكنه لا يقلل من أهميتها المعنوية والسياسية علي صعيدين : أولهما أن الالتزام أمام الأمة من شأنه أن يضع أساسا للشرعية بحيث يؤدي خرقه الي نقض هذه الشرعية. وعندئذ يتحمل الحزب أو التيار الذي قام بهذا الخرق المسئولية أمام الأمة. وثانيهما أنه يدعم مراكز العناصر والتيارات الحريصة علي الديمقراطية داخل كل الأحزاب والحركات السياسية، بما فيها تلك الاسلامية. ففي كل هذه الحركات يوجد من هم علي استعداد للالتزام بالديمقراطية. وهؤلاء هم الذين ينبغي التوجه اليهم وحثهم علي العمل من أجل تأكيد التزام حركاتهم بالديمقراطية، لأن لهم مصلحة جوهرية في ذلك. فعليهم ادراك أن زملائهم الذين ينكرون حرية وحقوق خصومهم السياسيين من العلمانيين سينتهون الي إنكارها علي بعض الاسلاميين داخل حركاتهم نفسها، وعلي الحركات الاسلامية الأخري. فلا فرق إذن بين مستبدين اسلاميين أو غير اسلاميين. والثابت أن الحركات والأحزاب التي تستخدم السلطة لالغاء الآخرين ينتهي بها الأمر لأن تأكل أبنائها.

ولذلك فالمأمول أن يقود الاتفاق علي ضمانات تعاقدية للالتزام بالديمقراطية الي خلق مناخ ايجابي يسهم تدريجيا في تأكيد معاني التعدد والتسامح، والتنافس السلمي والمساومة السياسية والقبول بالحلول الوسطية والتعايش بين المختلفين.

والواقع أنه ليس ثمة بديل عن ذلك سوي القبول بضمانات دولية كالتي تلجأ اليها الفرق الرياضية في بعض البلدان العربية عندما تستقدم حكاما أجانب لضمان عدم تفجر المباريات الحساسة. لكن معظم القوي السياسية العربية لاترحب بهذا الخيار، وان كان الكثير منها يقبل الآن بدور متزايد لمنظمات حقوق الانسان غير الرسمية، بل ويبادر بعضها باللجو، الي هذه

المنظمات عندما يتعرض الي قمع أو انتهاك لحقوقه السياسية. لكن الحديث عن ضمانات دولية يفترض مستوي أعلي بكثير بحيث يشمل مراقبة لحرية الانتخابات ونزاهتها، بل وحتي اشرافا عليها في بعض الحالات، كما يصل الي حد ايجاد آليات تكفل ردع أي حزب يصل للحكم في هذه الانتخابات عن تعطيل التطور الديمقراطي. ويبدو أن المشكلة الجوهرية بشأن الضمانات الدولية تتمثل في عدم توافر هذه الآليات علي نحو اجرائي محدد، الأمر الذي يضفي غموضا علي فكرة الضمانات ويدفع البعض الي ربطها بانتهاك السيادة الوطنية. ويزيد من حدة المشكلة أن بعض الدول الكبري وخاصة الولايات المتحدة استخدمت المسألة الديمقراطية كأداة لسياستها الخارجية بشكل انتقائي ألحق ضررا فادحا بفكرة الضمانات الدولية. ومع ذلك لا يمكن استبعاد امكان قيام الأمم المتحدة في الفترة المقبلة بدور في بلورة آليات محددة للتدخل الدولى الذي يستهدف الحفاظ علي التطور الديمقراطي. كما أن الأحزاب والقوي السياسية ذات المصلحة في ذلك ستتجه تدريجيا الي الاقرار بضرورة هذا التدخل في حالات معينة، وإدراك أنه ربما كان أقل تأثيرا علي السيادة الوطنية من الدور الذي يمارسه الصندوق والبنك الدوليان مثلا في توجيه الأنظمة الاقتصادية لبعض الدول بل ولاعادة صياغة هذه الأنظمة.

لكن حتي يتحقق ذلك، وهو ليس ببعيد علي أي حال، ينبغي علي القوي السياسية في البلاد المتعددة الأحزاب أن تسعي الي التوافق علي ضمانات للحفاظ علي التطور الديمقراطي ولتجنب تحول «الحرب الباردة» الراهنة الي حرب أهلية علي النمط الجزائري.

وربما يفيد في ذلك الأخذ بمنهج التدرج في التطور الديمقراطي، بشرط أن يكون مضطردا وسائرا الي أمام، وألا يُستخدم كذريعة لتعطيل هذا التطور.

كما ينبغي أن تكون معدلات التدرج موضع توافق عام. وتساعد الطبيعة الرئاسية لأنظمة الحكم في دول التعددية المقيدة بالعالم العربي علي البدء بتداول السلطة علي الصعيد الحكومي أولا واختبار نتائجه لفترة قبل الأخذ به علي مستوي رئاسة الدولة. ويقتضي ذلك التوافق علي حدود التفويض الناجم عن الانتخابات التشريعية التي يترتب عليها تشكيل الحكومة. فقد كانت احدي المشكلات المهمة التي أظهرتها التجربة الجزائرية هي عدم وضوح هذه الحدود ، واتجاه تيار في جبهة الانقاذ الي تجاهلها وعدم اقراره بجزئية لاكلية التفويض الانتخابي التشريعي، باعتباره تفويضا لايتناول كل وجوه الحياة السياسية والاجتماعية، فضلا عن محدوديته الزمنية حتي موعد الانتخابات التالية. فينبغي أن يكون واضحا للجميع أن تجاوز حدود التفويض الانتخابي، باتجاه تحويله الي تفويض كلي، يعني في الجوهر بناء نظام غير ديمقراطي.

(٢) حواران مع الاسلاميين
حول أولوية الديمقراطية

أ - حوار مع الاسلاميين : الديمقراطية أولا

طرح محمدعمارة، في ثنايا مقاله المنشور في صحيفة الحياة في ٩ يناير ١٩٩٣، قضية النهوض بأمتنا في المرحلة الدقيقة الراهنة التي تفرض حوارا جديا حول المدخل الاكثر فاعلية للخروج من ازمتنا المستحكمة. لكن مشكلة هذا الطرح تكمن في تقليديته التي تنعكس في جانبين : غلبة المنهج الايديولوجي، والطابع الحدي الذي يسود الفكر العربي (اما.. أو). ولذلك أخذ طرحه للقضية شكل سؤال : أيهما أقدر علي تحريك أمتنا للنهوض : الايديولوجية الاسلامية أم الليبرالية ؟

وبغض النظر عما اذا كان من الدقة اعتبار المدرسة الليبرالية بكل قدرتها علي التجدد والنمو «ايديولوجية» حقا، فالطرح المقابل الذي أود عرضه هو أن النهوض بأمتنا لايتحقق بأيديولوجية ما أيا كانت، علي الأقل في مرحلة التحريك وتخطي حالة الركود بما يتيح وضع حجر الاساس للنهوض، فالمطلوب بداية استعادة الانسان لآدميته التي أهدرت ولحقوق مواطنته التي سُلبت، كنتيجة لممارسات الأنظمة السلطوية التي سادت العالم العربي منذ الخمسينات. فأزمة أمتنا لاتعود في الواقع الي غياب الأيديولوجيا، وانما الي افتقاد الديمقراطية، وما ترتب عليه من حرمان الشعوب العربية من حقوقها الاساسية وتعرض نخبها السياسية والمثقفة لقمع متواصل أنهكها أو لاغراءات مختلفة أفسدتها. ومعروف ما أدي اليه ذلك من تسلط الخوف

علي الشعوب فأسكتها، ودفع الي شيوع اللامبالاة وايثار السلامة وتجنب المشاركة، وصولا الي فقدان الشعور بالمواطنة ومن ثم بالانتماء. فاذا كان الامر كذلك، أفلا يقود للاقرار بأننا في حاجة، قبل كل شئ ، الي الديمقراطية، وليس لاختيار إيديولوجي. ربما هناك من يري أن الديمقراطية هي نفسها أيديولوجية، أو أنها الجانب السياسي لما أسماه محمد عمارة «الايديولوجية الليبرالية»، وعلي الرغم من ان المقام لايسمح بالخوض في هذا الموضوع تفصيلا، فمن الضروري الاشارة بشكل تلغرافي الي ان الديمقراطية كعملية سياسية لم تكن ايديولوجية في أي من مراحل تطورها، منذ صورتها الأولية في « دولة المدنية اليونانية» بل ان جانبها الفلسفي الذي تبلور في مرحلة تالية مقترنا بعصر التنوير الأوروبي (فلسفة الحريين) تخطاه التطور الفعلي، واصبح جزء ا من تاريخ الفكر الديمقراطي، الذي هو، علي رغم كل اهميته، لا اكثر من تاريخ. وقد تعرضت هذه الفلسفة لمراجعة جوهرية فرضتها تعقيدات المجتمع الصناعي، وما اقترن به من تطور المؤسسات الكبري من شركات واتحادات نقابية واحزاب وجمعيات، فضلا عن اتساع نطاق الهيئة الناخبة. وقامت هذه المراجعة علي اساس التعامل مع الديمقراطية كقضية تجريبية، ومن ثم التمييز بين المثال التقليدي الذي بلورته «فلسفة الحريين» وبين واقع الديمقراطية كعملية سياسية متطورة دوما.

وللايضاح اذكر مثالا واحدا عن الفارق بين ما افترضه المثال من دور محوري للمواطن الفرد في النظام السياسي من خلاله حقه الطبيعي وحريته الكاملة في الاختيار وتقرير الخير او الصالح العام، وبين الدور الهامشي لهذا الفرد - كفرد - في واقع الممارسة الديمقراطية. فقد اصبح دور الفرد مرتبطا بموقعه من الجماعات والمؤسسات التي يتحقق التوازن الديمقراطى من خلال التنافس السلمي بينها، وكان هذا التطور هو ما دعا الي بروز تعبير

«البولياركية» POLYARCHY في النظرية الديمقراطية المعاصرة، والذي يعني مراكز القوي المتوازنة من خلال التنافس كبديل لتعبير الديمقراطية. وعلي رغم أن التعبير الجديد اكثر دقة واوفر دلالة بالفعل من تعبير الديمقراطية الذي ابُتذل علي ايدي حكام مستبدين تلاعبوا به، فان عدم شيوعه يجعل من الافضل استخدام التعبير المعروف لنا (الديمقراطية).

وفي سياق هذا التطور جري فك الارتباط بين الديمقراطية كعملية سياسية ونظام للحكم وبين الليبرالية كمدرسة فكرية. ويكمن المغزي المهم لذلك في تحديد معني الديمقراطية باعتبارها عملية للحكم ذات طابع اجرائي: عملية لتنظيم التنافس السلمي بين الجماعات والنخب المختلفة، من خلال الاحتكام الي هيئة ناخبة في انتخابات حرة تتيح تداول السلطة. فالنظام الديمقراطي هو الذي يوفر الاجراءات اللازمة لهذا التنافس، وهذا الطابع الاجرائي للديموقراطية، والذي يحررها من اي التزام «قيمي» كالعلمانية مثلا، هو الذي يجعلها ملائمة لاي بلد مهما كان تراثه وتكوينه الاجتماعي والثقافي. وهذا هو ايضا سر انتشارها الواسع في موجتها الراهنة، التي تعد ثورات شعوب شرق اوروبا علي الشمولية ابرز معالمها، وتصل رياحها الي مختلف بقاع الأرض.

ولايعني ذلك ان الديمقراطية كعملية اجرائية تخلو من أي قيم، لكن القيم التي تنطوي عليها هي من نوع الاخلاقيات الانسانية العامة مثل الاحترام المتبادل والحوار والتسامح والتغيير السلمي. وهي قيم تحض عليها كل الاديان والمذاهب السماوية والأرضية، وتكمن اهميتها في الحيلولة دون تحول التنافس السلمي الي عدائي ومن ثم شيوع الاستقطاب والتطرف والعنف، وهي بالتالي لاتتعارض مع اي اطار فكري، ويفترض توافرها لدي الاسلامي والليبرالي كما

لدي غيرهما، من حيث انهم بشر متحضرون. وربما كان التأكيد علي ذلك هو المدخل الضروري اذا أردنا السعي للنهوض بأمتنا، لأنه يتيح الحوار المثمر حول مختلف جوانب هذا النهوض، بما في ذلك الأسئلة التي طرحها مقال محمد عمارة، وغيرها. وفي هذا السياق فان أهم ماتضمنه هذا المقال بخصوص أسئلته الي العلمانيين في مصر، نجده في السؤالين المتعلقين بالدستور المصري الحالي. فقد سأل: «هل انتم في بلد كمصر مثلا مع بقاء مواد الدستور التي تنص علي أن دين الدولة الاسلام، وان مبادئ الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ام تطلبون الغاءها ؟ وهو يقصد بذلك المادة الثانية، ثم سأل: «وهل أنتم مع تطبيق المادة التي تنص علي أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، ام انتم مع وقفها وتعطيلها؟». واعتقادي ان غالبية العلمانيين مع استمرار المادة الثانية من الدستور المصري، ومع تطبيقها، ليس فقط لكونهم مسلمين حيث يشاركهم في ذلك علمانيون أقباط يعرفون ماتنطوي عليه الشريعة الاسلامية من خير عام ويدركون ان الاسلام هو اهم مكونات المجتمع. واذا اردنا دليلا تجريبيا علي ذلك، أمكننا العودة علي سبيل المثال لا الحصر الي الجدل الذي دار داخل حزب الوفد الجديد حول هذا الموضوع في منتصف الثمانينات، وهو الحزب الذي يعبر عن التيار العلماني السائد في مصر منذ العشرينات، علي رغم وجود تيار علماني آخر متطرف لكنه هامشي. والفارق بينهما أن مفهوم العلمانية لدي التيار السائد يقوم علي التمييز بين الدولة والدين، وليس علي الفصل بينهما كما يذهب التيار الهامشي الذي يزداد تقلصا نتيجة انحسار التأثير السابق للماركسية ولنظريات التحديث الغربية التي بالغت في تجاهل أهمية الدين في المجتمعات الشرقية. وينطوي المفهوم السائد المعتدل للعلمانية علي نقاط التقاء مع التيارات الاسلامية المعتدلة، التي تقبل مفهوم الدولة المدنية وترفض مفهوم

الدولة «الثيوقراطية» الذي لا اساس له في الاسلام.

لكن هذه المساحة المشتركة لا يمكن توسيعها الا بتأكيد التيارات الاسلامية التزامها بالديموقراطية. وقد خطت بعض هذه التيارات خطوات بهذا الاتجاه في أكثر من بلد عربي، مثل تونس والاردن، وفي بعض البلاد غير العربية مثل ماليزيا وتركيا. وقام راشد الغنوشي زعيم حركة «النهضة» في تونس بجهد فكري وسياسي خلاق في هذا المجال. ونستمع مثلا الي ما قاله في ندوة «الحوار القومي الديني» التي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة عام ١٩٨٩، عن اهمية التعددية وحق المواطنة ونسبية الفكر الاسلامي. ولم يثنه ما يتعرض له من قمع عن المضي في اجتهاده الذي نأمل في تأثيره الايجابي علي التيارات الاسلامية في بلدان عربية أخري. كما خطت الحركة الاسلامية في الاردن خطوة ديمقراطية مهمة عبر تعهدها الالتزام بمفهوم الدولة المدنية الديموقراطية، الذي تضمنه «الميثاق الوطني الاردني» الذي شاركت في صياغته، وهو يقدم تجربة مهمة لبلدان عربية اخري، مازال الحوار الوطني فيها مستعصيا لاسباب شتي، ومنها مصر التي لم تقدم التيارات الاسلامية المعتدلة فيها بعد علي خطوة جوهرية باتجاه هذا الحوار. فعلي رغم سعيها لاجل توسيع الهامش الديموقراطي فلم يصدر عنها مايؤكد الالتزام بالديموقراطية ويضع حدا للالتباس الشائع في موقفها. واذا كان مقال محمد عمارة قد طرح سؤالين علي العلمانيين بشأن احدي مواد الدستور المصري فهناك سؤالان مطروحان علي الاسلاميين في مصر أيضا. ومن شأن الاجابة الايجابية عنهما أن تبشر بمستقبل أفضل:

أولهما : هل أنتم مع بقاء المادة الخامسة من الدستور التي تنص علي تعدد الاحزاب ؟ واذا كنتم معها، فهل أنتم مع أن يشمل هذا التعدد مختلف

التيارات السياسية والفكرية أياً كان موقفكم منها ؟ وهل تلتزمون ذلك بافتراض أنكم في موقع السلطة ؟ وينبغي التنويه هنا بأن حركة «النهضة» التونسية أجابت بالايجاب عن هذا السؤال بكل جوانبه، وأكد الغنوشي أنه لا يستثني من ذلك أي حزب بما في ذلك الشيوعيون.

وثانيهما : هل أنتم مع بقاء الباب الثالث من الدستور (الحريات والحقوق والواجبات العامة) والذي يشمل المواد من ٤٠ الي ٦٢، التي تتضمن المساواة امام القانون، وعدم التمييز بسبب الجنس أو الأصل أو الدين وعدم المساس بالحرية الشخصية وحرمة المساكن والحياة الخاصة، وحرية العقيدة والرأي والصحافة والطباعة والنشر والبحث العلمي والابداع الخ....؟

فمن شأن اجابة ايجابية عن هذين السؤالين ، حتي مع وضع الحرية الشخصية في الاطار الذي لا يحل حراما أو يحرم حلالا، أن تتيح امكانية غير مسبوقة لتدعيم التطور الديمقراطي الذي هو طوق النجاة لأمتنا. أفلا يستحق ذلك، اذن، تنازلات متبادلة تيسر الامساك به ؟

ب - حوار آخر مع الاسلاميين
نحو وضع حد للاستقطاب الفكري

تفيد ندوة «الاسلاميون والليبرالية» التي نشرتها صحيفة «الحياة» من ١٩ الي ٢٤ أبريل ١٩٩٣، في القاء ضوء علي امكانات وضع حد للاستقطاب بين التيارين الاسلامي والليبرالي، وما يقترن به من مخاطر. فمن أهم شروط هذا التطور انفتاح مختلف التيارات علي بعضها بما تتضمنه من تفاعل وحوار ومساومات سياسية. ومن شأن الاستقطاب أن يبعد أية فرصة لتلبية هذه الشروط بما يؤدي اليه من انغلاق ورفض للآخر.

وفي ظني أن قراءة الندوة من هذا المنظور تدفع الي قدر من التفاؤل بإمكان تجاوز الاستقطاب تدريجيا. فالخطاب الاسلامي السائد فيها يساعد علي ذلك، اذا استثنينا طروحات فوزي طايل التي اختلف معها بقية المشاركين. والواضح من الندوة أن الطروحات التي يقدمها من يمكن اعتبارهم «اسلاميين مستقلين» تظل الأكثر انفتاحا علي الليبرالية والتزاما بالديمقراطية بالمقارنة مع تلك التي تطرحها جماعة «الاخوان المسلمين» كما وردت في مداخلات مصطفي مشهور، الذي انشغل بتأكيد موقف هذه الجماعة الرافض لاستخدام العنف. وهذا أمر ايجابي لاشك لكنه جاء علي حساب ايضاح رؤية جماعة الاخوان للديموقراطية. ومع ذلك فقد قدم أطروحتين مهمتين تمثلان خطوة أولي في اتجاه تجاوز الاستقطاب المشار اليه.

الأولي : هي إبراز عدم رفض الأفكار الغربية كليا، والاقرار بأن فيها بعض الخير، ويعني ذلك استعدادا للانفتاح علي تلك الأفكار، لكنه يظل في

حاجة الي مزيد من البلورة . والثانية : هي أن الحكم الاسلامي لا يعني حكومة دينية تتمتع بتفويض الهي وتتحكم في أرواح الناس، ويعكس ذلك التزاما بمفهوم الدولة المدنية. لكن يظل من المهم أيضا التأكيد علي الطابع الديمقراطي لهذه الدولة. وهنا الفارق الذي ما برح قائما بين طرح مشهور وبين طروحات كمال أبو المجد وفهمي هويدي ومحمد عمارة. فلا يكفي أن يؤكد مشهور عدم قبوله بـ «حكم المشايخ» فالأهم من ذلك هو الالتزام بالتعددية. ولم يقل مشهور كلاما واضحا في هذا المجال، ولم يتضمن حديثه المعني الذي أكده محمد عمارة مثلا بشأن احترام التعددية حيث ذهب الي أنه «في مجتمع اسلامي مطلوب بل وواجب أن تكون هناك تعددية للتيارات المختلفة بما فيها التيار الليبرالي».

ولذلك فعلي رغم أن رؤية الاخوان المسلمين التي عبر عنها مشهور في الندوة تبدو مبشرة مبدئيا الا أنها مازالت تقتضي تطويرا باتجاه الاقتراب من طروحات بعض الاسلاميين المستقلين التي تعد أكثر انسجاما مع متطلبات تجاوز الاستقطاب الفكري - السياسي، لكنها تظل بدورها في حاجة الي مناقشة منهجية لبعض جوانبها، وسأركز هنا علي أربعة من هذه الجوانب :

- يرتبط الجانب الأول بتقويم كمال أبو المجد للنظرة السلبية التي يحملها فريق من الليبراليين ازاء موقف الاسلام من الديمقراطية، فالملاحظ أنه علي رغم اقراره بوجود قصور معرفي لدي بعضهم فقد حرص علي أبراز ما اعتبره سوء قصد من آخرين. ويبدو لي أن هذا العامل الأخير (سوء القصد) أقل أهمية بكثير في مجال تفسير تلك النظرة السلبية بالمقارنة مع عامل القصور المعرفي الذي تدعمه طروحات بعض الاسلاميين التي وصفها أبو المجد نفسه بأنها مخيفة، فالحاصل أن بعض الليبراليين يكتفون بهذه الطروحات

وينظرون من خلالها الي الموقف الاسلامي من الديمقراطية من دون أن يعتدوا بغيرها أو يعودوا للأصول الاسلامية نفسها. والواقع أن هذه مشكلة لا تقتصر علي نظرة بعض الليبراليين للاسلام، وانما تشمل أيضا نظرة بعض الاسلاميين لليبرالية وللفكر الغربي عموما. وبامكان كمال أبو المجد مراجعة ما قاله مصطفي مشهور في الندوة نفسها عن تصوره للمفهوم الليبرالي للحرية واعتقاده بأنها حرية مطلقة تهدد بالفوضي، واشاراته المتكررة الي حرية الشذوذ والاجهاض. ويعني ذلك أن نظرته لليبرالية تقف عند بعض القشور، ولاتتسع لمنظومة الحقوق والحريات العامة التي أسهمت في صنع التقدم الغربي الراهن، وهذا مثال واضح لوطأة النظرة السلبية المسبقة عندما تسيطر علي المرء فتحول بينه وبين طلب المعرفة الصحيحة ببعض القضايا.

والواضح أيضا من الندوة أن قصور معرفة بعض الاسلاميين بالفكر الليبرالي يقود الي تهويمات فجة من نوع الطرح الذي قدمه فوزي طايل، ولم يتحمله بعض الاسلاميين المشاركين فيها، فما بالنا بالليبراليين. وكان فهمي هويدي محقا في قوله تعليقا علي هذا الطرح : «أنا شديد الاندهاش لما اسمع، وشديد الأسف» ، والمحزن أن هذا الطرح لا يعتبر غير شائع، وبإمكان كمال أبو المجد أن يجد مثالا آخر له في مقال مصطفي محمود المنشور في جريدة «الأهرام» في ٢٤ أبريل ١٩٩٣، بعنوان : «الذين قالوا الليبرالية هي الحل». ومن حق بعض الليبراليين ان يجدوا في هذا الطرح الكثير من «سوء القصد» لكن الأرجح أن القصور المعرفي يقود عند مستوي معين الي طروحات تبدو سيئة القصد. ولذلك فنحن ازاء مشكلة كبري تتعلق بقصور المعرفة، وهي لا تقتصر علي نظرة بعض الليبراليين للاسلام ولا يمكن مواجهتها بمنطق «الخيزرانة» الذي أشار اليه أبو المجد بشكل مجازي. فالمطلوب هو العمل من أجل خلق مناخ حوار صحي يدفع أنصار كل تيار الي السعي لمعرفة حقيقة ما

يطرحه الآخرون. فغياب مثل هذا المناخ مسؤول الي حد كبير عن ظهور تلك المشكلة وتفاقمها.

- أما الجانب الثاني فيتعلق بمفهوم «الحاكمية» الذي بدا فهمي هويدي مصرا عليه علي رغم اعترافه بأنه يتعرض لالتباس شديد. والواقع أن هذا المفهوم استُخدم في سياق معين وأصبح دالا علي معني محدد بات لصيقا به. ولذلك لا تكفي محاولة ازالة الالتباس الذي لحق به لتأكيد عدم تعارضه مع الديمقراطية، كما حاول راشد الغنوشي أن يفعل بإعادة صياغته من منظور أن «حاكمية الله» تمر عبر الشعب ثم الحكم الملتزم تطبيق البرنامج الذي اختاره الشعب. ولعل هذا ماقصده هويدي بقوله : انه عند أهل العلم من المسلمين لا تعارض بين حاكمية الله من حيث الالتزام بمرجعية النصوص الاسلامية وبين سلطة الناس في التشريع. والسؤال الذي يتبادر الي الذهن هنا هو : لماذا لا نأخذ المضمون الجوهري لهذا المفهوم والذي يُقصد به الا يترتب علي الديمقراطية اصدار تشريعات تحل ما هو محرم أو تحرم ما هو محلل دينيا، ونتجاوز بذلك الالتباس؟ والا يضع هذا الحل حدا لما سماه هويدي محاولة بعض السياسيين توظيف بعض المصطلحات لخلق خلافات سياسية مع الفصائل الاسلامية ؟ فاذا كنا نبحث عن قواسم مشتركة بين مختلف التيارات (الاسلاميون والليبراليون هنا) تساعد علي الحد من الاستقطاب القائم، فلا مبرر للاصرار علي مفاهيم تثير التباسا وتزيد الخلافات.

- ويتمثل الجانب الثالث في موقف الاسلاميين من تجربتي ايران والسودان. فالمثير للدهشة أن يخفق أكثرهم انفتاحا والتزاما بالديمقراطية في اتخاذ موقف واضح من الاستبداد المتضمن في هاتين التجربتين، الأمر الذي يعد نقطة ضعف في موقفهم. وقد رأينا في الندوة كيف حاول محمد عمارة

تجنب ادانة هذا الاستبداد في التجربة السودانية علي أساس أن «الحكم عليها سابق لأوانه» وهو يقول ذلك عن تجربة عمرها نحو أربع سنوات احتكر الحكم خلالها تحالف عسكري - اسلامي يستبعد كل الاحزاب والتيارات الأخري، بعد تقويض أهم تجربة ديمقراطية علي الصعيد العربي، علي رغم كل ماشابها من قصور. ومما يثير القلق أيضا حديثه عن تطبيقها لنظام «المؤتمرات» المستمد من تجربة سلطوية شعبوية بائسة قادت دولة عربية أخري الي الخراب، وهو يتجنب أيضا ادانة الاستبداد في التجربة الايرانية بدعوي «خصوصيتها المذهبية».

والواقع أن هذا الاخفاق في ادانة الاستبداد الحاصل في ايران والسودان يُضعف موقف الاسلاميين القائل بأن هاتين التجربتين لا تصلحان كمعيار للحكم مسبقا علي موقف أية حركة أصولية تصل الي الحكم في بلدها من الديموقراطية، علي رغم أنه موقف مقبول في ذاته. وقد كتبت داعيا الي تفهمه في مقال في هذه الصفحة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٩٢ : «ان تجربتي ايران والسودان لاتفيدان كثيرا في دعم اطروحة العداء الفطري الذي تكنه الحركات الاسلامية للديمقراطية، فهما تصلحان للاستخدام في الحملات الدعائية. أما اذا كنا بصدد مناقشة جدية في مجال النظم المقارنة، كان من الصعب الاعتداد بهما». لكن استقامة هذا الطرح تقتضي الاقرار قبل كل شئ برفض الاستبداد الماثل فيهما، ثم مناقشة الطابع الخاص لكليهما. فقد وصل «آيات الله» الي الحكم عبر ثورة شعبية وليس من خلال انتخابات ديمقراطية، وبالتالي لم يكن هناك نظام ديمقراطي يمكن اتهامهم بتقويضه. كما التحقت «الجبهة الاسلامية القومية» بانقلاب عسكري انهي التجربة الديمقراطية التي كانت طرفها فيها. وكان ذلك تعبيرا عن انتهازية سياسية وليس عن عداء للديمقراطية بالضرورة. فالطابع الخاص للتجربتين يحول بالفعل دون اتخاذهما دليلا علي حتمية

تقويض الاسلاميين للديمقراطية اذا وصلوا للحكم عبر صناديق الاقتراع، لكنه لا يحول بالقطع دون ادانة استبدادهما، بل ان مبادرة الاسلاميين بهذه الادانة شرط ضروري.

- وينقلنا ذلك مباشرة الي الجانب الرابع الخاص بتجربة الانتخابات الجزائرية التي لم تكتمل، وحرمان الجبهة الاسلامية للانقاذ من جني ثمار فوزها بالجولة الأولي لتلك الانتخابات. وترجع أهمية اثارة هذا الموضوع الي ما طرحه محمد عمارة في رده علي المخاوف التي ظهرت نتيجة فوز الجبهة الاسلامية، حيث تعجب من اتهامها بانها كانت تعد للانقضاض علي الديمقراطية، وقال: «اذا كانت الديمقراطية هي حكم الأغلبية، يسقط الاتهام لأن جبهة الانقاذ معها الأغلبية والجماهير وكل شئ». وقد تدخل كمال أبو المجد مصححا بأن التهمة المقصودة كانت تتعلق «بعدم الإفساح للمعارضين وللأقليات التي لم تفز لأن تمارس حريتها». وعلي رغم تأكيد عمارة بأن التعدد من أصول الاسلام، فلا يمكن انكار أن تيارا في جبهة الانقاذ، وليس كل تياراتها، أفصح عن عداء واضح للديمقراطية والتعددية وكان خطابه صاخبا طغي علي غيره. لكن الأهم من ذلك أن مقولة «استحواذ جبهة الانقاذعلي الأغلبية والجماهير وكل شئ» تحتاج الي مراجعة من منظور حدود التفويض الانتخابي لأي حزب يفوز في انتخابات تشريعية، وخاصة في دولة ذات نظام رئاسي. فقد كانت احدي المشكلات الكبري التي أظهرتها التجربة الجزائرية عدم وضوح هذه الحدود لدي بعض قادة جبهة الانقاذ، الأمر الذي ضاعف مخاوف معارضيها من امكان قيامها بتشكيل الحكومة. فالتفويض الانتخابي التشريعي هو تفويض جزئي لا يشمل كل وجوه الحياة السياسية والاجتماعية، ومحدود زمنيا حتي موعد الانتخابات التالية. وهذا ما تجاهله وتجاوزه بعض قادة «الإنقاذ» في خطابهم، مما أعطي انطباعاً برغبتهم في بناء

نظام سلطوي جديد أو نظام شمولي، علي رغم أن هذه الجبهة لم تحصل الا علي أكثر قليلا من ربع أصوات الناخبين المسجلين. فقد شارك نحو ٥٨ في المئة من هؤلاء الناخبين في الجولة الأولي للانتخابات وحصلت الانقاذ علي حوالي ٤٢ في المئة من أصواتهم (نحو ٣٫٢٦٠ مليون من ٧٫٧٥٠ مليون شاركوا، بينما يبلغ مجموع المسجلين نحو ١٣٫٥٢٠ مليون). وعلي رغم أن جزئية التفويض الانتخابي لا تتوقف علي النسبة التي احرزها الحزب الفائز (المفوض) لأنها إحدي القواعد العامة للديمقراطية، فإن محدودية هامش الفوز تعد مبررا اضافيا للإقرار بالطابع الجزئي للتفويض. ولذلك ينبغي أن يكون درس التجربة الجزائرية مهما لأي حوار بين القوي السياسية يستهدف التوافق علي التزامات متبادلة تساعد علي التطور الديمقراطي في أي بلد عربي.

(٣) حوار مع العلمانيين : الديمقراطية أولا

قدم عبد السلام سيد أحد في مقاله المنشور في صحيفة «الحياة» في ٣١ مارس «نحو اعادة النظر في ما اتفقنا عليه مما يتصل بتاريخنا» معالجة جديدة لفكرة يتبناها فريق من المثقفين العرب العلمانيين، وهي أن نهضتنا لن تتحقق الا تأسيسا علي الفكر العلماني الغربي. ودعا الي التعامل مع العلمانية كمشروع فكري وحضاري عبر الجدل والمحاجة الفكرية والفلسفية. لكنه انتقد في الوقت نفسه دعوة فريق آخر من المثقفين العلمانيين ايضا الي «الديمقراطية أولا» ، واعتبرها «نكوصا عن واجب البحث المسئول والجاد في أطروحة العلمانية وما يحيط بها من خطر».

ومعني ذلك انه يعطي أولوية كاملة للدعوة الي علمنة شاملة، أي الي «العلمانية اولا» بدلا من «الديمقراطية أولا»، ولم يلحظ انه من دون تحقيق الديموقراطية في بلادنا العربية، يتعذر ايجاد المناخ الملائم للجدل الذي يدعو له حول اطروحة العلمانية او غيرها. ويقتضي دعم عملية التحول الديموقراطي لتوفير مناخ كهذا بذل اقصي جهد من اجل بلورة اتفاق عام بين التيارات السياسية والفكرية حول أسس وركائز عامة للتطور السلمي يلتزم بها الجميع ويحترمونها، وهذا هو السبيل لتجنب الاستقطابات الحادة وما قد يقترن بها من معارك دموية نشهد نماذج لها الآن في غير بلد عربي. وتعد قضية علاقة الدين بالدولة أحد أهم محاور الاتفاق العام المطلوب، لكونها الاكثر مدعاة للاستقطاب في الوقت الراهن.

ونحتاج من أجل ذلك الي مساومات وحلول وسطية أي تنازلات متبادلة بما يتيح ايجاد مساحة مشتركة بين العلمانيين والاسلاميين، بدءا بالقبول

والاحترام المتبادل، ووصولا الي حوار يفضي لميثاق سياسي مقبول من الطرفين وغيرهما. ولذلك تتعارض الدعوة الي «العلمانية اولا» مع هذه الضرورة التي تتقدم ماعداها الان، لنتجنب حروبا اهلية مدمرة في بعض بلادنا.

لكن هذا ليس وجه الخلاف الوحيد مع دعوة «العلمانية اولا»، كما يطرحها المقال المذكور، فهو في الواقع خلاف مركب مفهومي ومنهجي في آن معا. فهو خلاف حول مفهوم العلمانية نفسه، اي خلاف مع المفهوم الغربي للعلمانية، وهو أيضا خلاف مع منهج الاستغراق في الايديولوجيا علي نحو يقود لمفارقة الواقع والاغتراب عنه. ومع ذلك يظل جوهر هذا الخلاف مرتبطا بملائمة العلمانية بمفهومها الغربي (الفصل بين الدولة والدين) للواقع العربي - الاسلامي، حيث يلعب الدين دورا محوريا يحول دون فصله عن الحياة الاجتماعية، وعن بعض جوانب الحياة السياسية.

ففي هذا الواقع، يحرص عامة المسلمين علي عدم تعارض نمط حياتهم وسلوكهم مع قواعد الشريعة الاسلامية. وكلما عرضت لهم مشكلة في حياتهم اليومية، يعنون بحكم الشريعة فيها قبل اي شئ آخر.

وتمثل هذه معضلة جوهرية امام مفهوم «الفصل بين الدين والدولة»، الذي يبدو، والحال هكذا، متعاليا علي الواقع. لكن بالامكان حل هذه المعضلة بإعادة صياغة المفهوم ليقتصر علي التمييز بين الدين ونظام الحكم. وبهذا المعني لا يفضي المفهوم المشار اليه الي احلال منظومة جديدة من القيم والاخلاق والعلاقات الانسانية. فلا امكانية في الواقع لفصل الدين عن الحياة الاجتماعية، بل ان هذا لم يتحق في الغرب نفسه كما يقر عبد السلام سيد أحمد في مقاله.

فهو يقول بوضوح إن الغرب حقق علمنة سياسية وفكرية، فيما ظلت

العلمنة اجتماعيا موضوع جدل وخلاف. ومفهوم التمييز بين الدين ونظام الحكم الذي أطرحه هنا - كبديل لمفهوم الفصل بين الدين والدولة - إنما يتسم بثلاث سمات:

الأولى: أنه يقتصر على اخضاع الحياة السياسية لسلطان الدين فيما يتعلق بمراعاة قواعد الحلال والحرام، التي تكتسب معني اجتماعيا إلى جانب أصولها الدينية - الإسلامية.

والثانية: أنه يستبعد تصور ممارسة الحياة الإجتماعية في بلادنا خارج المنظور الدينى المرتبط بالشريعة الإسلامية، وقد صيغت في منظومة قانونية عصرية تحول دون انفراد علماء الدين باصدار الفتاوى والأحكام. لكنه لايصادر حق العلمانيين المتشددين فى طرح آرائهم، وهو مالا يتاح إلا فى ظل مناخ ديمقراطي كامل يلح عليه أنصار مفهوم «التمييز بين الدين ونظام الحكم».

والثالثة: أنه يدرك أهمية السعي الي جعل الحركات والمؤسسات الاسلامية، بل حتي المسيحية أو مايتيسر منها، جزءا من عملية النهوض ببلادنا، ليس فقط لأنه يتعذر استبعادها، ولكن أيضا لأن لها دورا مهما فى هذه العملية. ومن شأن تعميق التحول الديموقراطى أن يسهم تدريجيا فى ذلك، كما يتضح من التطورات التى حدثت في توجهات بعض هذه الحركات والمؤسسات فى بعض البلدان العربية خلال السنوات القليلة الماضية.

وفي هذا السياق تدخل الحركات والمؤسسات الدينية فى نسيج المجتمع المدني، الذي تتوقف نهضتنا علي النهوض به. فالمفترض أن يضم المجتمع المدنى مختلف الجماعات غير الرسمية. وعندما يشمل الحركات والمؤسسات الدينية أيضا، يصبح الطريق ممهدا صوب تأكيد الفصل المذكور بالمفهوم الذي

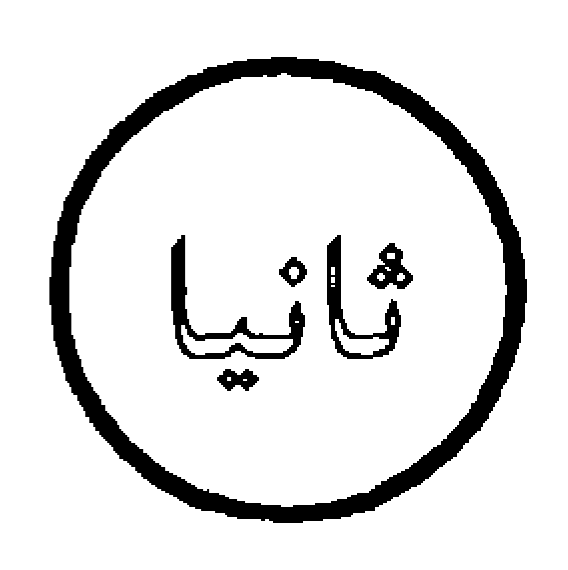
أطرحه هنا ، وباتجاه تدعيم فرص التحول الديمقراطي. وقد رأينا فى بعض تجارب النضال من أجل الديموقراطية دورا بارزا للكنيسة ولجمعيات دينية في بعض دول أمريكا اللاتينة. لكن لاتزال تجربة الفيلبين أكثر دلالة في هذا المجال من غيرها. فقد كانت الكنيسة المؤسسة الوحيدة التى لم يستطع نظام ماركوس احتواء ها أو تصفيتها خلال العقدين اللذين مارس فيهما حكمه السلطوى. ولذلك أصبحت أهم مصدر للاحتجاج علي القمع الحكومى والفساد واساء ة استخدام السلطة، مما شجع جماعات مهنية وثقافية وطلابية على المقاومة وانضم لها تجمع لرجال الأعمال أعطاها ثقلا، ونشأت بذلك حركة شعبية أخذت فى الاتساع حتي أسقطت هذا النظام.

ويبدو لي أن هذا المفهوم البديل، انما يستجيب لضرورات النهضة، حتى بالمعني الذي طرحه مقال عبد السلام سيد أحمد، أى النهضة التى تتأسس على نتاج الحضارة الغربية وفكرها العلمانى. وبخاصة اذا اتفقنا علي أن هذا الفكر ليس ذروة تطور الفكر الإنسانى ولا نهايته. وقد أحسن كاتب المقال باستخدام تعبير «التأسيس» على ذلك النتاج، وليس «نسخه». والفارق بين التعبيرين أن الأول يأخذ فى الإعتبار، بالضرورة ظروف ومعطيات واقعنا. لكن مضمون المقال لايعكس هذا الفارق بوضوح، وإنما يعبر عن ميل الى نسخ المفهوم الغربي للعلمانية مع محاولة اثبات أن له أصلا ما فى التراث المستنير للحضارة الإسلامية، لكنه لايلبث أن يدرك قلة جدوى هذه المحاولة، فيُقر بعدم امكان الخروج باستنتاج متعسف يزعم أن العلمانية هى فى نهاية المطاف نتاج للفكر الاسلامي.

ولذلك يمثل المقال نموذجا لأزمة الدعوة العلمانية المتشددة التي تتبني المفهوم العلمانى الغربي على نحو صارم يجعلها مفارقة للواقع. وهى تهرب

من هذا الواقع بمحاولة العودة الي التاريخ الإسلامى علها تجد بعض مايعينها ازاء واقع معاكس لها. وهذا منهج لايختلف في جوهره عن ذلك الذى يتبعه الاسلاميون المتشددون بعودتهم الي الماضى السعيد. وفى بعض الأحيان يتجاوز القاسم المشترك بين الاسلاميين والعلمانيين المتشددين مجرد المنهج، ليشمل موقفا سلبيا من الديمقراطية، أو عدم القبول بها أصلا من الاسلاميين المتشددين أو الاستعداد للتضحية بها فى سبيل علمانية كاملة بالمفهوم الغربى، كما هو حال بعض العلمانيين المتشددين. فليس خافيا أن بين هؤلاء الأخيرين من هم علي استعداد لتأييد نظام مستبد إذا تبني العلمنة الكاملة، وتفضيله علي نظام ديمقراطي اذا كان ثمنه إعادةصياغة المفهوم الغربي للعلمانية ليصبح أكثر انسجاما مع واقعنا.

وهكذا تبدأ دعوة «العلمانية أولا» من منطلق نهضوي لاشك فى اخلاصه، لكنها تنتهي الي موقف متعارض مع ضرورات أية نهضة، وفي مقدمتها ضرورة التحول الديموقراطى لوضع حد للاستبداد المسؤول (مع مايفرضه من فساد) عن قسط كبير من تخلفنا. إننا في حاجة ماسة الآن الى «الديموقراطية أولا»، لأننا نعاني من احتكار السلطة وفسادها أكثر مما نعاني من السطوة الدينية، كما أننا في حاجة الي مايجمع ويساعد علي الالتقاء، والي مناخ حرية يتيح ذلك عبر الحوار والتفاعل الخلاق. وهذا ما تحققه دعوة «الديمقراطية أولا» أكثر من غيرها.



مشكلات التطور السياسى فى مصر

(١) الأحزاب المصرية عاجزة أمام العنف

كثيرة هي الانتقادات التي توجه للأحزاب السياسية المصرية، سواء احزاب المعارضة أو الحزب الحاكم، لعجزها عن القيام بدور في مواجهة ظاهرة العنف التي تفاقمت خلال الشهور الماضية. ومع ذلك فمن المعتاد ان يتضمن أي تصور لمعالجة هذه الظاهرة التأكيد علي أهمية هذا الدور، ودعوة الأحزاب للنهوض به أو المطالبة بتمكينها من المشاركة. ويعد هذا الاهتمام بدور الاحزاب أمرا طبيعيا، باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني المنوط بها العمل علي تدعيم امكانات التنافس السلمي، الذي لا يستقيم مع تزايد اعمال العنف.

لكن لهذا الدور شروطا لا يبدو انها متوفرة في حالة الأحزاب المصرية، التي تعاني من مشكلتين كبريين :

الأولي ، ذاتية تتمثل في الطابع النخبوي لهذه الاحزاب، الذي يجعلها أقرب الي نواد سياسية. وكثيرا ما وصفت بأنها أحزاب صحف ومقار لا احزاب جماهيرية. وأخطر ماينطوي عليه هذا الطابع ان عضوية الأحزاب المصرية آخذة في التقلص مما يؤكد عدم قدرتها علي استيعاب الاجيال الجديدة التي تتجه قطاعات منها للتطرف والعنف. ومن بين جملة أسباب تفسر ضآلة الاقبال علي الانضمام للأحزاب يظل العامل الجوهري مقترنا بتسلط حلقات ضيقة من الساسة والمثقفين المحترفين للعمل السياسي عليها. ويمثل هذا التسلط عامل طرد للكثيرين ممن انضموا اليها وصدمتهم المفارقة بين الشعـــارات المرفوعة وواقع الممارسة الحزبية. وقد ثبت في معظم الاحوال ان

الحلقات الضيقة ذات العقلية الشللية تفضل الاستئثار بالنفوذ في احزاب صغيرة علي اقتسام هذا النفوذ مع آخرين في احزاب كبيرة واسعة العضوية.

والثانية، موضوعية تتمثل في القيود التي تحد من حركة احزاب المعارضة، وترتبط هذه القيود بخصائص الانظمة التعددية المقيدة، التي يحدث قدر من التطور الديموقراطي بها في الاطار السلطوي السابق علي التعددية من دون أن يتجاوزه. والمعتاد أن تركز احزاب المعارضة في مختلف الدول التي تعرف هذا النوع من الانظمة، علي القيود التي تعاني منها لتفسير تردي أوضاعها وضآلة تأثيرها علي مجري التفاعلات السياسية والاجتماعية. وعلي رغم أن هذه مشكلة حقيقية بالفعل، الا أنها تظل أقل أهمية من المشكلة الذاتية للاحزاب نفسها، ولعل أبرز دليل علي ذلك في الحال المصرية هو الفارق بين أداء جماعة غير مشروعة مثل الاخوان المسلمين، واداء أحزاب المعارضة التي تتمتع بالمشروعية، في مجال القدرة علي النفاذ الي المجتمع. فالقيود الموضوعية تطول الجميع، بل هي أكثر تأثيرا علي جماعة غير مشروعة ولا تملك أي منبر اعلامي خاص بها.

لكن في الوقت الذي نجحت جماعة الاخوان في بناء تنظيم محكم يصل الي عمق المجتمع في كثير من المحافظات المصرية، بقيت الاحزاب محصورة في دوائر ضيقة لاتتجاوز العاصمة أو أجزاء منها و المراكز الحضرية للأقاليم الا فيما ندر. لذلك ظلت بعيدة عن قاع المجتمع الذي تولد به ظاهرة التطرف ومايقترن بها من عنف، سواء في العاصمة نفسها (أحزمة الفقر والاحياء العشوائية) أو في الاقاليم خصوصا الجنوبية منها.

فالثابت أن جميع الاحزاب المصرية مازالت عاجزة عن استكمال بناء مستوياتها القاعدية او حتي احراز تقدم ملموس بهذا الاتجاه، بل وحدثت

تراجعات في بعض الاحيان. وينطبق ذلك خصوصا علي أقدم حزبين في مصر الآن، وهما التجمع والاحرار اللذان نشئا عام ١٩٧٦. فعلي سبيل المثال كشفت المناقشات التي دارت داخل حزب «التجمع اليساري» اثر الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧ التي خسر فيها نصف أصواته التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨٤، عن تراجع انتشارة التنظيمي في كثير من المواقع. وتبين أن الاطار المحكم الذي يبدو متماسكا في لائحته الداخلية لا يمثل واقع بنائه التنظيمي الهش. وأقرت بعض الوثائق الحزبية للتجمع بهذا الواقع، حين تحدثت مثلا عن «غياب التنظيم الحزبي في بعض المحافظات والدوائر واقتصاره في بعضها الآخر علي المدن، وفوقية وهلامية بعض التشكيلات الحزبية» كما اعترف التقرير السياسي للمؤتمر العام الثاني لهذا الحزب في يونيو ١٩٨٥ بالغياب الكامل تقريبا لمستوي الوحدة الاساسية.

وتبدو هذه المشكلة اكثر فداحة في حالة «حزب الاحرار» الذي عجز عن عقد مؤتمر عام طوال ١٥ عاما بسبب عدم استكمال بنائه التنظيمي حتي علي مستوي المحافظات. فقد نص نظامه الاساسي علي ضرورة استكمال تشكيلاته في كل المحافظات قبل عقد هذا المؤتمر، الذي لم ينعقد الا في يناير ١٩٩٠ بعد تعديل ذلك النص للاكتفاء «باستكمال التشكيلات في نصف المحافظات، فاذا لم تكتمل يكتفي بالربع».

كما واجه حزب «الوفد الجديد» الذي نشأ عام ١٩٧٨ ظروفا صعبة أثرت علي انتشاره، حين اضطر الي تجميد نشاطه الحزبي إثر صدامه مع الحكومة بعد ثلاثة أشهر ونصف الشهر فقط من تأسيسه. ولذلك فعندما استأنف نشاطه في خريف ١٩٨٣، كان عليه أن يشرع في البناء التنظيمي من البداية. لكنه ركز جهده علي تكوين لجان عامة في عواصم المحافظات

بالأساس مكتفيا بالوجود التقليدي المتناثر في المستويات الأدني من خلال بعض العائلات الوفدية القديمة.

أما الحزب «الوطني» الحاكم فعلي رغم ارتباطه الوثيق بالجهاز الاداري للدولة، فهو يعاني كأحزاب المعارضة من عجز استكمال بنائه التنظيمي. فعندما نشأ هذا الحزب بمبادرة من الرئيس المصري الراحل أنور السادات عام ١٩٧٨ لم تتكون له لجان تأسيسية. وتوقف مستواه القاعدي عند المراكز والأقسام من دون أن يصل للوحدات الأساسية (القري والاحياء والشياخات). وأقر رئيسه الأول (السادات) في مايو ١٩٨١ بضعف تنظيمه عندما قال : «ان المستويات التنظيمية لم تكتمل كما كنت أريدها في حزب عملاق بهذا الشكل، لكن من غير المعقول أن يكتمل كل شئ في سنة أو سنتين أو حتي خمس سنوات». وظل الطابع الفوقي لهذا الحزب عند نشأته، والذي اعتمد علي نفوذ رئيسه وهو رئيس الدولة أيضا، ملازماً له.وعندما تولي الرئيس حسني مبارك رئاسته في يناير ١٩٨٢ قال بوضوح لاعضاء في هيئته البرلمانية أنه يعرف تماما مايقال عن عدم وجود الحزب في الشارع، مشيرا الي أنه ستتم اعادة النظر في كوادره وقياداته. وعلقت صحيفة الحزب «مايو» علي ذلك في ٢٢ مارس ١٩٨٢، قائلة «ان الحزب في عهده الجديد يحتاج الي هزة شاملة تستبعد العناصر غير الصالحة وتستبدل بها عناصر مخلصة واعية ونشطة». ولم تحدث هذه الهزة، فعلي رغم اجراء بعض الاصلاحات الجزئية في الفترة التالية، فقد ظلت أقل من أن تتيح بناء حزب جماهيري، وهو ما فسره أمين الحزب في القاهرة عام ١٩٨٤، بأن «التوازنات السياسية بين الأفراد تسبق أحيانا عمليات الاصلاح الجادة». ولم يلبث الحزب الوطني أن دخل مرحلة جمود تنظيمي امتدت حتي الي مستوياته الاعلي. فعلي سبيل المثال لم يعقد المكتب السياسي أو الأمانة العامة أي اجتماع منذ عام ١٩٨٦، ومع ذلك فقد

شهد عام ١٩٩١ صحوة جديدة لاعادة بناء الحزب والأخذ بأسلوب الانتخاب للمرة الأولي بشكل جزئي في بعض مستوياته. لكن لم يرافق ذلك مسعي لبث الحيوية في المستوي الأدني للحزب، بما يساعد علي دعم وجوده في المواقع التي تفرخ بانتظام التطرف والعنف. لذلك بقي عبء مواجهة هذا العنف واقعا علي عاتق أجهزة الأمن وحدها. فالقصور التنظيمي الذي يعاني منه الحزب الحاكم يعد من أهم العوامل التي تفسر غياب منهج سياسي متكامل في مواجهة ظاهرة العنف. وسيادة المنهج الأمني في التعامل معها.

وهذا هو الفارق الرئيسي بين الحالتين المصرية والتونسية. فالواضح أن أحزاب المعارضة تعاني من ضعف تنظيمي شديد في الحالتين لكن تتميز تونس بوجود دور فاعل نسبيا للحزب الحاكم، الأمر الذي لايتوافر في مصر نتيجة ضعف الحزب الحاكم ولا في الجزائر أيضا حيث لا يوجد حزب حاكم الآن بعد انهيار حزب «جبهة التحرير الوطني» وانتقاله الي المعارضة.

لقد شهدت تونس عملية تطوير جدية للحزب الحاكم منذ عام ١٩٨٨، لم تقتصر علي تغيير اسمه من «الاشتراكي الدستوري» الي «التجمع الدستوري الديمقراطي» وانما شملت دعم بنائه التنظيمي وتجديد قياداته وتحديث أساليبه، لذلك وصفها أحد قادته بأنها عملية انقاذ للحزب والبلاد.

والواضح أن الحزب الوطني الحاكم في مصر يحتاج الي عملية من هذا النوع من الوقت الراهن كي يصبح قادرا علي القيام بدور في توليد مشاركة شعبية تسهم في محاصرة العنف. ويُعتقد أن تطوير هذا الحزب ينعكس ايجابا علي أحزاب المعارضة، وخصوصا إذا اقترن ذلك بتزايد إدراك أهمية التعاون الحزبي في مواجهة أحداث تهدد مستقبل البلاد.

(٢) الانتخابات المحلية ١٩٩٢
تبديد فرصة لدعم الديموقراطية في مواجهة العنف

أكتسبت انتخابات المجالس المحلية في مصر، التي جرت بين ٣ و١٧ نوفمبر ١٩٩٢ أهمية استثنائية تجاوزت طابعها المحلي، وفاقت الانتخابات التشريعية الأخيرة في ديسمبر ١٩٩٠، التي قاطعتها قوي المعارضة الرئيسية. فقد أدي اصرار التيار الاسلامي، ممثلا في حزب العمل المتحالف مع الاخوان، علي خوضها رافعا رايات التحدي الي ارتفاع حرارتها علي نحو غير معتاد في هذا النوع من الانتخابات.

فكانت هذه المرة الأولي منذ الأخذ بنظام التعدد الحزبي الحالي في مصر، التي تجري انتخابات محلية تنافسية بمشاركة أهم أحزاب المعارضة. فقد قرر الوفد والعمل، الي جانب الاخوان المسلمين، خوض هذه الانتخابات التي فتح باب الترشيح لها يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢. وأضفي ذلك حيوية غير عادية عليها. واتسم الجدل حولها والاعداد للحملات الانتخابية بحرارة لا تقل ان لم تزد عن الانتخابات البرلمانية. وهذا أمر غير معهود في الانتخابات المحلية المصرية، التي كانت تبدأ وتنتهي عادة من دون ضجيج. ويبدو أن تجربة الانتخابات البلدية في الجزائر في يونيو ١٩٨٩ أحدثت نقلة في الاهتمام بهذا النوع من الانتخابات في دول أخري في المنطقة. فقد كانت انتخابات البلديات في الجزائر بداية الصعود الكبير للجبهة «الاسلامية للانقاذ» التي حصلت علي الغالبية فيها، وانطلقت منها لتعزيز مواقعها وتدعيم نفوذها لتحصل علي غالبية في المرحلة الأولي من الانتخابات التشريعية التي لم تكتمل.

وعلي رغم اختلاف الظروف بين الجزائر ومصر من وجوه عدة، فالمؤكد أن هذه التجربة أسهمت في توجيه أنظار قوي المعارضة الرئيسية في مصر، والاسلامية منها خصوصا، الي أهمية الانتخابات المحلية التي دأبت علي مقاطعتها منذ نشأة النظام التعددي الراهن. أما في المرحلة التعددية السابقة قبل ١٩٥٢، فلم تحظ المجالس البلدية ومجالس المديريات باهتمام حزبي يذكر علي رغم أن مصر من البلاد التي عرفت هذه المجالس منذ القرن الماضي. فقد تأسس أول مجلس بلدي فيها عام ١٨٦٩، قبل أن يُدخل الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ التنظيم الحديث للادارة الذي تضمن مجالس المديريات. وبعد ثورة ١٩٥٢، هيمنت الدولة كليا علي الادارة المحلية، بعكس الشعارات التي راجت وتضمنها أهم وثائق الثورة، اذ نص «الميثاق الوطني» عام ١٩٦٢ علي أن «سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية».

وعندما بدأ التحول باتجاه التعددية مع منتصف السبعينات أعطت أحزاب المعارضة الناشئة كل اهتمامها للانتخابات العامة.

وكان تجاهل هذه الأحزاب للمحليات وانتخاباتها منسجما مع طابعها المركزي وضعف أبنيتها التنظيمية في الأقاليم، علي رغم أن فترة نشأة الأحزاب شهدت أفضل صيغة لنظام الادارة المحلية في تاريخ مصر. وهي الصيغة التي تضمنها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩، الذي أعطي المجالس المحلية «حق الرقابة علي مختلف المرافق والأعمال التي تدخل في اختصاص المحافظة والاشراف علي تنفيذ خطة التنمية وتوجيه الأسئلة وطلبات الاحاطة وحق الاستجواب للمحافظ ومن ينوب عنه». وتم تعديل القانون المذكور مع صدور القانون ٥٠ لسنة ١٩٨١ الذي قلص بعض صلاحياته تلك المجالس. لكن ظل

دورها المهم قائماً بدرجة ما ولم يتراجع الا بالتعديل الأخير المتضمن في القانون ١٤٥ لسنة ١٩٨٨، حين أحيلت أهم صلاحياتها الي الجهاز التنفيذي.

قاطعت أحزاب المعارضة اذن المجالس المحلية خلال الفترة التي تمتعت فيها بأفضل صلاحيات، علي رغم أنها لم تُستخدم جديا نتيجة انفراد الحزب الحاكم بادارتها. وترجع هذه المقاطعة الي رفض المعارضة لأسلوب انتخابات المجالس المحلية بالقوائم الحزبية المطلقة. ويتيح هذا الأسلوب للحزب الفائز بنسبة ٥٠ في المائة + ١ من الأصوات في الدائرة الحصول علي جميع مقاعد المجلس المحلي الخاص بها.

وحافظت أحزاب المعارضة علي موقفها المتشدد طوال العقد الماضي، وهو أمر حرمها من ساحة بالغة الأهمية للعمل الحزبي. فالمجالس المحلية بطبيعتها هي الأقرب للحياة اليومية للمواطنين الذين يندر احتكاك المعارضة بهم وتفاعلها معهم. فهي الأكثر ارتباطا بمشاكلهم، كما أنها المدرسة الحقيقية للممارسة الديموقراطية. ويقلل أسلوب الانتخاب بالقائمة المطلقة من فرص أحزاب المعارضة، الا أنه لا يعني انعدامها تماما، اذ يوجد ١٤٨٤ مجلسا محليا علي مختلف المستويات من القرية الي المحافظة وبإمكان بعض هذه الأحزاب الفوز بنسبة ما منها.

ولم تبدأ المعارضة في ادراك سلبيات منهج المقاطعة الا قبل الانتخابات السابقة عام ١٩٨٨، حين سعت لتشكيل قائمة مشتركة. وحال دون ذلك القانون ١٤٥ الصادر في تلك السنة لأنه حظر اشتراك أكثر من حزب في قائمة واحدة، ونص علي تطبيق المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات التي تنطبق علي جرائم التزوير في الأوراق الخاصة بالشركات المساهمة والتعاونيات والنقابات. وكان الحظر صارما علي هذا النحو الي الحد الذي دفع أحزاب المعارضة

لتفضيل الاستمرار في المقاطعة.

وأصدرت الأحزاب بيانا في ١٨ يونيو ١٩٨٨ بهذا المعني يتضمن تجديد رفض أسلوب القائمة المطلقة في اطار معارضة القانون ١٤٥ علي أساس أنه «يجرد المجالس المحلية من سلطاتها الرقابية علي الادارة التنفيذية». ولذا كان قرار أهم قوي المعارضة بالمشاركة في انتخابات المجالس المحلية الاخيرة تحولا جوهريا في مسار هذه الانتخابات. ومع ذلك فقد استمرت ظاهرة احجام غالبية الناخبين عن المشاركة، حيث لم يتجاوز الاقبال في أفضل الأحوال نسبة ١٥ في المائة في بعض المناطق الريفية. وتدنت النسبة في معظم المناطق الحضرية الي حدود ٥ في المائة. وكان التناقض بين سخونة المعركة الانتخابية وبرودة مشاعر الناخبين تجاهها أهم سمات تلك الانتخابات.

ويثير هذا التناقض سؤالا محوريا يتجاوز الحال المصرية الي الكثير من تجارب التحول الديموقراطي في جنوب العالم، وهو : هل يمكن لهذه التجارب أن تتقدم للامام في غيبة قدر معقول من المشاركة الشعبية مهما كان حماس النخب الحزبية؟.

ويبدو لأول وهلة أن فوز الحزب الوطني الحاكم مقدما (بالتزكية) بنحو ٨٠ في المئة من المجالس المحلية، التي لم تتقدم المعارضة للمنافسة عليها، يفسر قلة حماس وضآلة اقبال الناخبين. فقد أدي الاصرار علي استمرار أسلوب الانتخاب بالقائمة الحزبية المطلقة في المحليات، علي رغم الأخذ بالأسلوب الفردي في الانتخابات التشريعية الأخيرة، الي حصر المعركة الانتخابية في حوالي ٥٠٠ دائرة فقط من أصل ٢٧٦٩. وكان هذا هو منتهي قدرة طرفي المعارضة الرئيسين (تحالف العمل والاخوان، وحزب الوفد) اللذين كان قد وضعا حساباتهما علي أساس توقع تعديل أسلوب الانتخابات ليصبح فرديا،

قبل أن يفاجئنا باستمرار أسلوب القائمة مع تطعيمه جزئيا بالأسلوب الفردي. لذلك فان حصول الحزب الحاكم علي غالبية المجالس المحلية بالتزكية أثر سلبيا علي امكان توفر حماس شعبي للانتخابات التي اقتصرت علي حوالي ٢٠ في المائة من هذه المجالس.

مع ذلك لايبدو هذا التفسير كافيا. فالمفترض أن تأثير هذا العامل (جزئية الانتخابات) يقل الي حد كبير في انتخابات محلية لايوجد ارتباط عضوي بين المجالس التي تتشكل من خلالها. بل وثبت أن نسب الاقبال في بعض المحافظات التي جرت الانتخابات في الغالبية الساحقة من مجالسها المحلية كانت أقل منها في محافظات أخري اقتصرت الانتخابات فيها علي عدد قليل من هذه المجالس. فعلي سبيل المثال جرت انتخابات مجالس محافظة القاهرة في ٦٥ دائرة من أصل ٧٠، ورغم ذلك كانت نسبة المشاركة أقل منها في محافظة سوهاج مثلا اذ جرت الانتخابات في ثماني دوائر فقط من أصل ١٩.

كما يصعب تصور أن يحدد الناخب موقفه من المشاركة في انتخابات تخص منطقته بناء علي شمولها أو عدم شمولها لمناطق أخري، هذا بافتراض أن معظم الناخبين الأميين أو غير المتابعين للشؤون العامة كانوا علي معرفة أصلا بأن الحزب الحاكم حصل علي معظم المجالس بالتزكية.

وانخفاض الاقبال علي الانتخابات المحلية الأخيرة في مصر ليس لغزاً، ولا يمثل ظاهرة جديدة خصوصا أنه لم يحدث تراجع ملموس في المستوي المعتاد للمشاركة في مختلف الانتخابات. ومع ذلك كان متوقعا أن يقود خوض المعارضة الانتخابات المحلية للمرة الأولي بعد طول مقاطعة الي رفع نسبة المشاركة، خصوصا وأن هذه الانتخابات جرت بعد ٢٠ يوما فقط من

الزلزال الذي ضرب مصر في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) الماضي وفرض علي قطاعات متزايدة من المواطنين متابعة تطورات الحياة العامة، كما أبدي التيار الاسلامي اهتماما بالغا وغير مسبوق بهذه الانتخابات، لكنه لم يستطع أن يحقق تعبئة واسعة علي رغم كثافة جهده وتحركه، ونجاحه في تسخين المعركة الانتخابية.

ومعني هذا أن التنافس الانتخابي في مصر مازال مقصورا في دوائر محدودة لايتخطاها، حتي اذا صح أن الارتباك الذي شاب الانتخابات الأخيرة في بعض الدوائر حال من دون مشاركة قطاعات من الناخبين.

وحدث هذا الارتباك في نحو ١٥٠ دائرة تقع ضمن خمس محافظات، نتيجة تأخر الفصل في الطعون التي قدمها الحزب الحاكم في قوائم حزبي العمل والوفد بها، بدعوي أنها تضم مرشحين ليسوا من أعضاء الحزبين. وكان المقصود بذلك بعض قيادات الاخوان من ناحية وبعض أعضاء الحزب الوطني الذين تركوه لعدم ترشيحهم علي قوائمه والتحقوا بقوائم العمل والوفد. واستندت الطعون الي مانص عليه قانون الانتخابات من حظر انضمام أي مرشح الي قائمة أي حزب مالم يكن عضوا به، وأن تكون عضويته موثقة اذا كان منضما قبل ذلك الي حزب آخر. ولم يصدر حكم المحكمة الادارية العليا النهائي برفض هذه الطعون الا قبل ساعات من بدء الانتخابات. وكانت لجان الانتخابات في تلك الدوائر قد أخطأت لأنها لم تستعد لاحتمال صدور هذا الحكم، علي رغم أنه كان مرجحا، فلم تقم بطبع القوائم المطعون فيها. لذلك أحدث الحكم القضائي ارتباكا شديدا فيها، لم يحله الا القرار الجمهوري بتأجيل الانتخابات في تلك الدوائر لمدة أسبوع.

ورغم تدني المشاركة في هذه الانتخابات وانتقادات المعارضة لها فقد

اشتملت علي ظواهر ايجابية أهمها ثلاث :

الأولي ، تراجع دور العصبيات العائلية والقبلية نسبيا ، وغلبة الانتماءات الحزبية عليها في بعض المناطق الريفية التي طالما حسمت هذه العصبيات نتائج الانتخابات فيها خصوصا في صعيد مصر. فمثلا انقسمت قبيلة «الاشراف» الكبيرة في محافظة قنا بين الحزب الوطني وحزب الوفد. وعلي رغم ما صاحب ذلك من مشاجرات بين فاعليات القبيلة المنقسمين. فالمؤكد أن تفتت الانتماء القبلي علي هذا النحو أمر ايجابي من منظور التطور الديمقراطي.

الثانية ، ضعف النتائج التي حققها تحالف العمل والاخوان (التيار الاسلامي) في محافظات الصعيد التي يتركز بها التوتر الطائفي. فقد حقق هذا التحالف أفضل نتائجه في محافظات بحري ومحافظة الجيزة، فيما لم يحصل في الصعيد سوي علي أربعة مجالس محلية في المنيا ومجلس في أسيوط ومثله في سوهاج. ومن شأن هذه النتائج أن تهدئ نسبيا المخاوف التي نجمت عن المبالغة في تقدير حجم نفوذ التيار الاسلامي في محافظات الصعيد التي ترتفع نسبة الاقباط بين سكانها. ويُلاحظ أن أحد أهم عوامل ضعف نتائج هذا التيار هو رفض الجماعات الأصولية المتشددة المشاركة في الانتخابات وأحجامها عن دعم قوائم حزب العمل، بعكس موقفها في الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٧. لذلك ظهر خلاف بين المراقبين والمعنيين بهذا الموضوع حول تقويم تزايد التناقضات بين التيارين المعتدل والمتشدد في الحركة الاسلامية. فيري اتجاه أول هذا التطور ايجابي، لأنه يقود الي عزل المتطرفين وحصارهم وتقليل تأثيرهم علي التيار المعتدل. ويري اتجاه آخر ان هذا التطور يزيد من تطرف المتطرفين وخطرهم خصوصا ان رفضهم للانتخابات

يعد موشرا علي المزيد من الانغلاق.

والثالثة، أن الكثير من الدوائر التي جرت بها الانتخابات شهدت تنافسا شديدا بين قوائم الحزب الحاكم وقوائم العمل والوفد. وهذا التنافس هو جوهر العملية الديموقراطية، علي رغم ماشابها من حدة وعنف أحيانا. وقد شكا حزبا المعارضة الرئيسيان من ممارسات اكراهية ضدهما في بعض الدوائر، وثبت أن الانتخابات جرت في مناخ ايجابي في الكثير منها مما أتاح فوز تحالف العمل والاخوان بنحو ١١٥ قائمة وحزب الوفد بحوالي ٦٠ قائمة من دون حساب الدوائر التي أصبحت محل نزاع قضائي. ويعتمد هذا الحساب علي جهد ذاتي استند الي مقارنة بين مختلف المصادر وتقصي لبعض جوانب الغموض التي أدت الي تضارب النتائج المعلنة ليس فقط بين مصادر الحكومة والمعارضة، ولكن أيضا بين المصادر الرسمية نفسها، وكان أهم عوامل ذلك التضارب ما حدث من خلط بين عدد القوائم وعدد المواقع، فمن الممكن أن يفوز حزب بقائمتين أو ثلاث في موقع واحد (قرية - مركز - محافظة).

ويلاحظ أن وجود حزبي المعارضة الرئيسيين يتفاوت بشدة من منطقة لاخري. فقد حقق الوفد أفضل نتائجه في محافظات الشرقية وبورسعيد والبحيرة، وتحالف العمل والاخوان في محافظات الجيزة والغربية والشرقية والدقهلية والاسماعيلية والبحيرة ودمياط. أما حزب الاحرار فالقرية الوحيدة التي فاز بقائمة فيها هي موطن رئيسه. ويلاحظ أيضا أن القائمة الوحيدة التي فاز بها التحالف الاسلامي في أسيوط كانت في منفلوط موطن المرشد العام الحالي للاخوان.

ومن أكثر مايستدعي الانتباه في هذه الانتخابات التعارض الواضح بين تقويمي حزبي العمل والوفد لها. فبعكس الوفد الذي بدا محبطا وغاضبا الي

أقصي حد، عبر حزب العمل عن رضائه الي حد تأكيد صحيفته (الشعب) علي لسان رئيس تحريرها في ١١/٦ : «لقد حققنا أهدافنا كاملة» وفيما اعتبر الوفد الانتخابات نكسة للديمقراطية ووصف نتائجها بأنها «هازلة وكاذبة». وصفتها صحيفة حزب العمل بأنها «أعظم انتخابات مصرية».

ومن اليسير كذلك ملاحظة الفارق الكبير بين مضموني وطريقتي صياغة بياني الحزبين عن الانتخابات، علي رغم أن كليهما انتقدا الكثير من جوانبها. فانصب نقد العمل علي طريقة ادارة السلطات للانتخابات، واتجه بيان الوفد للتصعيد بشن هجوم مباشر علي نظام الحكم واتهامه بـ «العبث بارادة الشعب».

وفيما لم ير بيان الوفد آية ايجابية في هذه الانتخابات، اهتم حزب العمل بالاشادة بدور رجال القضاء الذين وصفهم بأنهم «وقفوا وقفة الحق والعدل من دون ميل أو هوي». كما أكد رئيس تحرير صحيفة حزب العمل في ١١/٩ أن «الكثيرين من رجال الشرطة والحكم المحلي أرضوا ربهم والتزموا بالقانون»، بل وأقر بأن العملية الانتخابية كانت نزيهة في الكثير من الدوائر، فقال : «في أغلب المواقع أدي وجود مندوبي المرشحين الي ضمان النزاهة في التصويت والفرز.

ويعكس هذا التعارض في التقويم اختلافا جرهريا في منهج الحزبين وأهدافهما من الانتخابات. فالاحباط الشديد الذي عبر عنه الوفد ناجم عن اخفاق تطلعه للمشاركة في الحكم مع الحزب الوطني، لاعتقاده بأن هذا هو الوضع الطبيعي الذي يحول دونه موقف بعض القيادات المتنفذة في الحزب الحاكم. لذلك فهو يتوقع في كل انتخابات أن يعرض عليه الحزب الوطني التنسيق أو يتيح له علي الأقل حرية واسعة ويعامله بشكل متميز عن الاحزاب

الاخري، ويحدث الإحباط عندما لا يتحقق ذلك.

أما حزب العمل فهو يدرك مدي تناقض خطه مع سياسة الحزب الحاكم، وبالتالي لا يتطلع لاكثر من توفير قدر من نزاهة الانتخابات يتيح له الفوز بأقصي نسبة يستطيعها. فهو يطرح نفسه كبديل مستقبلي للحزب الحاكم، وليس كشريك له في الحكم، ولذلك لا يفاجأ بالحملات عليه، بعكس حزب الوفد الذي بدا مندهشا من سلوك الحزب الوطني تجاهه الي حد الاعتقاد بأن هذا السلوك من نوع «الالغاز التي تستعصي علي الفهم». كما كتب رئيس تحرير صحيفة (الوفد) في ١١/١٢ مستنكرا ما اعتبره «عداء دفينا للوفد» من دون أن ينسي في الوقت نفسه التذكير بأن النظام لا يستطيع أن يواجه وحده «حربا ضارية من جانب الارهاب الديني». وهكذا كانت الانتخابات المحلية التي جرت بالتزامن مع بدء تصاعد أعمال العنف في مصر، تتيح فرصة لتأكيد امكان البدء في دعم التطور الديموقراطي لمحاصرة هذا العنف. لكن المنهج الذي أدار به الحزب المحاكم تلك الانتخابات لم يتح الامساك بهذه الفرصة.

(٣) قانون النقابات المهنية الجديد
من يدعم التطرف ؟

أثار القانون المسمي «ضمانات ديموقراطية التنظيمات النقابية المهنية» الذي أصدره مجلس الشعب المصري علي عجل يوم ١٦ فبراير ١٩٩٣، ضجة في الاوساط النقابية والسياسية، وطرح تساؤلات حول مغزي السرعة الشديدة التي صدر بها، والعوامل التي دفعت لذلك، والشروط التعسفية التي وضعها بشأن اجراءات انتخاب مجالس النقابات.

وتتمثل أهم هذه الشروط في حضور نصف أعضاء الجمعية العمومية للنقابة ممن لهم حق الانتخابات علي الأقل حتي يتحقق صحة انعقادها، فاذا لم يتوافر هذا النصاب، تُدعي الجمعية لاجتماع آخر خلال أسبوعين يشترط لصحته حضور ثلث أعضائها علي الاقل، فاذا تعذر ذلك يستمر مجلس النقابة القائم في مباشرة صلاحياته لثلاثة أشهر، وتدعي الجمعية العمومية لانتخاب مجلس جديد بالشروط السابقة نفسها.

وفي حال عدم توافر النصاب مرة أخر (النصف ثم الثلث) تتولي اختصاصات مجلس النقابة لجنة مؤقتة برئاسة أقدم رئيس في محكمة استئناف القاهرة، وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة، يضاف اليهم أربعة من أقدم أعضاء الجمعية العمومية للنقابة من غير المرشحين. وتقوم هذه اللجنة بدعوة الجمعية كل ستة أشهر لانتخاب مجلس جديد بالشروط المذكورة حتي يكتمل النصاب المطلوب.

وكان الاتجاه لوضع ضوابط علي انتخاب جميع النقابات المهنية المصرية

قد برز للمرة الأولي عقب انتخابات «نقابة المحامين» في صيف ١٩٩٢، التي حصل «التيار الاسلامي» علي غالبية مقاعد مجلسها. وسبق ذلك فوز هذا التيار بجميع أو غالبية مقاعد مجالس عدد من النقابات المهنية الرئيسية، مثل الاطباء والمهندسين والصيادلة. وتعرض ذلك الاتجاه لنقد واسع في حينه، لم يصدر عن قوي المعارضة فقط، وانما شارك فيه أيضا بعض رجال الدولة والحزب الحاكم ومؤيديهما. وكان منطق هولاء أنه لايوجد مبرر جدي لتدخل حكومي في شؤون النقابات يترتب عليه توتر لا حاجة له، وخصوصا أن نفوذ التيار الاسلامي يقتصر علي عدد محدود من النقابات، فضلا عن أن وجوده بها ينطوي علي ايجابيات. وحرص معارضو الاتجاه لتقييد الانتخابات النقابية علي إبراز أولوية المعركة ضد الارهاب والعنف علي ماعداها، وخشوا من تأثير سلبي لهذا التقييد علي وحدة الموقف بين الحكومة والمعارضة في هذا المجال وأدي ذلك الي تراجع فكرة اصدار قانون موحد للنقابات المهنية لبعض الوقت، حتي كانت المفاجأة بإحيائها من جديد والاسراع بتنفيذها. فقد كان التحرك العاجل لاصدار القانون المذكور مفاجأة بالفعل، لانه لم يحدث تطور موضوعي يفسره، الامر الذي أصاب المراقبين بحيرة بالغة يدعمها غياب معلومات دقيقة عن حقيقة الاتصالات التي قادت الي ذلك التحرك. ولاتخرج التفسيرات الشائعة عن اطار التكهنات، وأهمها :

* التفسير القائل بتغلب وجهة نظر اتجاه داخل الحكومة يسعي الي تصعيد المواجهة ضد التيار الاسلامي المعتدل أيضا، علي رغم المخاطرة باتساع نطاقها لتشمل الاحزاب والقوي السياسية الاخري أو معظمها. ويقول هذا التفسير بأن ذلك الاتجاه الذي طرح من البداية فكرة تقييد الانتخابات النقابية المهنية ظل بضغط من أجلها، حتي تحقق له ما أراد.

* التفسير الذي يركز علي دور أشخاص بعينهم لهم مصلحة خاصة في اعادة ترتيب الاوضاع داخل النقابات. ويُشار في هذا المجال الي نقيب حكومي لاحدي النقابات المهنية ظل يسعي الي تحجيم مجلس هذه النقابة المعارض له. ويستند هذا التفسير الي ماقام به النقيب المذكور من إعداد مشروع قانون خاص بنقابته، وممارسة ضغوط لاصداره من مجلس الشعب قبل موعد الانتخابات التكميلية للنقابة، مما دعم فكرة اصدار قانون موحد للنقابات والتعجيل بتنفيذه.

والملاحظ أن مؤيدي القانون ومعارضيه يركزون في أطروحاتهم علي قضية الديموقراطية النقابية. فمؤيدو القانون يبررونها من منظور ضرورته لضمان ديمقراطية الانتخابات في النقابات، ويثيرون قضية عدم جواز أن تتحكم أقلية منظمة في ما يسمونه غالبية صامتة لاتشارك في الانتخابات. ويعيبون علي قوانين بعض النقابات الرئيسية أنها تسمح بانعقاد الجمعية العمومية لاجراء الانتخابات بحضور عدد ضئيل من الأعضاء لايتجاوز ٣٠٠ في نقابات مثل التجار والمهندسين والأطباء والمهن الفنية التطبيقية. ويرتفع هذا العدد قليلا ليصل الي ١٥٠٠ في نقابة المحامين.

لكن رافضي القانون يرون أن الديموقراطية لاتعرف في مفهومها وتطبيقاتها ارغام الناس علي المشاركة في الانتخابات، لأن توافرها كفيل بتشجيعهم علي هذه المشاركة طوعيا في ظل مناخ يدفع اليها، لذلك يطالبون بايجاد هذا المناخ من خلال اصلاح سياسي يعيد للناس الثقة في جدوي الانتخابات بدءا بالبرلمان والمجالس المحلية. ويشيرون الي أن انتخابات مجلس الشعب الذي يريد توسيع المشاركة في الانتخابات النقابية لايشارك بها أكثر من ١٠ في المئة من الناخبين في أفضل الأحوال. وأهم مايثيره رافضوا القانون

هو مايؤدي اليه من فرض لجان معينة علي النقابات كبيرة العدد، التي يصعب اكتمال النصاب المطلوب لاجراء الانتخابات، أي الارتداد الي تشكيل مجالس النقابات بالتعيين بدلا من الانتخاب. ويؤدي هذا الي نكسة للتطور الديموقراطي الجزئي الذي تحقق في مصر من ناحية، والي وضع يهدد بانهيار النقابات نفسها نتيجة ادارتها من قبل لجان غير مؤهلة إما بحكم عدم التخصص (القضاة)، أو بحكم كبر السن (أقدم الاعضاء)، كما يتساءلون عن كيفية محاسبة القضاة في حال حدوث أخطاء خلال ادارتهم لنقابة أو أخري. وأخيرا يستند رافضوا المشروع الي استحالة تنظيم شئون كل النقابات المهنية في مصر عبر قانون موحد نتيجة اختلاف الظروف فيما بينها والتباين الهائل في أعدادها. اذ لايتجاوز أعضاء نقابة الصحافيين ٣ آلاف الا بقليل، في حين يصل عدد نقابة المعلمين الي نحو ٧٠٠ ألف عضو ونقابة التجاريين الي أكثر من ٣٠٠ ألف عضو.

والواضح أن هذا الخلاف بين مؤيدي ورافضي القانون كان يتيح اجراء حوار حي لو لم يتم التعجل باصداره، وكان بامكان مثل هذا الحوار أن يبحث في سبل تأمين مشاركة أوسع في انتخابات النقابات، من خلال تقديم حوافز ايجابية للمشاركين بها مثلا كبديل لأسلوب فرض الغرامات الذي ثبت فشله في مصر الستينات عندما كان التنظيم الواحد يحاول حشد الناس وسوقهم الي انتخابات لاتحمل من اسمها شيئا.

ويري كثير من المراقبين أن اجراء حوار حول أوضاع النقابات المهنية كان كفيلا بتجنب المأزق الذي ترتب علي التعجل باصدار القانون، الذي طعن معارضوه في دستوريته.

فمن المتوقع أن يؤدي المشروع الي نزاع قانوني جديد حول مدي دستورية

هذا القانون، كما حدث من قبل بشأن قوانين أخري أبرزها قانون انتخاب مجلس الشعب الصادر عام ١٩٨٣ وتعديله الصادر عام ١٩٨٦، وحكم في النهاية بعدم دستوريتهما. ويركز الطاعنون في دستورية قانون النقابات المهنية الجديد علي تعارضه مع المادة ٥٦ من الدستور المصري، التي تنص علي «انشاء النقابات والاتحادات علي أساس ديموقراطي يكفله القانون»، وعلي قيامها «بالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانونا لأعضائها». ويستندون الي أن هذه المادة لا تجيز للسلطة التنفيذية أو التشريعية التدخل في شؤون النقابات بغير رغبتها أو قبولها، وان واقع الحال الذي سيقود الي ادارتها من قبل لجان معينة يتناقض مع تأكيد تلك المادة علي الأساس الديمقراطي لانشاء النقابات. وتجيز المادة نفسها للنقابات الدفاع عن حقوق أعضائها وحرياتهم، في الوقت الذي ظهر أن الاتجاه الغالب في هذه النقابات يعتبر القانون الجديد يقيد تلك الحقوق والحريات.

وسبق للمحكمة الدستورية المصرية أن حكمت بعدم دستورية القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨١ بشأن تعيين مجلس لنقابة المحامين بدلا من مجلسها المنتخب (الطعن الدستوري رقم ٤٧ لسنة ٣ قضائية دستورية)، وقضت المحكمة آنذاك بأن القانون يتعارض مع المادة ٥٦ من الدستور التي جعلت الحرية النقابية حقا يكفله الدستور وأكدت قيامه علي أساس ديموقراطي بما يعني أن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة لتكوين التشكيلات النقابية. ويري مؤيدو القانون الجديد أن هذا الطعن الدستوري لايتحقق في الحال الراهنة لأنها لم تنطوي علي حل مجالس نقابية منتخبة ولم يفرض التعيين، وانما أجاز تشكيل لجان مؤقتة في حال عجز الجمعية العمومية عن استكمال النصاب. ويرد معارضو القانون بأن عدم ورود نص صريح علي التعيين لا ينفي حصوله فعليا وتأكيده ضمنيا، لأن عدد من النقابات يستحيل أن تستكمل جمعياته

العمومية النصاب المطلوب، وعندئذ تتحول اللجنة المؤقتة الي دائمة. ويضيفون أن سابقة ١٩٨١ أكدت عدم دستورية مبدأ التعيين أيا كان شكله ومهما كان مبرره لتناقضه مع المبدأ الدستوري الصريح الذي أوجب تكوين النقابات علي أساس ديموقراطي. والواقع أن هذا الجانب الدستوري من مشكلة قانون النقابات الجديد أقل وطأة من جانبه السياسي، المتمثل في التأثير السلبي للقانون علي ظاهرة التطرف والعنف، وتبرز ثلاث قضايا في هذا الاطار :

الأولي ، هي أن الانتخابات النقابية تتيح ساحة للتيار الاسلامي المعتدل بما يؤكد جدوي العمل السياسي السلمي، بعكس مايزعمه المتطرفون الذين يستقطبون بعض الشباب بدعوي أن العنف هو الطريق الوحيد للتغيير. فاذا أغلقت تلك الساحة، يزداد احتمال نجاح الجماعات المتطرفة في استقطاب المزيد من العناصر.

الثانية، أن القانون الجديد يهدد وحدة قوي المعارضة في مواجهة العنف والارهاب وهي وحدة حقيقية حتي اذا اختلفت الآراء في تفسير عوامل انتشار الارهاب وكيفية الحد منه. وأكدتها جلسات الاستماع التي نظمها مجلس الشعب للأحزاب السياسية المصرية في بداية ١٩٩٣، حول قضية الارهاب.

الثالثة ، أن الانتخابات النقابية تقدم فرصة لتدريب الاسلاميين وغيرهم من التيارات علي الممارسة الديموقراطية. وقد تحقق تقدم ملموس في هذا الاتجاه من خلال التجربة، اذ يتزايد القبول بالاحتكام الي الناخبين واحترام نتائج الانتخابات، وادراك أن من يفوز اليوم يمكن أن يخسر غدا، والعكس. وقد حدث ذلك بالفعل، بعكس أسطورة سيطرة الاسلاميين علي النقابات، فعلي سبيل المثال خسروا في الانتخابات قبل الأخيرة لنقابة الأطباء البيطريين وتركوا مجلسها الذي كانوا قد سيطروا عليه في الانتخابات السابقة عليها.

(٤) حزب العمل في ظل التوجه الاسلامي
لماذا الارتباك ازاء المسألة الديمقراطية ؟

لم يكن المؤتمر العام السادس لحزب العمل المصري، الذي انعقد يومي ٦ و٧ مايو ١٩٩٣ مؤتمرا عاديا. فهو أهم مؤتمر في حياة هذا الحزب منذ نشأته عام ١٩٧٨ كحزب وطني مصري متعدد الروافد في اطار توجهات اشتراكية وعروبية واسلامية. ولكنه تحول صوب توجه اسلامي جديد منذ مؤتمره السابق عام ١٩٨٩. وهو توجه يتباين في بعض جوانبه مع الميراث التقليدي لحركة الاخوان المسلمين، وخاصة فيما يتعلق بتركيز حزب العمل علي الاسلام الحضاري. ولذلك فهو يندرج ضمن ظاهرة الأصولية الجديدة، التي تمثلها حركات وأحزاب أخري في العالم العربي، مثل «النهضة» في تونس، و«الجبهة الاسلامية القومية» في السودان، والي حد ما «الانقاذ» في الجزائر.

ويكتسب المؤتمر السادس لحزب العمل أهميته الخاصة من عاملين :

أولهما : أنه كان مناسبة لبلورة توجهه الاسلامي الجديد وطرحه بشكل أكثر وضوحا، وخاصة في جانبه المتعلق بالمسألة الديمقراطية وموقف الحزب منها ومدي التزامه بها علي المدي الطويل. ومعروف أن قضية موقف الحركات الاسلامية تجاه هذه المسألة مطروحة بالحاح ومحاطة بقدر من الالتباس في عدة دول عربية منها مصر.

وثانيهما : أن هذا المؤتمر مثل اختبارا بدرجة ما لمدي قدرة حزب العمل - في ظل توجهه الجديد - علي الاحتفاظ بالقدر الذي حققه من الديمقراطية الداخلية خلال مسيرته السابقة، وخاصة حتي انعقاد مؤتمره الخامس. ورغم

محدودية ذلك القدر فقد بدا متميزا علي ماحققته أحزاب كثيرة في مصر ودول عربية أخري. وكان تحول الحزب نحو توجهه الاسلامي الجديد قد أبرز تساؤلات حول تأثيره علي ديمقراطيته الداخلية.

ومعني ذلك أن القضية المحورية التي يثيرها هذا المؤتمر تتعلق بالديمقراطية. وربما لايكون بالامكان اعطاء تقويم نهائي لما آل اليه الشق الداخلي من هذه الديمقراطية، بسبب تعرض الحزب لضغوط رسمية في الأشهر الأخيرة. ورغم أن قيادة الحزب بالغت في تقديرها لهذه الضغوط وما يمكن أن تبلغه، فالمعتاد أن يؤدي تعرض أية جماعة سياسية لضغوط الي تدعيم قبضة قيادتها عليها، وبالتالي تقليص مساحات الخلاف اذا كانت موجودة، والحد من التنافس الداخلي. ومع ذلك يظل بالامكان الاعتماد علي أعمال المؤتمر لاستخلاص استنتاجات أولية بشأن تأثير التوجه الجديد لحزب العمل علي موقفه تجاه المسألة الديمقراطية.

ولعل أهم مايمكن ملاحظته هنا هو وجود قدر من الارتباك في تعامل الحزب مع هذه المسألة. وأبرز مثال لذلك استبعاد كلمة «الديمقراطية» كليا من «الاطار الفكري والاستراتيجي للحزب» الذي أقره المؤتمر، رغم أنه يشتمل علي مضمون المفهوم الديمقراطي ممثلا في (الانتخابات العامة الحرة وتداول السلطة سلميا وحقوق الانسان والمساواة بين جميع المواطنين) وهو مايعد جوهر العملية الديمقراطية. لكن «الاطار الفكري» للحزب استخدم تعبير (الحرية والشوري) للاشارة الي هذا المعني. ويثير ذلك التساؤل عن مغزي استبعاد كلمة «الديمقراطية»، بما يقود اليه من التباس، وخاصة في الوقت الذي تشكك تيارات سياسية أخري في التزام الاسلاميين بالديمقراطية.

والمثير للانتباه أن البيان السياسي الذي قدمه رئيس الحزب في المؤتمر

نفسه تضمن كلمة «الديمقراطية» بشكل متكرر، رغم استخدام تعبير «الشوري» أحيانا. فيقول البيان إن (المؤتمر استمرار لتقليد حزب العمل في ادارة أموره عن طريق الشوري). لكنه لا يلبث أن يضيف مايلي : (يجب أن يكون حزبنا في ديمقراطيته المنظمة نموذجا مصغرا لما ينبغي أن تكون عليه الدولة كلها). كما يقول إن (الحزب ناصر كل الجهود الرامية الي توسيع الديمقراطية). بل ويدعو الي (تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية). كما تضمنت توصيات المؤتمر مناشدة جميع القوي السياسية العمل علي (تأصيل الديمقراطية) ضمن أمور أخري. ومازالت كلمة «الديمقراطية» مستخدمة في الخطاب السياسي لقيادات الحزب، وان كان يقال أحيانا (الديمقراطية الاسلامية) كما ورد في بيان أصدره الحزب في ديسمبر ١٩٩٢ عن أحداث العنف، ووضع تعبير (الشوري) بين هلالين كإيضاح للديمقراطية الاسلامية.

وهذه المراوحة تضع علامات استفهام وتثير قلق المتطلعين الي دور للحركات الاسلامية في تدعيم الديمقراطية بالعالم العربي. ومصدر القلق أن تكون هذه المراوحة تمهيدا لتراجع حزب العمل عن دعوته للديمقراطية بدءا بالاسم ووصولا الي المضمون. وهي في الحد الأدني تثير التباسا، وتدفع للتساؤل عما اذا كان هناك خلاف غير معلن داخل الحزب حول الموقف من الديمقراطية، كما كان الحال في الجبهة الاسلامية للانقاذ بالجزائر. فكان بعض قادتها، وخاصة الوافدين اليها من «حماس» الجزائرية مثل حشاني ورابح كبير، يؤكدون الالتزام بالديمقراطية، فيما كان ممثلو التيار السلفي مثل بلحاج يرفضونها. وانعكس ذلك في برنامج الجبهة، الذي أسقط كلمة «الديمقراطية» رغم حديثه عن جانب من مضمونها، كما فعل الاطار الفكري الجديد لحزب العمل رغم أنه اكثر وضوحا من برنامج «الإنقاذ» في طرحه لهذا المضمون.

لكن ربما يكون القلق تجاه موقف حزب العمل من الديمقراطية مبالغا فيه، وأن الأمر لا يعدو محاولة لتأكيد التمايز، وبالتالي البدء في عدم استخدام تعبير قد يعتقد بعض قادته أنه غربي الطابع والهوية. وهذا الاعتقاد يجانبه الصواب، لأن الديمقراطية بمفهومها الراهن تجاوزت اطار الفلسفة الليبرالية الغربية، وغدت مفهوما عالميا. ولا يرجع ذلك فقط الي الطابع الدولي للثورة الديمقراطية الراهنة أو ما يعرف «الموجة الثالثة»، وانما يرتبط أيضا بالتطورات الحديثة في النظرية الديمقراطية نفسها. وأهم هذه التطورات صياغة مفهوم اجرائي للديمقراطية غير محمل بالقيم الغربية، وهو مفهوم الديمقراطية التعددية. ولا يعني ذلك أن هذا المفهوم خلو من أي قيم، لكنها من نوع الاخلاقيات الانسانية العامة مثل الاحترام المتبادل والحوار والتسامح والتغيير السلمي. وفي سياق هذا التطور، جري فك الارتباط بين الديمقراطية كعملية سياسية تنظيمية وبين الليبرالية كفلسفة غربية بكل مشتملاتها مثل العلمانية. وبالتالي فهي لا تتعارض مع أي اطار فكري، بما في ذلك الاسلامي.

ومعني ذلك أن التمايز الذي يسعي اليه بعض الاسلاميين لا ينبغي أن يصل الي حد الاحجام عن استخدام مفهوم «الديمقراطية» بالذات. فالظروف الصعبة التي تواجهها بلاد عربية عدة تفرض البحث عما يقرب بين مختلف التيارات. والمؤكد أن المسألة الديمقراطية هي أهم عامل للتقريب. وقد لمس البيان السياسي لحزب العمل في مؤتمره الأخير هذه القضية عندما أشار الي أن (قضايا حقوق الانسان والحريات والانتخابات يمكن أن تكون النقطة التي نبدأ بها العمل المشترك). لكن كيف يمكن التطلع الي العمل المشترك اذا مضي الحزب قدما باتجاه ترسيخ ما تضمنه اطاره الفكري الجديد من استبعاد النص علي الديمقراطية، والأهم اذا كان هذا الاستبعاد مقدمة لمراجعة مضمون

الديمقراطية أيضا، والذي يحافظ عليه حتي الآن. لكن حتي اذا استمر الحزب في تبنيه لهذا المضمون، يظل لمصطلح الديمقراطية أهميته لأنه يعبر عن مفهوم محدد المعالم وله اجراءات وأعراف مستقرة. وهذا ما أقر به البيان السياسي للحزب أيضا عندما أشار الي (الأعراف والمبادئ التي استقرت ديمقراطيا).

ولذلك فمن المصلحة التمسك بهذا المفهوم وتجنب تحويله الي دافع آخر للتباعد بين التيارات والقوي السياسية. وهذا ما تفعله أحزاب وحركات اسلامية عدة في العالم العربي، بعضها ذو توجهات أصولية جديدة مثل «النهضة» في تونس، وبعضها يندرج ضمن حركة الاخوان المسلمين مثل «الحركة الاسلامية» في الأردن، و«تجمع الاصلاح» في اليمن والذي يعد الاخوان أحد أهم روافده. فقد صدرت عن هذه الأحزاب والحركات وثائق تتضمن ليس فقط الدعوة للديمقراطية، ولكن أيضا تعهدات بالالتزام بها حال الوصول للحكم. ورغم أن أفكار زعيم «النهضة» راشد الغنوشي تلقي احتراما لدي قيادة حزب العمل المصري، فهي لا تنعكس في الاطار الفكري الجديد. ولذلك يُخشي أن يكون الحزب تأثر أكثر بأفكار الزعيم السوداني حسن الترابي المتعارضة مع الديمقراطية، وخاصة في ظل تأييد الحزب للتجربة السودانية الحالية. ولاشك في أن من حق حزب العمل أن يجد فيها جوانب ايجابية يؤيدها. لكن عليه أيضا أن ينتبه الي طابعها الاستبدادى، الذي يعتبر اخفاق معظم الاسلاميين فى فقده أهم نقطة ضعف في موقفهم، لأنه يثير شكوكا في امكان التزامهم بالديمقراطية إذا وصلوا للحكم. وهذا مايدفع تيارات أخرى الى مطالبة الإسلاميين الذين لم يعلنوا التزما واضحا بالديمقراطية أن يحددوا موقعهم، رغم أن بعض هؤلاء المطالبين مشكوك في التزامهم هم أنفسهم بالديمقراطية. ومع ذلك فإن مبادرة الاسلاميين بذلك يمكن أن يكون لها مردود ايجابى. ومن شأن تأكيد حزب العمل التزامه بالديمقراطية

بشكل واضح، أو بالديمقراطية والشورى إذا كان يري أنهما يعبران عن المضمون نفسه، أن يضع حدا للقلق الذى أثاره «الإطار الفكرى» الذى تبناه فى مؤتمره الأخير. ويدعم هذا القلق الأفكار التى يطرحها بعض قادته، ومنها مثلا النقد الذى وجهه أحدأعضاء لجنته التنفيذية المنتخبة لأسلوب التنافس الحزبى، استنادا إلي فهم معين لنهي القرآن الكريم عن تزكية النفس. فهذا النقد يمس أحد أهم جوانب العملية الديمقراطية. وهو ينم عن قصور فى إدراك مغزي التنافس الانتخابي الداخلى فى أي حزب ذى رسالتسياسية، لأن الوصول الى مواقع القيادة فيه ينطوى على تضحية وعبء ومسئولية، وليس علي مغانم ومكاسب، ولذلك فالتنافس علي هذه المواقع لايعتبر تزكية للنفس، وانما يعبر عن استعداد لقبول التضحيات. وهذا ماينبغي أن يكون عليه التنافس فى ميدان العمل العام اجمالا. وبدون هذا التنافس، لايستطيع الناخبون اختيار من يصلح لتحمل الأعباء، حتى في الأحزاب التى تفتقد لتعدد الاتجاهات داخلها. وتكون النتيجة أن يصبح زعيم الحزب أو الحركة مطلق اليد فى اختيار من يعتقد أنهم الأصلح. وقد أخذت جماعة الإخوان المسلمين في مصر، خلال مرحلة تمتعها بالشرعية قبل ١٩٥٤، بمنهج الغاء التنافس في انتخابات مكتب الإرشاد، وخاصة فى عهد مرشدها الأول المرحوم حسن البنا .فلم يكن هناك مرشحون، وانما كان كل عضو بالهيئة التأسيسية (التي تنتخب مكتب الإرشاد) يكتب ورقة تضم العدد المطلوب لعضوية المكتب ثم يتم الفرز، استنادا الى فكرةعدم تزكية النفس. لكن كان المرشد العام قادرا بمكانته المعنوية الهائلة علي الإيحاء باختيار من يفضلهم. وعموما فهذا الأسلوب يتعارض مع الأصول الديمقراطية، ولا يصلح عمليا الا فى مجموعة صغيرة للغاية تعرف بعضها جيدا، ولايحتاج أعضاؤها للتعريف بقدرتهم علي تحمل المسئوليات والأعباء. والتنافس الانتخابي بمعناه الصحيح

ليس تزكيةللنفس، بل ويعني الإستعداد للتضحية بالنفس جزئيا في معظم الأحوال (بذل الوقت والجهد والمال)، وكليا في بعض الأحوال (التعرض لمخاطر تصل الى حد الاعتقال والقتال).

والملاحظ أن مثل هذه الأفكار تُطرح في الوقت الذي شهد المؤتمر السادس لحزب العمل انحسار التنافس داخله، بعد أن أصبح حزبا منسجما فكريا وسياسيا إثر خروج المجموعة التى اختلفت مع توجهه الاسلامي الجديد. ولذلك وصف أحد قادة الحزب انتخابات اللجنة التنفيذية فى هذا المؤتمر بأنها (بين إخوة ينتمون الي نفس الفكر والرسالة الجهادية). وقد حافظ الحزب، رغم ذلك، علي بعض أهم جوانب الممارسة الديمقراطية داخله، وخاصة الاعتماد على أسلوب الانتخاب فى اختيار مندوبي المستوي التنظيمي القاعدى أو الأدنى الذين يشاركون فى المؤتمر. ويتمثل هذا المستوى بالمؤتمر فى هيئات مكاتب الدوائر والأقسام والمحافظات. وبذلك بقى المؤتمر يقوم بأهم دور له في أي حزب، وهو التفاعل بين المستويين القاعدي والعلوي. لكن انحسار التنافس يحد من هذا التفاعل. وظهر هذا الإنحسار فى جانبين:

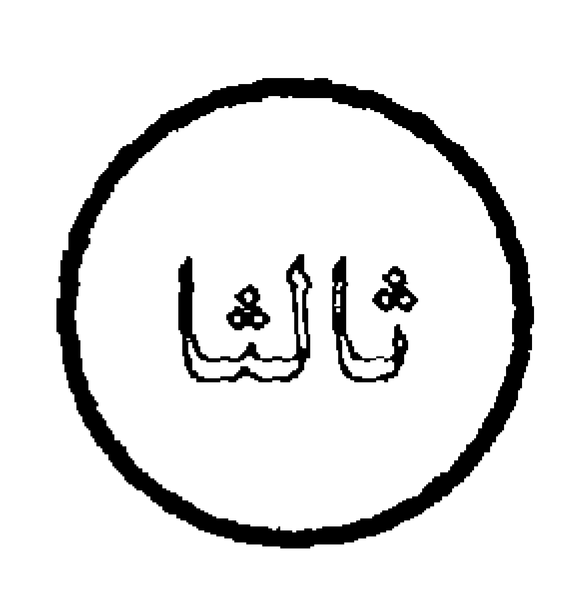
أولهما غياب قضية خلافية كبرى من النوع الذي يعطي حيوية لمناقشات المؤتمر ويطبعها بطابع سجالى. وهذا ماكان يحدث منذ المؤتمر الثانى للحزب فى ديسمبر ١٩٨٣، حيث كانت القضية الخلافية هى الموقف من المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٤. وتمثلت القضية الكبري موضع الخلاف فى المؤتمر الثالث (ديسمبر ١٩٨٤) فى قرار اللجنة التنفيذية بقبول تعيين أربعة من نخبة الحزب فى مجلس الشعب، بعد أن حال نظام الانتخاب دون تمثيل الحزب في هذا المجلس رغم حصوله على ٧ر٢٪ من مجموع الأصوات، لأن الحد الأدنى اللازم للتمثيل كان ٨٪. واتسمت المناقشات فى هذين المؤتمرين

بطابع ديمقراطى، وجرى حسم الخلاف بالتصويت. أما المؤتمر الرابع (يناير ١٩٨٧) فكانت قضيته الكبرى هي صياغة الخط الفكرى للحزب مع بداية تبلور الخلاف داخله بين توجه اسلامى جديد والتوجه السابق ذى المنحي الوطنى العام الذى ينطوى على بعد اسلامى. ورغم نجاح هذا المؤتمر فى صياغة خط توفيقى، فقد قام رئيس الحزب بالدور الرئيسى في هذه العملية لأنه كان حريصا علي التوفيق. فلما تخلي عن هذا الدور فى المؤتمر الخامس (مارس ١٩٨٩) مع تصاعد نفوذ التيار الاسلامي داخل الحزب، حدث الانقسام الذى أنهى التعدد الفكرى - السياسى وأفقد الحزب حيويته الداخلية الى حد بعيد. وأسهم ذلك، مع تزايد الضغوط الرسمية علي الحزب، فى انحسار التنافس وانشغال مؤتمره الأخير بأمور تفصيلية.

وثانيهما: انتخابات اللجنة التنفيذية، التى قل فيها التنافس نوعا وكما. فعندما يصبح هناك صوت واحد فى أى حزب، يفقد التنافس قيمته النوعية. وحتي العضو الوحيد تقريبا فى اللجنة التنفيذية السابقة، والذى يمكن اعتباره متمايزا نسبيا عن التوجه السائد وكان محسوبا على التيار الذي انشق فى ١٩٨٩ (صلاح عبد الله)، لم يفز فى انتخابات اللجنة الجديدة. وهو وحده - من بين ١٩ عضوا من اللجنة السابقة أعادوا ترشيح أنفسهم - الذي خسر. وقد امتنع ١١ عضوا من اللجنة السابقة عن التقدم للترشيح أبرزهم نائب رئيس الحزب منذ نشأته محمد حسن درة، الذي توقف نشاطه الحزبي تقريبا منذ اختلافه مع موقف الحزب ازاء أزمة الخليج. ويدعم ذلك الاستنتاج المتعلق بانحسار التنافس داخل الحزب، الذى بات يتحدث بصوت واحد لاتنوع فيه.

كما تراجع مستوى التنافس بالمعني الكمى حتى فى اطار الاتجاه الواحد،

بعد زيادة عدد أعضاء اللجنة التنفيذية خلال المؤتمر الأخير من ٣٠ إلي ٤٥ عضواً، في حين كان عددهم ٢٠ فقط عند تأسيس الحزب، وكانت نسبة المرشحين للجنة التنفيذية (وعددهم ٦٥ مرشحا) إلى عدد المطلوب انتخابهم (٤٥) حوالى ١٤٥٪ فقط فى المؤتمر السادس، وهى أدني نسبة فى تاريخ مؤتمرات الحزب. وكانت أعلي نسبة فى المؤتمر الثالث حيث تجاوزت ٣٠٠٪ (٩٢ مرشحا لانتخاب ٣٠ منهم)،ثم المؤتمر الثاني حيث كانت ٢٦٠٪ (٥٢ مرشحا لانتخاب ٢٠ منهم)، والمؤتمر الرابع حيث بلغت نحو ٢٤٠٪ (٧١ مرشحا لانتخاب ٣٠ منهم).



الأزمة المصرية فى الإطار العربى

(١) التطور الديمقراطى بين الأحزاب السياسية والحركات الإسلامية*

نظرة مقارنة لتجارب مصر وتونس والأردن

يتوقف نجاح التطور الديمقراطي على وجود أحزاب قادرة على خلق وتدعيم شبكة واسعة من المؤسسات التطوعية المستقلة عن الدولة، والتي تستطيع الحد تدريجيا من النزعات السلطوية للحكم. والافتراض الرئيسى الذي تطرحه هذه الورقة للنقاش أن الدول الثلاث موضع الدراسة فيها (مصر وتونس والأردن) لاتعرف حتى الآن هذا النوع من الأحزاب، وخاصة مع حظر الوجود المشروع لأحزاب اسلامية فى مصر وتونس. وسنحاول مناقشة هذا الإفتراض من خلال ٤ نقاط رئيسية:

١ - الاطار القانونى للنظام الحزبي فى الدول الثلاث.

٢ - خريطة الأحزاب فيها.

٣ - العلاقة بين نظام الحكم والأحزاب.

٤ - دور الحركات الإسلامية.

أولا : الإطار القانونى للنظام الحزبى فى مصر وتونس والأردن:

دخلت الدول الثلاث مجال التطور الديمقراطي تباعا. وكانت مصر سابقة

---

* ملخص لورقة قدمت إلي ندوة تحديات الديمقراطية في العالم العربى التى انعقدت بالقاهرة فى سبتمبر ١٩٩٢.

فى منتصف السبعينات وتلتها تونس في بداية الثمانينات وأخيرا الأردن فى نهاية الثمانينات. لكن هذا التفاوت الزمني لم يُحدث تأثيرا، ولم يترتب عليه تباين فى مستوى التطور الديمقراطي. ومعني ذلك أن هذا التطور مازال لايتسم بطابع تراكمي. ويرجع ذلك الى القيود المفروضة عليه بحكم طبيعة النظام السياسى. فهذا التطور لايتخطي الطابع السلطوى لأنظمة الحكم فى الدول الثلاث، وإنما يحدث على هامش هذه الأنظمة فى الغالب. فهناك احترام جزئى لحقوق الانسان والحريات العامة، وانتخابات محكومة باجراءات تحول دون انتصار المعارضة، وتعطيل كامل لتداول السلطة، وتعدد تنظيمى مقيد. وسنركز هنا علي هذا الجانب الأخير، حيث تأخذ الدول الثلاث بقوانين لتنظيم الأحزاب السياسية. والسمة العامة لهذه القوانين أنها تفرض قيودا على تشكيل ونشاط الأحزاب. وكلها جاءت تالية - وليست سابقة - لبدء تأسيس الأحزاب. وهى تتفاوت نسبيا فيما تفرضه من قيود. ويبدو القانون الأردنى الأقل تقييدا بين الثلاثة، رغم أنه أحدثها. فيتضمن القانونان المصرى والتونسى ثلاثة قيود لايتضمنها القانون الأردنى، وهى:

١ - عدم قيام الحزب على أساس تقسيم المجتمع. ففى القانون المصرى تم حظر إقامة أحزاب على أساس الطبقة والطائفة والإنتماء الجغرافى، أو على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس. وفى القانون التونسى، تم حظر إقامة أحزاب على أساس الدين واللغة والجنس والجهة، بالاضافة إلى «عدم احتكار الحزب للدين أو الهوية القومية فى تسميته أو برنامجه».

٢ - ضرورة تمييز أى حزب جديد عن الأحزاب القائمة من حيث البرنامج والأهداف.

٣ - ألا يكون الحزب مرتبطا بحزب أو تجمع سياسى أجنبى. وقد اقتصر القانون الأردنى ـ بشأن هذا القيد - على «عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيميا أو ماليا بأى جهة غير أردنية. وعدم جواز توجيه النشاط الحزبى بناء على أوامر أو توجيهات من أى دولة أو جهة خارجية».

لكن أخطر ماتضمنه القانون الأردنى فى هذا المجال هو فرض عقوبات محددة على مخالفات معينة، رغم أن هذه وظيفة قانون العقوبات لا قانون الأحزاب. وتقع هذه المخالفات فى دائرة العلاقة مع أطراف أجنبية إذا كانت بقصد الإضرار بالأمن والنظام العام. ويبدو أن القانون المصرى هو الأكثر تقييدا فى مجال تأسيس الأحزاب. فهو يضع شروطا سياسية تنطوى على طابع شبه شمولي. فهو يُلزم أى راغب في تأسيس حزب بمبادئ معينة، لأنه يفرض عليه ألا يتعارض برنامج ومبادئ وأهداف الحزب مع الشريعة الإسلامية والوحدة الوطنية والسلام الإجتماعى ومبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢ وثورة مايو ١٩٧١. كما يشترط أن يكون نصف مؤسسى الحزب من العمال والفلاحين، وألا يكون الحزب من الأحزاب التى تم حلها عقب ثورة ١٩٥٢. ومن أخطر هذه الشروط: (ألا يكون بين مؤسسى الحزب من تتوافر أدلة على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى الدعوة أو الترويج بأية طريقة لمبادئ تتنافي مع قانون حماية «الجبهة الداخلية والسلام الإجتماعى»). ويعتبر هذا القانون الذى صدر فى مايو ١٩٧٨ أحد أهم القوانين المقيدة للحريات فى مصر.

أما القانون التونسى فقد تضمن بدوره شروطا لاتخلو من صفة «شمولية» فهو يفرض على الأحزاب احترام والدفاع عن النظام الجمهورى وأسسه وعن مبدأ سيادة الشعب ومكاسب الأمة وخاصة المبادئ المنظمة

للأحوال الشخصية. كما يقيد نشاط الأحزاب بنص عام يسهل اللجوء إليه لحظر أى نشاط إذا أرادت السلطات: «تجنب الطرق الغوغائية وخاصة الإثارة والتعصب الدينى، وكذلك الطرق التى من شأنها النيل من مؤسسات الدولة».

وفى القوانين الثلاثة، لابد من الحصول على تصريح من الإدارة لتأسيس أى حزب، ففى مصر يجب التقدم بطلب إلى لجنة شئون الأحزاب، وهى لجنة شبه حكومية يرأسها رئيس مجلس الشورى وتضم ٣ وزراء (العدل والداخلية وشئون البرلمان) و ٣ من رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم يختارهم رئيس اللجنة. ولهذه اللجنة - التى لايمكن أن تكون محايدة بأى معيار - حق قبول أو رفض انشاء الحزب. لكن يمكن الطعن قضائيا فى قراراتها. وقد نشأت ٦ أحزاب فى مصر بموجب رفض القضاء لقرارات اللجنة.

وفى تونس والأردن يقتضى تكوين الحزب التقدم بطلب إلى وزارة الداخلية. وهذه الوزارة مطالبة بالرد فى أجل لايتجاوز ٤ أشهر فى تونس وشهرين فى الأردن. لكن يمكن الطعن قضائيا فى قراراتها. كما تتمتع السلطة بحق حل أو طلب حل الأحزاب فى الدول الثلاث، لكن بصيغ مختلفة، ففى تونس لوزير الداخلية صلاحية إغلاق مقرات الأحزاب ومنع نشاطاتها فى الحالات ذات الخطورة القصوى، وهى حالات لم يحددها القانون. وفى الأردن يحق لمجلس الوزراء أن يطلب من القضاء حل الحزب فى حالات تم تحديدها، لكنها اتسمت بعمومية زائدة وهى:

إذا فقد الحزب شرطا من شروط تأسيسه، وإذا خالف قواعد نشاط الأحزاب، وإذا ثبت تلقيه معونة مالية من أى جهة أجنبيه أو إذا نقص عدد أعضائه بعد السنة الأولى على تأسيسه عن ألف عضو.

وفى مصر يجوز للجنة الأحزاب تقديم طلب بحل الحزب إلي محكمة

القضاء الإدارى فى حالات محدودة، كما لها أن تطلب من المحكمة وقف نشاط الحزب أو أى قرار من قراراته.

ثانيا: خريطة الأحزاب فى الدول الثلاث:

توجد درجة عالية من التقارب بين الخريطة الحزبية أو عملية التطور الحزبي إجمالا، فى كل من مصر وتونس. أما الأردن فيتميز بوضع مختلف.

فقد بدأ الإتجاه للتعدد داخل التنظيم السياسى الواحد فى مصر «الإتحاد الاشتراكى العربى» عام ١٩٧٤، وداخل الحزب الواحد فى تونس «الحزب الاشتراكى الدستورى» عام ١٩٧٧. وحدث ذلك قبل تقنين التعدد الحزبى. لكن اختلف أسلوب بداية التطور فى البلدين. فقد بدأ التطور فى مصر بشكل منظم سعى اليه نظام الحكم. وطرح رئيس الدولة ورقة للحوار حول تطوير التنظيم الواحد فى أغسطس ١٩٧٤، واستخدم نفوذه لبدء هذا التطور باقامة ٣ منابر ثابتة داخل التنظيم الواحد، وقام بتحويلها بسرعة في نوفمبر ١٩٧٦ إلى أحزاب مستقلة.

أما فى تونس فقد بدأ التطور بمبادرة شجاعة من مجموعة داخل الحزب الحاكم، حيث أطلقت على نفسها «مجموعة الديمقراطيين الإشتراكيين» عام ١٩٧٧. وأخذت تميز نفسها عن اتجاهات الحزب الحاكم. وقد تسامح معها نظام الحكم وأتاح لها إصدار أول صحيفة مستقلة «الرأى». لكنها لم تتحول إلى حزب الا بعد إرساء مبدأ التعدد فى مؤتمر الحزب الحاكم عام ١٩٨١، وبعكس حالة مصر، لم يكن الرئيس بورقيبة متحمسا لهذا التطور. لكن تم الترخيص لحزبين هما الشيوعى والوحدة الشعبية. وظل فى تونس ٤ أحزاب حتى إصدار قانون الأحزاب عقب تولى الرئيس بن على الحكم، حيث تم الترخيص لثلاثة أحزاب أخرى.

أما فى الأردن فلم يكن هناك حزب حاكم يضم رجال النظام، لأن التركيب السياسى جعل من أنصار الحكم مؤسسة أهم من الحزب، واستندت على رافدين: قبلى - عشائرى وأمنى. ولذلك كان من الطبيعى أن يبدأ التعدد بمنأى عن النظام الحاكم، الذى أبدى درجة عالية من التسامح ضمن سياسة لإحتواء الأزمة التى ترتبت على انتفاضة الأسعار فى ابريل ١٩٨٩. ولذلك نشأ مايقرب من ٣٠ حزبا فى الأردن خلال حوالى ٣ سنوات، قبل أن يتم التصديق على قانون الأحزاب أخيراً فى يوليو ١٩٩٢. ومع ذلك كان الملك حسين قد عبر عن أمله فى عدم تكاثر الأحزاب، واستخدم تعبير «الازدحام يعيق الحركة» وبدأت وزارة الداخلية عقب صدور قانون الأحزاب النظر فى الطلبات المقدمة إليها. ورغم أنها اتخذت اتجاها تقييديا فى البداية، فقد اتجهت للموافقة على جميع تلك الطلبات.

أما فى مصر فقد تدخل الرئيس السادات من البداية خلال مرحلة تشكيل المنابر داخل التنظيم الواحد. فعندما وصل عدد الطلبات الى ٤٠ منبرا، أعلن الاكتفاء بثلاثة فقط للوسط «مصر العربى الاشتراكى» واليمين «الأحرار الاشتراكيين» واليسار «التجمع الوطنى التقدمى». وبعد قليل أصبحت هذه أول أحزاب مشروعه فى مصر منذ يناير ١٩٥٣. وصدر قانون الأحزاب سريعاً لينظم عملية تأسيس الأحزاب كما سبق. ولم توافق هذه اللجنة منذ ذلك الوقت إلا على حزبين: الوفد الجديد فبراير ١٩٧٨، والعمل الاشتراكى سبتمبر١٩٧٨. ورفضت عددا كبيرا من طلبات تأسيس الأحزاب. لكن حصل بعض الأحزاب المرفوضة على أحكام قضائية لصالحها. وهى حزب الأمة «١٩٨٣» وأحزاب مصر الفتاة والخضر والاتحادي الديمقراطي «١٩٨٩» وحزب الشعب الديمقراطى «١٩٩١» والحزب الديمقراطى الناصرى «١٩٩٢» وحزب العدالة الإجتماعية «١٩٩٣». كما عاد حزب الوفد لاستئناف نشاطه فى

أكتوبر «١٩٨٣» بعد أن كان قد جمد نشاطه فى يونيو «١٩٧٨». وبذلك أصبح فى مصر ١٣ حزبا سياسيا، بعضها يتكون من عدد صغير يعد بالمئات يربط بينهم صلات قرابة وصداقة «الأمة - الخضر - مصر الفتاة الجديد - الاتحادى الديمقراطى - الشعب الديمقراطى. والبعض الآخر يضم أعداداً تُقدر ببضع آلاف قليلة مثل حزب التجمع وحزب الأحرار وهما حزبان نشئا فى حالة أفضل، لكن تدهورت أوضاعهما وتراجعت عضويتهما. ويدخل الحزب الناصرى أيضا ضمن مجموعة أحزاب الآلاف القليلة. وبذلك لايبقي كأحزاب كبيرة غير الوفد والعمل والحزب الوطنى الديمقراطي الحاكم. إضافة الى جماعة الإخوان المسلمين غير المشروعة التى تفوق فى أهميتها السياسية أى حزب فى مصر.

أما فى تونس فهناك إلى جانب الحزب الحاكم الذى يسمى الآن «التجمع الدستورى الديمقراطى»، ٦ أحزاب معارضة أكبرها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين. والأحزاب الخمسة الأخرى صغيرة وهى:

- حزب الوحدة الشعبية «محمد بلحاج عمر».
- الحزب الشيوعى «محمد حرمل»
- التجمع الاشتراكى الديمقراطي «أحمد نجيب الشابى»
- الاتحاد الديمقراطي الوحدوى «عبد الرحيم العيكل»
- الحزب الاجتماعى للتقدم «منير الباجى»

وتعانى الحركة الاسلامية الرئيسية فى تونس «النهضة» مثل جماعة الإخوان فى مصر من افتقادها المشروعية. ويختلف الوضع فى الأردن حيث ظلت الحركة الاسلامية تتمتع بالمشروعية لكن كجمعية اجتماعية طوال مرحلة حظر الأحزاب وبعد صدور قانون الأحزاب فى ١٩٩٢، حصل الحزب الذى

شكلته على المشروعية.

كما يعانى الشيوعيون بمختلف اتجاهاتهم من عدم وجود أحزاب مشروعه لهم (فى مصر رغم النفوذ القوى لقطاع منهم بحزب التجمع).

أما فى تونس فيحظى الحزب الشيوعى بالمشروعية. لكن هناك حظرا فى تونس على حزب العمال الشيوعى. وبعكس حصول الحزب الناصرى فى مصر على المشروعية أخيرا بحكم قضائى، يوجد حزب ناصرى محظور فى تونس، وهو حزب صغير يحمل اسم «التجمع الديمقراطي الوحدوى». وكان قد غير اسمه السابق «التجمع القومى العربى» مراعاة لقانون الأحزاب الذي يحظر التنظيم على أساس الهوية القومية. ومع ذلك ظل محظورا.

والملاحظ أن نظام الحكم فى الأردن لم يتحرك بعد لتشكيل حزب سياسى يعتمد عليه. لكنه سيضطر إلي ذلك اذا استمر التطور الديمقراطى. وسيكون بإمكانه الاعتماد على أحد الأحزاب المحافظة العشائرية التى تأسست فى الفترة الماضية، أو على عدة أحزاب فى وقت واحد كما يفعل نظام الحكم فى المغرب. وأكثر هذه الأحزاب قربا للنظام الاردنى الآن حزبا العهد الجديد والتجمع الوطنى الأردنى.

ان تركيب المجتمع وطبيعة النظام السياسى فى الأردن أتاحا الإستغناء عن حزب حاكم. وهذه حالة مختلفة عن حالتى مصر وتونس. فرغم قوة جهاز الدولة فى هذين البلدين، يحتاج النظام الى حزب حاكم مهما كانت محدودية كفاءته. فأحزاب المعارضة المشروعة تتسم بالضعف هي الأخرى. ومع ذلك يفرض تنامى نفوذ الحركة الاسلامية فى تونس ومصر تطوير أداء الحزب الحاكم فى كل منهما، وكان هذا التطوير من أهم أهداف النظام فى تونس بعد تولى الرئيس بن على الحكم فى نوفمبر ١٩٨٧. فبدأت عملية تجديد للحزب الحاكم.

وقد ظهرت أهميتها الفائقة إذا أخذنا فى الاعتبار أن انهيار جبهة التحرير في الجزائر كان من أهم أسباب الأزمة السياسية التى أدت الى سقوط تجربة التطور الديمقراطى فى مهدها.

ثالثا: العلاقة بين نظام الحكم والمعارضة:

لم تأخذ علاقة نظام الحكم مع أحزاب المعارضة فى الأردن وقتاً كافياً لاختبارها. فقد بدأت الأحزاب بالظهور عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٩. وكان الملك حريصا على احتواء تداعيات الأزمة وتنفيس الاحتقان، فى اطار استراتيجية للاستيعاب السياسى. وفى هذا السياق جرت انتخابات نوفمبر ١٩٨٩، التي كشفت أن الحركة الاسلامية هى ا لقوة المعارضة الرئيسية. فقد حصلت على ٢٢ مقعدا من أصل ٨٠ مقعدا، أى بنسبة حوالى ٥ر٢٧٪ كما حصل اسلاميون مستقلون على ٨ مقاعد أخرى، أى بنسبة ١٠٪، وهؤلاء ليسوا بعيدين عن النظام. لكن تظل دلالة هذه النتيجة أن التنافس الرئيسى سيتركز بين الحكم والأحزاب المحافظة والعشائرية فى جانب والحركة الإسلامية فى الجانب الآخر.

وجاء ت أزمة الخليج أغسطس ١٩٩٠، وما انطوت عليه من تهديد للأردن، لتدفع الملك الى مزيد من الانفتاح على الأحزاب. كما أن الأحزاب كلها تقريبا وقفت وراء الملك ودعمت موقفه. ولذلك لم تتح فرصة بعد لاختبار حقيقة العلاقة بينهما. لكنها ستسنح فى الفترة المقبلة مباشرة، بعد أن يتم التصديق على قانون الأحزاب. وكان الملك قد عبر عند اقرار الميثاق الوطنى عن عدم تفضيله وجود أحزاب كثيرة. وتضمن خطابه فى ٦ يونيو ١٩٩١ تحذيرات غير مباشرة لكن واضحة تعبر عن الأسلوب التقليدى المعروف للأنظمة السلطوية فى التعامل مع الأحزاب السياسية. واستخدم عبارة نموذجية

في هذا المجال: «أمامنا عمل كثير يتطلب تلاقى الآراء ورص الصفوف».
وكان حديثه منسجما تماما عندما ركز علي الأزمة الإقتصادية والمشاكل الاجتماعية الناجمة عنها، ووضعها على رأس الأولويات. وفرض حدودا للعمل الحزبي من خلال المنهج المعروف الذى يتستر وراء تمييز الديمقراطية والفوضى.
فقال: «إذا فُهم من الديمقراطية أنها الحرية غير المسئولة، أو حرية الشتيمة أو الافتراء والتجنى، أو جعلها عباءة حريرية لاخفاء الخناجر المسمومة أو مظلة واقية للارهاب الفكرى، فتلك هى الفوضي بعينها، وذلك هو مقتل الديمقراطية».

وهذا المنهج، الذى لم يتضح بعد مداه فى الأردن، هو الذى ميز أسلوب الحكم فى ادارة العلاقة مع المعارضة فى مصر وتونس. وقد شهدت هذه العلاقة دورات من المهادنة والصدام فى كل من البلدين منذ اقرار التعددية. لكن فترات الصدام كانت هي الغالبة بأشكال ومستويات متباينة.

بدأ الصدام سريعا فى تونس بإجراء أول انتخابات تعددية عام ١٩٨١. فقد اتهمت المعارضة النظام بتزويرها. ولذلك قاطعت الانتخابات التالية فى ١٩٨٦. لكن الصدام كان تدريجيا فى مصر. فبدأ بسرعة مع حزب التجمع فى يناير ١٩٧٧، ثم مع الوفد في منتصف ١٩٧٨، قبل أن يتحول الى تنكيل بالمعارضة كلها وصل لذروته فى سبتمبر ١٩٨١. وتأثرت العلاقة نسبيا بتغير رئيس الدولة فى البلدين، نتيجة اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١، وإزاحة بورقيبة فى نوفمبر ١٩٨٧. فقد أدى تولى مبارك ثم بن على الحكم الى بدء مرحلة مهادنة في ظل استراتيجية استعياب، لكن لفترة قصيرة (آخر ١٩٨٣ فى مصر، وأول ١٩٨٩ فى تونس). فقد عاد الصدام بسبب إحباط توقعات المعارضة التى تطلعت الى اصلاحات سياسية واسعة لم تتحقق. فعلي سبيل

المثال فوجئت المعارضة فى مصر بتغيير قانون الانتخابات الى الأسوأ. كما وُوجهت فى تونس برفض تغيير قانون الانتخاب المعيب. ولذلك كانت انتخابات ١٩٨٤ فى مصر و١٩٨٩ فى تونس مناسبتين للعودة الى الصدام، لكن بشكل أقل حدة مما كان عليه فى المرحلة السابقة فقد حرص النظام الجديد - وقتها - فى البلدين على عدم التصعيد فوق مستوى معين.

وقد حدث الصدام رغم مشاركة أحزاب المعارضة فى الانتخابين، وتمكن حزب الوفد فقط من دخول مجلس الشعب المصرى فى انتخابات ١٩٨٤ متحالفاً مع جماعة الإخوان فى علاقة هشة لم تلبث أن انفضت . واتجه الإخوان للتحالف مع حزب العمل الذى تزايد نفوذ تيار أصولى صعد داخله وهيمن علي الحزب. واتجه حزب العمل بذلك الى معارضة جذرية، ليصبح أهم خصم للنظام فى صفوف المعارضة المشروعة، مما أدى إلى استمرار حالة الصدام لكن دون تصعيد شديد. أما فى تونس فقد حال أسلوب الانتخاب بالقائمة المطلقة دون دخول أى حزب معارض لمجلس النواب، رغم حصول المرشحين الإسلاميين المستقلين الموالين لحركة النهضة على حوالى ١٢٪ من مجموع الأصوات على الأقل. ووصلت هذه النسبة الى مايقرب من ٥٠٪ فى بعض المدن الكبرى مثل تونس وسوسة. وحصلت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين على ٥ر٣٪ فقط من مجموع الأصوات، رغم أنها خاضت الانتخابات في ٢٤ دائرة من أصل ٢٥، أما أنصار النهضة فقد دخلوا الانتخابات فى ٢١ دائرة فقط.

لكن ظل هناك فارق بين استراتيجية النظام فى مصر وتونس تجاه المعارضة، فالنظام التونسي بدا أكثر حرصا على الحوار مع أحزاب المعارضة المشروعة، وخاصة مع اتجاهه للمواجهة الكبرى مع حركة النهضة المحظورة منذ بداية ١٩٩١. لكن خطة الحوار مع احزاب المعارضة فى تونس بدأت قبل ذلك

فى الواقع. وكانت أول تجربة مؤسسية هى تشكيل المجلس الأعلى للميثاق الوطنى فى ٩/١/١٩٩٠. وأدى ذلك الى انقسام أحزاب المعارضة. فقد رفضت حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى فقط الانضمام لهذا المجلس. واتخذت النهضة أيضا نفس الموقف. ولذلك لم تنجح التجربة، وخاصة مع اتفاق جميع أحزاب المعارضة على مقاطعة الانتخابات المحلية فى مايو ١٩٩٠. وحدثت هذه المقاطعة رغم قبول النظام، من خلال المجلس الأعلى للميثاق الوطنى، تعديل قانون انتخاب المحليات. لكن أحزاب المعارضة رأت أن المناخ العام لايتيح إجراء انتخابات نزيهة فى غياب أى ضمانات جدية. وهذا هو السبب نفسه الذى دفع أحزاب المعارضة المصرية الرئيسية لمقاطعة الانتخابات العامة فى ديسمبر ١٩٩٠، رغم تغيير قانون الانتخابات والغاء أسلوب القائمة النسبية المشروطة بحد أدنى ٨٪ والعودة إلى الأسلوب الفردي.

وكانت أزمة الخليج تتيح فرصة تاريخية للتقارب بين النظام وأحزاب المعارضة فى تونس. لكنها لم تفعل ذلك الا بشكل مؤقت وجزئى، بسبب استمرار أحزاب المعارضة فى المطالبة بالاصلاح السياسى الجدي. وقد رفض النظام أهم مطلب للمعارضة فى ذلك الوقت، وهو الفصل بين جهاز الحزب الحاكم ومؤسسات الدولة. وأكد بن على أن «الادارة تلتزم الحياد تجاه كل الأحزاب» واتهم المعارضة بالسعى للحكم قبل كل شئ. وهذا اتهام متكرر فى البلاد العربية ذات الأنظمة التعددية المقيدة.

وفى الوقت الذى ظهرت نذر صدام جديد حاد، اختار النظام التونسى أن يركز هذا الصدام مع حزب النهضة وحده. فكانت النهضة قد بدأت فى تصعيد احتجاجاتها على سياسات النظام، وخاصة مع تراجعه عن استعداد مبدئى

للاعتراف بها كحزب مشروع. لكن كان العامل الرئيسى وراء اتجاه النظام الى ضرب وتصفية النهضة هو قلقه الشديد من تكرار مايحدث فى الجزائر المجاورة، بعد فوز جبهة الانقاذ فى الانتخابات البلدية فى يونيو ١٩٩٠. كما بدا حينئذ أنها فى طريقها للفوز بالانتخابات العامة.

ولذلك اختار النظام استراتيجية التهدئة مع أحزاب المعارضة المشروعة، كى يتفرغ لمحاولة الإجهاز على النهضة. فدعا الى مصالحة وطنية. وقام بانشاء «مجلس أعلى للتخطيط» تشارك فيه الأحزاب لمناقشة خيارات خطة التنمية ٩٣ - ١٩٩٦. واستغل النظام هجوما مسلحا قامت به عناصر من النهضة على مقر للحزب الحاكم فى «باب سويقة» ١٩٩١/٢/٧ كمنطلق لحملة تصفية، وساعده على ذلك أيضا قيام النهضة بالتصعيد فى الجامعة كرد علي حل اتحاد الطلاب المؤيد لها فى مايو ١٩٩١.

وقد أبدت أحزاب المعارضة المشروعة تجاوبا سريعا مع اتجاه النظام للتهدئة معها. واقترن ذلك بمشاركتها في انتقاد النهضة. ولذلك بدأ الرئيس بن علي يشيد بهذه الأحزاب، ويقول أنها (أدركت أن المستهدف هو مؤسسات الجمهورية وطبيعة الدولة ذاتها).

وفى الوقت الذى كان النظام يتهم النهضة بالتآمر عليه ويعتقل قيادييها، قام بتشكيل لجنة حماية المؤسسات التعليمية برئاسة زعيم حركة الديمقراطيين الاشتراكيين محمد مواعدة فى مايو ١٩٩١. وواكب ذلك اصدار أحزاب المعارضة الستة بيانا فى ١٩ مايو ١٩٩١ حمّل النهضة مسئولية اللجوء الى أساليب عنيفة فى العمل السياسى. فقد وجدت هذه الأحزاب أن لها مصلحة مزدوجة فى استغلال حاجة النظام للتقارب معها، وفى تصفية النهضة أيضاً، وشمل هذا التقارب تغيير اسم «المجلس الأعلى للميثاق

الوطنى» الى «الهيئة العليا للميثاق الوطنى» فى ١٩٩٢/٣/٢٠ بعد موافقة حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب الشيوعى على الانضمام. وبذلك أصبحت هذه المؤسسة تضم كل أحزاب المعارضة المشروعة، والمنظمات الاجتماعية الأربع الرئيسية «الاتحاد العام للشغل - الاتحاد التونسى للصناعيين والتجار - الاتحاد الوطنى للمزارعين - اتحاد المرأة». وأصبح دورها الفعلى ان تعمل كمجلس استشارى تعددى لموازنة البرلمان الذى يحتكره الحزب الحاكم.

ومعنى ذلك ان اتجاه النظام التونسى الى ضرب ومحاولة تصفية النهضة هو الذى دفعه الى التهدئة والحوار الايجابى مع أحزاب المعارضة. وهذا يختلف عن استراتيجية النظام فى مصر، الذى لم يعمل على ضرب الحركة الإسلامية الرئيسية «جماعة الاخوان» ولا الى التهدئة مع أحزاب المعارضة المشروعة، واكتفى باستثمار خلافاتها وانقسامها. وكان أهم مظاهر لهذا الإنقسام مشاركة حزب التجمع في انتخابات ١٩٩٠، التى قاطعتها أهم أحزاب المعارضة المشروعة ومعها جماعة الإخوان، بسبب عدم توفر ضمانات مقبولة لنزاهة الانتخابات. فقد اكتفى النظام بالتراجع عن أسلوب الانتخاب بالقائمة النسبية المشروطة، وعاد الى اسلوب الانتخاب الفردى. ولم تعتبر المعارضة هذا التطور تعبيرا عن اتجاه لدى النظام للاستجابة الى مطالبها، وانما اعتبرته تطورا اضطراريا بعد أن تكرر الحكم بعدم دستورية قانون الانتخاب القائم على اسلوب القائمة النسبية المشروطة.

ومعنى ذلك أن هناك فارقا مهما بين استراتيجية النظام فى مصر وتونس تجاه المعارضة، ويرجع الفارق الى اختلاف رؤية كل منهما لأولويات الخطر التى تمثله الحركة الاسلامية عليه، مع اتفاقهما فى أن الأصولية هى أهم خطر على

الاطلاق. ولذلك فهما من أكثر الأنظمة العربية التى يحدث تعاون بين أجهزتها الأمنية فى هذا المجال. فبسبب تعدد القوى الأصولية في مصر، ركز النظام ضرباته الأمنية الجذرية على القطاع الهامشي الأكثر تطرفا. ولم يوجه للاخوان غير ضربات صغيرة محدودة وانتقائية بدرجة عالية. ولذلك لم يكن النظام فى حاجة الى تهدئة او تقارب مع احزاب المعارضة المشروعة على النسق التونسى. فالاخوان - بعكس النهضة - ليسوا بعيدين عن الأحزاب المشروعة، وانما على صلة وثيقة ببعضها. ولذلك يستحيل أن يحصل النظام على تأييد واسع من أحزاب المعارضة المشروعة لأية ضربة شاملة يوجهها لجماعة الإخوان. كما أن مشكلة النظام مع حزب العمل منذ نهاية الثمانينات أصبحت أكثر حدة من مشكلته مع الإخوان. والمؤكد أن يقف حزبا العمل والأحرار - بدرجات مختلفة - ضد أي ضربة للاخوان. كما أن حزباً يرتكز على دعوته للديمقراطية مثل الوفد لايستطيع أن يؤيد ضرب تيار سياسى يعرف الكثيرون جيدا أنه لايمارس العنف. واذا فعل ذلك يخسر مصداقيته. وحتى الأحزاب اليسارية فى مصر التى تكره الاخوان ستجد نفسها فى موقف بالغ الصعوبة فى حالة توجيه ضربة للاخوان.

ومعنى ذلك أن الحركة الاسلامية وموقف النظام منها يعد على هذا النحو أبرز العوامل المؤثرة على تفاعلات النظام الحزبى وعلى التطور الديمقراطى فى مصر وتونس، وكذلك فى الأردن.

رابعا: أهمية الحركة الإسلامية:

المقصود هنا التيار الرئيسى للحركة الإسلامية، وبالتالى نستبعد الجماعات المتطرفة فى مصر، وحزب التحرير الإسلامى وكذلك الأحزاب الاسلامية الصغيرة الناشئة حديثا فى الأردن. وينبع التيار الرئيسى لهذه

الحركة فى مصر والأردن من منبع واحد. فهى فى الأردن امتداد للجماعة التى ظهرت ونمت فى مصر، قبل أن تجد طريقها الى دول أخرى منها الأردن فى الأربعينات.

وفى الوقت الذى كان الاخوان يواجهون محنة هائلة بمصر فى الخمسينات. كان ساعدهم يشتد فى الأردن. وتحالفوا مع الحكم ضد الأحزاب المختلفة التى تعرضت للخطر. وبقى الاخوان بالأردن وحدهم فى ساحة العمل العلنى يعملون فى السياسة من بوابة العمل الاجتماعى. فشكلوا الجمعيات وفتحوا الفروع لها فى مدن المملكة، وأسسوا النوادى الخاصة بهم مثل نادى «اليرموك» الذى فتح فروعا عدة له.

وعندما عاد الاخوان الى الساحة السياسية بمصر مع بداية السبعينات، لم يسمح لهم النظام باستعادة جمعيتهم التى تم حلها عام ١٩٥٤ لكنهم انطلقوا يتغلغلون فى المجتمع ينشئون المؤسسات الصحية والتعليمية ويسهمون فى حل مشكلات الناس مستثمرين تراجع دور الدولة بل وغيابه فى بعض الحالات، ومستفيدين من نقمة الناس على الفساد حينما يتوفر لهم الوعي به. كما أعطوا اهتماما للعمل النقابى، وهيمنوا على عدة نقابات بالكامل تقريباً، وحصلوا علي أرضية قوية فى نقابات أخرى. وخاضوا الانتخابات العامة مرتين، وأثبتوا كفاءة فى التحرك والأداء الانتخابيين فى انتخابات ١٩٨٧.

لكن ظهرت بعض فروق فى أسلوب العمل السياسى بين الإخوان فى مصر والأردن، أهمها أن حركة الإخوان فى ا لأردن أكثر انفتاحا علي مختلف الأحزاب والتيارات بما فيها اليسار. فهى تتبع أسلوب اليد الممدودة للجميع بلا استثناء، حتى للشيوعيين، وهذا تطور لم يبلغه الاخوان فى مصر، رغم اتجاهم للانفتاح على معظم القوى السياسية وتبدو الحركة الاسلامية بالأردن

إقرب فى هذا المجال الى أسلوب النهضة فى تونس. فتعتبر النهضة أكثر الحركات الاسلامية المعاصرة انفتاحا على مختلف التيارات، وزعيمها هو أكثر القيادات الأصولية ايمانا بالديمقراطية. وكان هذا واضحا منذ نشأتها تحت اسم حركة «الاتجاه الاسلامى» عام ١٩٨٠، وقد انبثقت عن جمعية حفظ القرآن ذات التوجه الاصلاحى. ورغم أنها قوبلت بقمع لاهوادة فيه من البداية، فقد تبنت الخيار الديمقراطى. بل وأخذ مفهومها له يتأكد رغم ماأدى اليه القمع من لجوء بعض أعضائها للعنف. ولذلك أدي قمعها الى تبديد فرصة كانت متاحة لتطور ديمقراطى أكثر جذرية فى تونس.

وموقف الحركة الإسلامية بالأردن من الديمقراطية لايصل الى هذا المستوى. لكنها بالقطع أكثر انفتاحا علي التيارات الأخرى وأكثر ايمانا بالديمقراطية من الإخوان المسلمين فى مصر. ولذلك فهى قادرة على الدخول فى تحالفات واسعة. ومن أبرزها التحالف الذى أتاح فوز مرشحها لرئاسة مجلس النواب فى نوفمبر ١٩٩٠. فقد جمع ١٩ صوتا إضافة لأصوات الحركة «٢٢» ليحصل بالكاد على الأغلبية المطلقة. وجاءت الأصوات كالتالى: ٨ من الكتلة الاسلامية المستقلة، و٥ من العروبيين، و٥ من كتلة الأحرار، ونائب مسيحى مستقل «فوزى طعيمة». وهذا الأخير هو الذى حسم الأمر ورجح كفة مرشح الحركة الاسلامية. وهذا النوع من التحالفات يعبر عن مرونة الحركة الاسلامية، ويدعم هذه المرونة فى الوقت نفسه.

ويكشف أسلوب تعامل الأنظمة مع القوى الاسلامية فى الدول الثلاث عن٣ أنماط: أولها الاعتراف والتعاون الذى وصل الى حد اشراك الحركة الاسلامية فى الحكومة بالأردن. وثانيها رفض الاعتراف بها لكن مع تركها تعمل وتمارس نشاطها وتشارك في العملية السياسية بما فيها الانتخابات فى

مصر. والأخير رفض الاعتراف بها مع السعى لتصفيتها فى تونس.

والواقع أن تجربة مشاركة الحركة الاسلامية في حكومة الأردن يناير - يونيو ١٩٩١ تعد غير مسبوقة فى العالم العربى. فقد شارك فى حكومة مضر بدران خلال تلك الفترة ٥ وزراء من الحركة الاسلامية. وقد بالغت بعض الجهات في ابداء تخوفها من هذه التجربة. وهذه مبالغة تنطوى على موقف لاديمقراطى. فقد كانت التجربة ايجابية تماما من منظور تأكيد وضع مازال لاوجود له فى العالم العربى، وهو مشاركة بعض القوى المعارضة فى ا لحكم من خلال الانتخابات.

كما أن الحركة الاسلامية فى الأردن ليست ذلك العملاق الذى صورته بعض وسائل الاعلام. لقد حصلت على أقل من ٣٠٪ من مقاعد البرلمان، فى وقت كانت شعبية الحكم وقدته التنظيمية في أدنى مستوياتها عقب انتفاضة مفاجئة. كما لم يشارك في الانتخابات سوى ٤٠٪ على الأكثر من أصحاب حق الاقتراع، وتبين أن لهذه الحركة نفوذا كبيرا فى عدد محدود فقط من المناطق. وفى بعضها اعتمد هذا النفوذ على الانتماء العشائرى لبعض مرشحيها أكثر من أى شئ آخر.

وكذلك ظهرت حدود قوتها، والأهم حدود استعدادها للتصعيد عندما دخلت فى اختبار قوة مع الملك بشأن الموقف من عملية السلام، فعندما رحب الملك بالتحرك الأمريكى فى بدايته، أكدت الحركة رفضها القاطع لأى مفاوضات. وحاولت استغلال وجود ٥ وزراء لها فى الحكومة للتأثير على الموقف الأردنى. وعندما استقالت الحكومة في يونيو ١٩٩١، سعى المكلف برئاسة الحكومة الجديد طاهر المصرى لاستبعاد الحركة من خلال تقديم عرض لها يصعب قبوله. فلم يتضمن هذا العرض وزارة التربية والتعليم التى تصر

عليها الحركة. وخرجت الحركة الاسلامية من الحكومة بهدوء ودون مشكلات وهذه التجربة تتعارض مع النظرية الشائعة فى كثير من الأوساط العربية. وتقول هذه النظرية ان أى حركة اسلامية لايمكن ان تخرج من الحكم اذا وصلت اليه. ولم يثبت أحد من أصحاب هذه النظرية صحتها.

ومع ذلك كانت هذه النظرية وراء تشدد النظام التونسي فى رفض منح ترخيص للنهضة ثم فى رفض منحه للتيار المنشق عليها. فالخطاب السياسى لهذا النظام اعتبر النهضة «ظاهرة اجرامية وجماعة ارهابية» وليس حركة سياسية، منذ أن تراجع عن منحها الترخيص. فعلى سبيل المثال استخدم الرئيس بن على كل هذه الأوصاف فى حديثه عنها فى خطاب واحد: «حركة هدامة - خطر على الديمقراطية - حركة ارهابية - مجموعة مخربين - مفسدين فى الأرض».

وعندما انشقت عليها مجموعة بقيادة عبد الفتاح مورو وبن عيسى المدنى، وحاولت تأسيس حزب الشعب فى منتصف ١٩٩١، رفض النظام التعامل معها أيضا. لقد قدم مورو كل مايؤكد ايمان مجموعته بالديمقراطية، ورغبتها فى تشكيل حزب لايعمل بشعارات دينية، وانما ببرامج تتصل بميادين الحياة المختلفة. كما أكد التمسك بالتنافس الديمقراطى بين الأحزاب المختلفة ليتمكن الشعب من حرية الاختيار، ورفض اعتماد منطق الايمان والكفر معيارا لحسم الخلافات السياسية. كما رفض بوضوح فكرة الدولة الدينية بمفهومها الثيوقراطى، الذى يلغى حق الشعب فى اختيار من يحكمه. ولم تكن هذه المقولات جديدة، وانما هي من صميم فكر حركة النهضة.

ومع ذلك رفض النظام التعامل مع النهضة والمنشقين عليها، وأعلن رئيس الوزراء أن «الدولة لاتفرق بين أصوليين معتدلين وآخرين متطرفين، ،إنما

ترفض التعامل مع التيارات الأصولية أيا كانت الاختلافات بينهما ».

وبذلك اختار نظام الحكم فى تونس الخيار الأقصى، وهو حظر وجود وليس فقط حظر مشروعية الحركات الاسلامية وهو الخيار المعمول به فى مصر والمغرب، وبخلاف ماهو معمول به فى الأردن واليمن والجزائر حتى الآن رغم حل جبهة الإنقاذ. لكن هذا الحظر الذى ينطوى على مصادرة كاملة لايُضعف التيار الأصولى، إنه يُضعف امكانات التطور الديمقراطى، لأنه يدعم التطرف والعنف والعمل السرى، ولأنه يصادر على تيار له وجود حقيقى فى المجتمع، وبالتالى يعزل قسما من هذا المجتمع يبدو أنه الآن القسم الأكثر مشاركة. ففى ظل محدودية قواعد الأحزاب المشروعة فى مصر وتونس، باستثناء حزبى الوفد والعمل نسبيا فى مصر، لامجال لتنشيط الحياة السياسية الا بحصول الحركات الاسلامية - التى تقبل بالديمقراطية - على حق الوجود والتنظيم. وهذا هو السبيل لتنشيط الأحزاب الراكدة فى هذين البلدين وغيرهما فى العالم العربى، ولمواجهة التطرف والعنف.

(٢) التنسيق العربى الرسمى ليس بديلا فعالا للديمقراطية فى مواجهة العنف

تستبعد معظم الدول العربية ذات الأنظمة التعددية المقيدة خيار دعم التطور الديمقراطى وادخال الحركات الاسلامية المعتدلة الى ساحة العمل السياسى المشروع، كسبيل لمواجهة المتطرفين حاملى السلاح. وتلجأ الى الخيار المعاكس، وهو الاعتماد على الأجهزة الأمنية بالأساس فى محاولة للسيطرة على مظاهر العنف. ويدفعها ذلك الى التنسيق في هذا المجال، الأمر الذى قد يقود الى نمط جديد في العلاقات العربية. والواقع أن هذه العلاقات تأثرت بأنشطة وتحركات بعض أحزاب وحركات المعارضة، وخصوصا اليسارية والاصولية، منذ الخمسينات. لكن لم يصل هذا التأثير فى أى وقت الى مستواه الراهن بعد تنامى نفوذ الحركات الأصولية الاسلامية فى عدد من الدول العربية علي نحو غير مسبوق. ويتسم هذا التأثير فى الوقت الحالى بطابع مزدوج، فهو يقود من ناحية الى تنسيق أمنى - سياسى بين عدد من الدول العربية، ويؤدى من ناحية أخرى الى تدهور حاد فى العلاقات بين هذه الدول وبين السودان، نتيجة الوجود القوى للجبهة الاسلامية القومية في دوائر الحكم بالخرطوم الآن.

ويتركز التنسيق المشار اليه فى علاقة ثلاثية أطرافها مصر والجزائر وتونس، وهى علاقة تبدو بمثابة قاطرة تسعى الى جر أكبر عدد من الدول العربية الأخرى باتجاه التنسيق في مواجهة تنامي الظاهرة الأصولية. فهذه الدول الثلاث هى الأكثر معاناة من أزمات داخلية ناجمة عن هذه الظاهرة،

وخصوصا فى جانبها المتسم بالعنف، وبسبب تفاوت حدة الأزمات، وتباين قدرات الأنظمة فى الدول الثلاث على معالجتها، تبدو مصر والجزائر الآن أكثر اندفاعاً الى دعم التنسيق وتعميمه على الصعيد العربى، بعد أن كان لتونس السبق فى هذا المجال وقبل أن تتمكن من محاصرة النشاط الأصولى داخل حدودها، وتطمئن مؤقتا على الأقل الى وضع حد لتصاعد هذا النشاط فى الجزائر. فقد كان تزايد قوة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» فى الجزائر هو العامل الجوهرى وراء اتجاه تونس منذ منتصف ١٩٩١ لتطوير علاقاتها مع مصر، وأنهاء الفتور الذي خيم عليها لعاملين: أولهما اقترن بالخلاف حول الموقف من أزمة الخليج، وتغيب الرئيس التونسى عن قمة القاهرة الطارئة فى العاشر من أغسطس ١٩٩٠. وثانيها ارتبط بالحساسيات التى نجمت عن اعادة جامعة الدول العربية الى مقرها الدائم فى القاهرة بعد أن كانت قد انتقلت الى تونس عام ١٩٧٩.

وأظهرت زيارتان متبادلتان متتابعتان لوزيرى داخلية البلدين فى خريف ١٩٩١، وماواكبهما من تصريحات وتعليقات وجود قدر كبير من التوافق على ضرورة التنسيق فى مواجهة الانشطة الاصولية. وكان السفير التونسى فى القاهرة عبد الحميد عمار واضحا، خلال أحاديث أدلى بها لصحف مصرية، فى تأكيد الحاجة الى هذا التنسيق، استنادا الى ما لاحظه من أن الجماعات الأصولية (تساعد بعضها وتنسق حركتها، لقد عقدوا أخيرا مؤتمرا في السودان، وأكدوا على هذا التنسيق، ومن الضرورى متابعة كل الانشطة التى تلجأ للعنف) وفقاً لما قاله.

وجاء الصدام بين الجيش و«الجبهة الاسلامية للانقاذ» فى يناير ١٩٩٢ ليُحدث تحولا جوهريا فى الوضع الداخلى فى الجزائر، على نحو مهد لالتحاقها

بالتنسيق المصرى التونسى ليصير ثلاثيا، وقويل الغاء الجولة الثانية للانتخابات التشريعية، التى اكتسحت «الجبهة الاسلامية للانقاذ» جولتها الأولى فى ديسمبر ١٩٩١، بترحيب ضمنى لكنه واضح فى مصر وتونس وتحقق تحسن سريع فى العلاقات التونسية - الجزائرية، التى عانت من فتور شديد اقترن بقدر من التوتر طوال العام ١٩٩١. فقد اتهمت تونس النظام الجزائرى السابق بالتسامح مع ما اعتبرته دعما من «جبهة الانقاذ» لأنشطة قامت بها عناصر من «حركة النهضة» كانوا مقيمين فى الجزائر وبرغم استجابته لشكاوى تونسية فى هذا المجال، وكان أبرز مظاهر هذه الاستجابة قيامه بابعاد راشد الغنوشى زعيم النهضة و ٩ من زملائه كانوا يحتمون باللجوء السياسى فى الجزائر.

وركز الخطاب الرسمى التونسي على تضخيم خطر التنسيق بين «الانقاذ» و«النهضة». على الرغم من عدم التثبت من أن هناك علاقة وثيقة بينهما. فقد ظلت علاقات «النهضة» التونسية مع «حماس» و«النهضة» الجزائريتين أقوى بكثير منها مع «الانقاذ».

وكان واضحا أن الحكم فى تونس عاش فترة عصيبة من القلق قبيل انتخابات الجزائر التشريعية، التى كانت مختلف المؤشرات ترجح فوز «الانقاذ» بها. ووصل ذلك القلق الى ذروته بظهور نتائج جولتها الأولي، التى أكدت أن «جبهة الانقاذ» قادرة على تشكيل الحكومة الجزائرية مهما كانت نتائج الجولة الثانية لو أجريت. وعلي رغم عدم وجود حدود مشتركة تخشي مصر حصول الأصوليين المتشددين على دعم عبرها من حكومة اسلامية فى الجزائر، فقد انصب قلقها علي التأثير المعنوى للتجربة الجزائرية.

لذلك فبقدر مارحبت مصر وتونس «بالانقلاب» الذى حدث في الجزائر،

كان النظام الجديد الناجم عنه فى حاجة الى دعم عربي فى مواجهة الأصولية، وأدى ذلك الي تبلور ملامح تنسيق ثلاثى مصرى - تونسى - جزائرى، علي رغم اتجاه تونس بعد ذلك الى تقليص دورها فيه لعاملين أولهما: الإطمئنان النسبى بعد تغيير الأوضاع فى الجزائر، فضلا عن نجاح النظام التونسي فى اجراء عملية تصفية مؤثرة لأبرز نشطاء «النهضة»، وعبوره اختبار المحاكمات التي نظمها لهم بسلام، رغم تعرضه لانتقادات واسعة من منظمات حقوق الانسان الدولية. وثانيهما: تحفظ تونس على امتداد الحملة المشتركة على السودان التى شاركت فيها مصر والجزائر لتشمل ايران، فى الوقت الذى شهدت العلاقات التونسية - الإيرانية قدرا من التحسن.

ومع ذلك ظل التنسيق الثلاثى مستمرا فيما يتعلق باتهام السودان بدعم الحركات الاصولية، مقترنا بتدهور حاد فى علاقات الدول الثلاث مع الخرطوم، وكان هذا التدهور قد بدأ بين مصر والسودان منذ عام ١٩٩٠ عندما اكتشفت القاهرة أن انقلاب البشير فى يونيو ١٩٨٩ الذى دعمته أفضى إلى نظام معتمد على «الجبهة الاسلامية القومية» التى تتهمها مصر بمساعدة الجماعات الاصولية المتطرفة تدريبا وتسليحا.

وتصاعد هذا التدهور خلال أزمة الخليج مرتبطا بالخلاف على الموقف منها فيما كان التوجه السودانى ازاءها قريبا من التوجه التونسى والجزائرى، لكن لم تمض أسابيع قليلة على وقف الحرب فى الخليج حتى بدأ التهور فى العلاقات بين تونس والسودان علي خلفية العلاقة الوثيقة بين الغنوشي والترابى. وقامت تونس بسحب سفيرها من الخرطوم احتجاجا علي منح الحكومة السودانية جواز سفر «ديبلوماسى» للغنوشى، وظل التدهور مستمرا فى العلاقات بين البلدين حتى قاد الى اغلاق السفارتين فى يوليو ١٩٩٢.

وكانت هذه هى المرة الأولي التى يؤدى فيها خلاف مترتب على تأثير الحركات الاصولية الى قطع العلاقات الديبلوماسية فعليا بين بلدين عربيين، وواكب ذلك تقليص التمثيل الديبلوماسى بين السودان والجزائر مع وصول التدهور فى العلاقات الى ذروته.

وفى هذا السياق يبدو التنسيق المصرى الجزائرى التونسى الآن - على رغم تفاوت اسهام الأطراف الثلاثة به - بمثابة قاطرة لتنسيق عربى أوسع نطاقا فى الوقت الذى يقوم التنسيق الجزائرى التونسى بدور هذه القاطرة على الصعيد المغاربى.

فعلى المستوى العربى العام برزت ظاهرة الاتجاه للتنسيق فى مواجهة الظاهرة الأصولية بما يتجاوز نطاق مجلس وزراء الداخلية العرب. وطرح هذا التنسيق فى الاجتماع الأخير لوزراء الاعلام العرب فى القاهرة فى نهاية سبتمبر ١٩٩٢، والذى أسفر عن تشكيل لجنة من خبراء الاعلام بهدف التصدى لما أطلق عليه «ظاهرتا الارهاب والتطرف باعتبارهما خروجا على جوهر الدين». واقتراح البرامج الإعلامية اللازمة لمواجهتهما. وانفرد السودان بمعارضة هذا الاتجاه الذى برز بوضوح فى البيان الختامى للاجتماع عبر تأكيده على (أهمية دور الاعلام فى ا لتصدى لظاهرتى الارهاب والتطرف مهما كانت دوافعهما عقائدية أو اجتماعية أو عرقية وباعتبارهما خروجا على جوهر الدين وخطرا حقيقيا على الاستقرار والمسيرة الانمائية الشاملة فى الوطن العربى).

وعلى المستوى المغاربى نجح التنسيق الجزائرى التونسى فى دفع هذه القضية لتحتل رأس أولويات القمة المغربية الأخيرة فى نواكشوط، التى انعقدت فى نوفمبر ١٩٩٢ على رغم أن الدول الثلاث الأخرى الأعضاء فى اتحاد المغرب العربى، لاتعطي لهذه القضية اهتماما جوهريا لعدم تعرض

أنظمتها «لتهديد» أصولى له شأنه حتى الآن. وكانت هذه المرة الأولي التى يصدر فيها عن قمة عربية بيان يندد بالتطرف والارهاب ويدعو الى «التنسيق بين الدول الأعضاء لمواجهة هذه الظاهرة الدخيلة على المجتمع المغاربى وتطويقها» واعتبر البيان أن الظاهرة الأصولية (تهديد لاستقرار المجتمعات المغاربية وأمنها والمسار الديمقراطى فيها)، ودعا الدول الأعضاء (الى مراعاة مبدأ التزام احترام سيادة كل بلد ومنع استغلال أراضيه من قبل أى فرد أو مجموعة)، واقترن بهذا التطور بدء تجاوز الفتور الذى كان قد ظهر بين تونس والمغرب فى وقت سابق متزامنا مع التحسن فى العلاقات التونسية - الجزائرية وارتبط ذلك الفتور بما بدا من ضيق تونسى من تسامح السلطات المغربية مع الصحف الأصولية، التى شنت حملات على ملاحقة أعضاء حركة النهضة تونس ومحاكماتهم وما انطوى عليه ذلك من انتهاكات، وخصوصا صحيفة «الصحوة» المعبرة عن «جماعة العدل والاحسان» وصحيفة «الراية» القريبة من مجموعة عبد الله كيران.

وعلى هذا النحو تتبلور الآن ملامح خط جديد فى العلاقات العربية - العربية يرتبط بالمدى الذى وصل اليه تأثير الحركات الأصولية فى العالم العربى. ويثير هذا التطور قضيتين تستأهلان مناقشة جدية. الأولى تتعلق بمغزى تزايد الاهتمام بالتنسيق فى مواجهة معارضات داخلية، فى الوقت الذى يبدو هذا التنسيق مستعصيا ازاء مخاطر اقليمية ودولية حادة ذات تأثير جوهرى على مجمل المستقبل العربى، أما القضية الثانية فهي خاصة بالتأثيرات المختلفة لهذا النوع من التنسيق على التطور الديمقراطي العربى عموما، خصوصا لجهة مايؤدى اليه من قيود على حرية بعض الأحزاب والحركات السياسية فى تطوير أساليب مختلفة لمعالجة الظاهرة الأصولية والتعامل معها واذا حدث ذلك، فهو يغلق الطريق الأكثر فعالية في مواجهة

التطرف والعنف فى الوقت الذى لا يُقدم التنسيق الرسمى بديلا حقيقيا له.



الأزمة المصرية فى الإطار الدولى

الموقف الأمريكى - الغربى بين تشجيع الديمقراطية ومواجهة الحركات الاسلامية

لم تعد التطورات الداخلية فى أى بلد بمنأى من المؤثرات الدولية، وخاصة فى المناطق ذات الأهمية المتميزة للمصالح الغربية، وفى مقدمتها مصالح الولايات المتحدة التى تنفرد بموقع السيطرة على النظام العالمى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى السابق. ولذلك لايمكن استكمال مناقشة الأزمة الداخلية الراهنة فى مصر، بما في ذلك جانبها المتعلق بالاستقطاب الاسلامى - العلمانى، دون تحليل الموقف الأمريكى منها، والموقف الغربى بصفة عامة. والسؤال ا لمحورى هنا هو: كيف تنظر الولايات المتحدة خصوصا، والغرب عموما، الى الحركات الاسلامية فى الدول العربية التى تنشط بها هذه الحركات ومنها مصر؟ وهل يمكن للسياسة الأمريكية أن تشجع على دعم التطور الديمقراطى فى هذه الدول رغم مخاوفها من امكان أن يقود ذلك الى ترسيخ نفوذ هذه الحركات أو بعضها؟ والى أى مدى يؤثر التيار الغربى - الذى يسعى لاعتماد الأصولية الاسلامية كعدو جديد بعد سقوط الشيوعية - علي تلك السياسة؟.

والثابت بداية أن ظاهرة الحركات الاسلامية الأصولية المتنامية فى عدد من الدول العربية تثير اهتماما بالغا الآن فى الغرب، لما لها من علاقة وثيقة بمستقبل مصالحه في منطقتنا. ومن الطبيعى أن يتفاوت هذا الإهتمام من دولة غربية لأخرى وفقا لحجم مصالحها فى المنطقة العربية. وهذا ما يفسر الاهتمام الأمريكى المميز بتلك الظاهرة، والذى يفوق اهتمام أية دولة غربية أخرى.

وتأتى فرنسا فى المرتبة التالية من حيث مستوى هذا الإهتمام، الذي يتركز فى منطقة شمال افريقيا (دول المغرب العربى) بصفة خاصة، حيث توجد أهم المصالح الفرنسية. ومع ذلك فإن مايفرّق طبيعة اهتمام الولايات المتحدة عن اهتمام فرنسا أو أية دولة غربية أخرى بتلك الظاهرة ليس مجرد مستوى الانشغال بها. ففى ظل الوضع الدولى الراهن، تحظى السياسة الكونية للولايات المتحدة بأهمية تفوق سياسة أية دولة غربية. وربما يمكن القول بأن أمريكا هى الدولة الوحيدة فى عالم اليوم التى تمتلك سياسة كونية بالمعنى الدقيق، بغض النظر عن تفاوت مدي وضوح تبلور هذه السياسة تجاه مختلف القضايا الدولية والإقليمية. وتعد قضية الحركات الأصولية فى العالم العربى احدى القضايا التى لم تتبلور استراتيجية أمريكية مكتملة وواضحة المعالم ازائها حتى الآن لعاملين: أولهما أنها قضية جديدة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية. والمقصود بالجدة هنا وجود وضع يتسم بالخطورة نتيجة ماتمثله هذه الحركات من تهديد لأنظمة الحكم الصديقة للولايات المتحدة فى بعض الدول العربية.

ويفرض ذلك على السياسة الأمريكية أن تحدد الأساليب الأكثر ملاء مة للحفاظ على مصالحها فى هذا الوضع الذى يتسم بالتوتر. وثانيهما أن الادارة الأمريكية الحالية مازالت حديثة، حيث تولت السلطة فى ٢٠ يناير ١٩٩٣. ويزيد من صعوبة مهمتها فى صياغة استراتيجية محددة فى هذا المجال وجود رؤية متنوعة فى أوساط النخبة السياسية والأكاديمية المتصلة بعملية صنع السياسة الخارجية.

ولذلك ينبغى علينا التعرف على هذه الرؤى وادراك التباينات بينها، سعيا الى محاولة توقع تأثيرات كل منها على السياسة الأمريكية في الفترة

المقبلة. وتزداد أهمية هذه المعرفة بالنظر الى مايبدو من القياس فى معالجة بعض الدوائر السياسية والاعلامية المصرية والعربية لتلك السياسة. ويرجع هذا الالتباس الى عدم وضوح التمايز بين مايمكن اعتباره سياسة رسمية محددة. وبين أساليب تغطية وسائل الاعلام الأمريكية للأخبار والموضوعات المتعلقة بالحركات الأصولية فى العالم العربى. فليس من الضرورى أن تعكس أساليب التغطية الاعلامية سياسة رسمية. فوسائل الاعلام الغربية تتمتع بحرية واسعة كما هو معروف، وتجري وراء الأحداث الساخنة والمثيرة. ولذلك تتجه فى كثير من الأحيان الى إبراز أخبار وموضوعات بعينها. وأحد الأمثلة الواضحة لذلك الاهتمام الاعلامى الغربى - والأمريكى خصوصاً - بالشيخ عمر عبد الرحمن الذى يرجح أنه «الزعيم الروحى» إن لم يكن الزعيم الفعلى «للجماعة الإسلامية»، التى تقوم بأهم دور فى أعمال العنف بمصر، والتى تزايدت بشكل ملحوظ منذ منتصف ١٩٩٢. وقد بلغ الاهتمام به ذروته عقب حادث التفجير الذى تعرض له أضخم مبانى نيويورك، وهو مركز التجارة العالمى فى فبراير الماضى. وارتبط ذلك بأن بعض المتهمين بالمسئولية عن هذا الحادث كانوا يترددون على المسجد الذى يخطب به الشيخ عمر عبد الرحمن فى ولاية نيوجيرسى قرب نيويورك. ومن المظاهر الواضحة لهذا الإهتمام على سبيل المثال أن تخصص شبكة تليفزيون «سى. إن. إن» ساعة كاملة لحوار معه عبر مترجم يوم ١٩ مارس الماضى. وقد أثار ذلك الحوار تأويلات شتى فى بعض الأوساط المصرية والعربية، التى أدهشها تخصيص مثل هذا الوقت الطويل للشيخ عبد الرحمن فى أهم شبكة إخبارية بالعالم يراها مشاهدون فى نحو مائة دولة، وهو أمر لم يحدث مع قادة معظم دول العالم. كما أثار الانتباه أيضا أن تتيح هذه الشبكة الفرصة له للتعليق على المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس مبارك عقب محادثاته مع الرئيس الأمريكى كلينتون بواشنطن يوم

٦أبريل ١٩٩٣. ويواكب ذلك الاهتمام البالغ للإعلام الغربى عموما بتغطية أحداث العنف فى مصر والجزائر بشكل منتظم، والبرامج التى بثتها شبكات تليفزيونية والتحقيقات التى تنشرها صحف ومجلات غربية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية فى الدول العربية التي تزداد بها أحداث العنف الناجمة عن أنشطة حركات أصولية.

ويؤدى ذلك الى شيوع اعتقاد فى بعض الأوساط العربية بأن الولايات المتحدة ودول غربية أخرى ربما تريد زعزعة الاستقرار فى بعض البلاد العربية حتى تظل ضعيفة ومعتمدة على أمريكا، أو الغرب عموما. وقد شهدنا تعبيرات عن هذا الإعتقاد فى مناقشات جرت بمجلس الشعب والشورى فى مصر مثلا، فضلا عن ندوات مثل ندوة «الإدارة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط» التى نظمها مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة يومي ١٧ و ١٨ أبريل ١٩٩٣. كما طرحت خلال تلك المناقشات والندوات تأويلات أخرى للسياسة الأمريكية، منها مثلا القول بأنها تراهن على احتمال فوز الحركات الأصولية فى الصراع الدائر ببعض الدول العربية، وبالتالى تحرص على اقامة جسور معها. كما قيل، في تأويل آخر، ان بعض الأجهزة الأمريكية التى استثمرت أنشطة الأصوليين فى فترات سابقة - خلال الصراع مع الشيوعية - مضطرة للاعتراف بفضلهم مما دفعها للسماح للشيخ عمر عبد الرحمن بالحصول على تأشيرة دخول للولايات المتحدة، ثم الزعم بعد ذلك بأنه حصل عليها نتيجة خطأ فنى من موظف صغير بالقنصلية الأمريكية فى الخرطوم.

لكن مثل هذه التأويلات تنطوى على قلة دراية بآليات النظام الأمريكى من ناحية، وبالاتجاهات المتنوعة فى الولايات المتحدة تجاه قضية الحركات

الأصولية. ومن هنا أهمية متابعة هذه الاتجاهات والتعريف بها من منابعها الأصلية في مناقشات الكونجرس بمجلسيه، وأعمال مراكز الدراسات الاستراتيجية وخاصة تلك المرتبطة مباشرة بأجهزة صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وأهمها «معهد واشنطن الشرق الأدني» ومركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورج تاون. فالواقع أنه لا يمكن الاعتماد في هذا المجال علي الخطاب السياسي الأمريكي الرسمي الذي يتسم بالحذر، خاصة وأن ادارة كلينتون لم تُبلور بعد استراتيجية مكتملة ونهائية تجاه قضية الحركات الأصولية بخلاف الخطوط العامة وأهمها التمييز بين الاسلام كدين وبين هذه الحركات، والتأكيد عن رفض أساليب العنف التي تلجأ اليها الحركات المتطرفة، وإدانة الممارسات التي تسعي لاعاقة عملية السلام العربية - الاسرائيلية، والتخوف من تهديد التطرف الأصولي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ويمكن الاشارة في هذا المجال الي إفادة المنسق الأمريكي لجهود مكافحة الارهاب الدولي توماس مكنمارا أمام الكونجرس في آخر مارس الماضي، والتي قال فيها ان «المشكلة ليست مع الاسلام، بل مع هؤلاء الذين يستخدمون العنف لتحقيق مآربهم السياسية». وفي هذا السياق نفسه، أشار وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر خلال لقائه مع ممثلين للعرب الأمريكيين في ٢ أبريل ١٩٩٣ الي أن (المشكلة ليست في الاسلام، وانما في جماعات معينة تسعي الي اعاقة جهود السلام وزعزعة الاستقرار في المنطقة). لكن الذي يثير الالتباس لدي بعض الأوساط العربية ليس هذا الخطاب الرسمي الذي يتسم بالحذر، وانما السلوك السياسي الفعلي وخاصة في مجال الاتصالات التي ترددت أنباء عن قيام مسئولين امريكيين بها مع بعض الحركات الأصولية.

ورغم أن بعض الأوساط التي تتشكك في الموقف الأمريكي تربط هذه الاتصالات بالاهتمام الاعلامي الغربي الواسع بالحركات الأصولية وخاصة في مصر، فالواضح أن التضارب في أنباء الاتصالات الأمريكية بتلك الحركات يؤكد - بالعكس - عدم تبلور سياسة مكتملة واضحة تماما للولايات المتحدة. وكان أبرز مثال لهذا التضارب عندما نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» المعروفة في ١٠ أبريل ١٩٩٣ أن مسئولين أمريكيين التقوا بممثلين لتنظيم «الجماعة الاسلامية» التي تمارس العنف في مصر. فما كان من الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر الا أن بادر بنفي حدوث هذا الاتصال في موتمر صحفي اليوم (١١ ابريل) وقال نصا مايلي «ان المسئولين الأمريكيين لم يجتمعوا بأعضاء ماتسمي «الجماعة الاسلامية» التي تعلن بشكل متكرر مسئوليتها عن أعمال الارهاب في مصر. ولم تبذل أي مسعي لاقامة اتصالات مع أعضاء في هذه الجماعة. كما أنها لم تتصل بنا لمناقشة حقوق الانسان أو غيرها من القضايا، كما جاء في صحيفة نيويورك تايمز. اننا نعارض بقوة الأساليب الارهابية التي يعتمدها أي تنظيم سعيا لتحقيق غاياته السياسية. ولانهتم باجراء حوار مع الجماعات التي تحبذ الاطاحة بالحكومات عن طريق العنف أو تلجأ للاعمال المتطرفة. ولذلك فإننا لانعقد أية اجتماعات مع اشخاص نعرف أنهم أعضاء في «الجماعة الاسلامية». ورغم أن مسئولين أمريكيين يجتمعون بالكثيرين من الناس في جميع انحاء العالم للاطلاع علي الاتجاهات التي تؤثر في مصالحنا، الا اننا لا نعقد لقاءات مع أي شخص نعلم أنه ينتمي الي هذه الجماعة).

لكن الملاحظ أن الناطق باسم الخارجية الأمريكية أكد في المؤتمر الصحفي نفسه إجراء اتصالات مع جماعة الاخوان المسلمين في مصر، وقال نصا : «اننا نلتقي أشخاصا من المعارضة في مصر. ومنهم اشخاص ينتمون الي الاخوان

المسلمين في البرلمان، لكن هذه المجموعة لاتحبذ الاطاحة بالحكومة المصرية عن طريق العنف). ومع ذلك فقد عادت صحيفة «نيويورك تايمز» الي تأكيد صحة معلوماتها، والقول بأن وزارة الخارجية ليست الجهاز الأمريكي الوحيد الذي يعمل في ميدان السياسة الخارجية، وليس من الضروري أن تكون علي علم تام بالاتصالات التي تقوم بها أجهزة أخري أو بالأنشطة التي تمارسها. ورغم أنها لم تفصح أكثر من ذلك، إعتقد بعض المراقبين أنها ربما قصدت قيام أجهزة أخري من تلك التي تسهم في صنع السياسة الخارجية الأمريكية بالاتصالات التي أشارت اليها مع عناصر من «الجماعة الاسلامية» في مصر. ومعروف أن في مقدمة هذه الأجهزة الأخري ذات الصلة بالسياسة الخارجية الأمريكية، بخلاف وزارة الخارجية، جهازان هما المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي. واذا صح هذا التقدير، فهو يؤكد أن تعدد الرؤي الأمريكية تجاه أساليب ادارة مشكلة الحركات الأصولية في بعض البلاد العربية - لا يقتصر علي مجرد صوغ اتجاهات وانما يصل الي مستوي القيام بممارسات تعبر عن هذه الرؤي. لكن لا يبلغ الأمر، مع ذلك، حد التضارب أو التناقض. فالمفترض وفقا لآليات النظام الأمريكي أن يوجد قدر من حرية الحركة في التعامل مع القضايا التي يوجد تنوع في الاجتهادات بشأنها، سعيا الي اختبار كل منها بحيث تصب النتائج في «المطبخ» الذي يتولي صوغ وبلورة السياسة النهائية. وتكون حرية الحركة المتاحة في مثل هذه الحالات ضمن اطار الخطوط العامة الارشادية التي تتبناها الادارة. ومن الأمثلة الأخري المهمة التي توضح ذلك نشأة قضية الحركات الأصولية قيام الخارجية الأمريكية باجراء اتصال في أول فبراير الماضي مع حركة المقاومة الاسلامية الفلسطينية «حماس» ضمن مجموعة الاتصالات التي أجرتها بشأن حل أزمة المبعدين الفلسطينيين الذين طردتهم اسرائيل في ديسمبر ١٩٩٢ الي منطقة «مرج الزهور». ولم يستمر هذا

الاتصال سوي لعدة أيام قليلة، حيث أعلنت الولايات المتحدة عن إنهاءة مع تبني سياسة تصعيدية ضد هذه الحركة تمكن من اتهامها بممارسة الارهاب.

وهكذا ينبغي علينا ادراك التعقيدات التي تواجهها الولايات المتحدة في سعيها لبلورة استراتيجية محددة تجاه الحركات الأصولية في العالم العربي. وترتبط هذه التعقيدات بالحاجة الي التوصل لأفضل استراتيجية لقضية الحفاظ علي المصالح الأمريكية بالمنطقة، في الوقت الذي تتنوع الرؤي المطروحة في أوساط النخبة الأمريكية والتي تشمل ثلاثة اتجاهات رئيسية علي النحو التالي :

الاتجاه الأول

استراتيجية المواجهة والحصار

يتمثل الاتجاه الأمريكي الأول تجاه الحركات الأصولية بالعالم العربي في الدعوة الي استراتيجية تقوم علي مواجهة هذه الحركات والحيلولة دون وصولها للسلطة، وبالتالي عدم تشجيع التطور الديمقراطي الذي قد يتيح لها الفوز في الانتخابات. ولا يعني ذلك أن هذا الاتجاه أكثر عداءا بالضرورة للحركات الأصولية من الاتجاهين الآخرين اللذين سنعرض لهما تباعا. فالخلاف هنا ليس حول رفض أو قبول هذه الحركات، وانما حول الأسلوب الأفضل للحفاظ علي المصالح الأمريكية بالمنطقة في اطار توافق عام علي أن الأصولية عموما تمثل تهديداً لهذه المصالح.

وينطلق هذا الاتجاه من أن تنامي ظاهرة الأصولية الاسلامية يسد الفراغ الذي تركته هزيمة الايديولوجيات القومية العربية والاشتراكية، وماترتب علي ذلك من احباط في كثير من الأوساط العربية. وهو يُعلي أهمية هذا الجانب

كتفسير للظاهرة - الأصولية علي جوانب أخري مثل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانتشار الفساد في بعض البلاد العربية التي تتنامي بها هذه الظاهرة وتأثير الهزائم العربية أمام اسرائيل ودور الولايات المتحدة في ذلك. وهذه الجوانب يُقربها الاتجاهان الآخران بدرجات متفاوتة.

كما يختلف هذا الاتجاه عنهما في رفضه للتمييز بين حركات أصولية متطرفة أو تمارس العنف، وبين أخري معتدلة تلجأ للأساليب السلمية أو حتي التي تنتقد استخدام العنف وترفضه. فهو ينظر الي الأصولية الاسلامية كحزمة واحدة، ويعتبر اختلاف الأساليب بمثابة تفاصيل لا تمس الجوهر المتمثل في أن جميع الأصوليين معادون للغرب ومهددون لمصالحة. كما يعتبر بعض أنصاره هذا الاختلاف في التفاصيل نوعا من التوزيع الضمني للأدوار، وأن المعتدلين يسعون الي جني ثمار عدم الاستقرار الذي يترتب علي الممارسات الارهابية للمتطرفين. ولذلك فهو يري أن من يبدون معتدلين لأنهم لا يمارسون العنف هم الأكثر خطرا علي المصالح الغربية، باعتبارهم المرشحون للوصول الي السلطة. ولذلك يحذر هذا الاتجاه من التزايد المستمر في نفوذ الأصوليين بمختلف حركاتهم في منطقة الشرق الأوسط، ويسعي الي تعبئة عداء غربي حاد لهم. وهذا مافعله مثلا روبرت ساتلوف نائب مدير «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدني»، في ورقته المقدمة الي ندوة «الاسلام.. والولايات المتحدة. تحديات التسعينات»، التي نظمها هذا المعهد عام ١٩٩٢. فقد رسم ما اعتبره خريطة لتزايد قوة الأصولية في منطقة الشرق الأوسط قائلا مايلي : «منذ عشرين عاما فقط، لم يكن للأصوليين الاسلاميين وجود علي هذه الخريطة. ومنذ عشرة أعوام نجحوا في إزاحة أحد أكثر الأنظمة ولاءا للولايات المتحدة وقوة في هذه المنطقة، وهو النظام الشاهنشاهي في ايران. كما اغتالوا رئيس أكبر دولة موالية لأمريكا في العالم العربي، وهو أنور السادات. والآن

بعد عشرة أعوام أخري، أصبحوا يسيطرون علي دولة عربية ثانية هى السودان، ولديهم أكبر نفوذ في برلمان دولة عربية ثالثة هي الاردن، وكانوا علي وشك الوصول الي السلطة في دولة عربية رابعة هي الجزائر، ويتمتعون بنفوذ ويشنون هجمات علي اسرائيل من دولة عربية خامسة هي لبنان، وكان علي دولة عربية سادسة وهي سوريا أن تقتل نحو ثلاثين ألفا من مواطنيها في مواجهة حاسمة معهم. وفوق ذلك فنحن نري حجم المعاناة التي يسببونها في ثلاث دول عربية الآن هي مصر والجزائر وتونس، وحجم الجهود التي تبذلها الأنظمة الحاكمة في هذه الدول لمواجهتهم. كما لاننسي أنهم وصلو الي السلطة في دولة علي أطراف منطقة الشرق الأوسط وهي افغانستان».

ولذلك ينتقد هذا الاتجاه مايعتبره مغالاة الادارة الأمريكية السابقة في دعم المجاهدين الأفغان ضد الغزو السوفيتي، رغم اقراره بأن هذا الدعم كان ضروريا ضمن المواجهة الكونية في عصر الحرب الباردة. لكنه يجادل بأنه حدث تقصير أمريكي في تصور مستقبل أفغانستان بعد هزيمة الغزو السوفيتي، وعدم التدخل للتأثير علي هذا المستقبل، فضلا عن عدم التحسب لما يترتب علي مشاركة اصوليين عرب في الحرب الافغانية من تحولهم بعد ذلك الي وقود للتطرف، في البلاد العربية التي جاءوا منها. ومعروف أن المخابرات الأمريكية كانت قد دعمت هؤلاء المتطوعين العرب، ووفرت لهم تيسيرات كثيرة طالما كانوا يخدمون مصالح الولايات المتحدة في مناهضة الغزو السوفيتي لأفغانستان، كما تفعل حتي الآن مع المهاجرين الكوبيين المعادين لنظام كاسترو والمقيمين في ولاية فلوريدا الأمريكية.

ولذلك يُقر هذا الاتجاه بأن تشجيع الولايات المتحدة للمتطوعين العرب الذين تركزوا في مدينة بيشاور الباكستانية، أسهم في دعم ظاهرة التطرف

الأصولي التي تهدد الآن دولا عربية صديقة لها. ومن الواضح أن لهذا الاتجاه تأثيرا مباشرا علي الموقف الرسمي الأمريكي الذي يسعي الآن الي محاصرة تداعيات الحرب الأفغانية علي تلك الدول، من خلال ممارسة ضغوط علي باكستان للتضييق علي العرب المقيمين بها من الذين شاركوا في تلك الحرب. بل ويمتد تأثيره ليشمل اتهام باكستان ببناء برنامج نووي من ناحية وبدعم الثوار المسلمين الذين يقاتلون الهند في ولاية كشمير وتشجيع السيخ المتطرفين في ولاية البنجاب الهندية. فمن سمات هذا الاتجاه أن يوسع دائرة الصراع تجاه الحركات الأصولية بحيث تمتد الي كل ما يعتبره تهديدا أسلاميا للمصالح الغربية ولاسرائيل. ولذلك يؤدي تأثيره الي تبديل طابع العلاقة الأمريكية - الباكستانية الوثيقة السابقة، بعد أن فقدت باكستان الأهمية التي كانت لها في عصر الحرب الباردة، عندما كانت من أهم مسارح التجسس الأمريكي علي القوات العسكرية السوفيتية والصينية. وقد بدأ ذلك التغير تجاه باكستان منذ انسحاب القوات السوفيتية من افغانستان أي في عهد الادارة الأمريكية السابقة. ففي أكتوبر ١٩٩٠ أثار أنصار الاتجاه الذي نتحدث عنه في الكونجرس مسألة القدرات النووية الباكستانية. وعجز الرئيس بوش وقتها عن اقناعهم بأن البرنامج النووي الباكستاني يرتبط بأغراض الاستخدام السلمي. فقد أصر هذا الاتجاه، بموجب تعديل برسليز، علي قطع كل المعونات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية عن باكستان. وبلغ التصعيد تجاه باكستان ذروته في يناير الماضي، عندما وُضعت علي قائمة مراقبة الارهاب الدولي، لاتهامها بمساعدة المسلمين في كشمير والسيخ في الهند. واعطت الادارة الحالية مهلة ستة أشهر للسلطات الباكستانية لنفي هذا الاتهام، والا ستوضع في قائمة الدول التي تدعم الارهاب. كما تشمل الضغوط الأمريكية علي باكستان، بتأثير الاتجاه الداعي لاستراتيجية المواجهة ضد الأصولية، التضييق علي

المجاهدين من المتطوعين العرب الذين شاركوا في الجهاد ضد الغزو السوفيتي لافغانستان، والذين يُطلق عليهم اعلاميا (الافغان العرب).

واذا كان هذا هو موقف الاتجاه الداعي لمواجهة جذرية ضد الأصولية تجاه باكستان التي لا تعد دولة متشددة، فمن باب أولي أن يكون موقفه أكثر حدة تجاه ايران علي أساس أنها مصدر تهديد جوهري للمصالح الأمريكية. فهو يدعو الي تصعيد المواجهة معها بهدف اسقاط النظام الأصولي المتطرف الذي يهيمن عليها. ويركز في هذا المجال علي مواصلتها العمل علي تطوير أسلحة للدمار الشامل، بما في ذلك أسلحة نووية، فضلا عن استمرارها في الاعتماد علي الارهاب كأداة لسياستها الخارجية من خلال دعم منظمات ارهابية يُقصد بها في الأساس حزب الله وبعض المنظمات الفلسطينية، فضلا عن اغتيال الشخصيات المعارضة لها والمقيمة بالخارج. كما يشدد هذا التيار في سعيه لتصعيد المواجهة الأمريكية ضد ايران علي جانبين :

أولهما : أنها تعد - من وجهة نظره - المقاوم الرئيسي لعملية السلام العربية الاسرائيلية، وأهم مصدر لدعم القوة الأصولية الرافضة لهذه العملية بل وغيرهم من القوي التي تتخذ الموقف نفسه سواء كانت فلسطينية أو عربية. ويستند هذا الاتهام أساسا الي الموقف الايراني المعلن تجاه عملية السلام، والي احتضان طهران لمؤتمر ضم كثرة من المنظمات الرافضة لهذه العملية في أكتوبر ١٩٩١، ودعا بيانه الختامي الي العمل علي احباط المفاوضات السلمية وتشكيل وحدات عسكرية خاصة للمساعدة في تحرير فلسطين كاملة، والسعي لتنظيم مؤتمر دولي يؤيد الثورة الاسلامية بفلسطين في مواجهة مؤتمر مدريد، فضلا عن ادانة السياسة الأمريكية بالمنطقة وتحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل، ويري هذا الاتجاه أن ايران جادة في مسعاها الي تقويض عملية

السلام، ولا ينقصها غير الوسائل اللازمة لذلك.

وثانيهما : إصرار ايران علي مواصلة برنامجها التسليحي الضخم الذي يتضمن تطوير أسلحة دمار شامل، رغم صعوبة ظروفها الاقتصادية، بهدف دعم قدراتها الهجومية للهيمنة علي منطقة الخليج ووضع حد للدور الأمريكي في الحفاظ علي أمن هذه المنطقة.

ولعل أهم مايميز هذا الاتجاه الأمريكي هو أنه ينظر للأصولية الاسلامية باعتبارها العدو الجديد للغرب بعد انهيار الشيوعية، ويدعو الي تعبئة كل القوي الغربية في مواجهته وتطوير استراتيجية حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في هذا الاتجاه، بحيث تبدأ هذه المواجهة مع ايران والسودان وتمتد الي الحركات الأصولية الأكثر قوة في بعض الدول العربية. ويبدو هذا الهدف (خلق عدو دولي جديد) واضحا في حديث ساتلوف الذي سبقت الاشارة اليه ضمن ندوة (الاسلام والولايات المتحدة - تحديات التسعينات). فبعد أن حدد ملامح العدو الجديد الاسلامي : قال ان (هذه ليست دعوة هسترية للمواجهة، أو لخلق بعبع Bogeyman جديد بعد انتهاء الشيوعية وانقضاء عصر الحرب الباردة، وانما هي ببساطة اقرار أمين بالحقيقة كما هي. فعندما يصيح الأصوليون «الموت لأمريكا» ويسعون لالقاء اسرائيل في البحر، فهم يعنون ما يقولونه). لكنه لا يوضح من أين أتي بمعلوماته عن صيحات الأصوليين التي تهدد أمريكا بالموت أو سعيهم لالقاء اسرائيل في البحر. ولا يتطرق في ذلك سوي الي مؤتمر طهران (في أكتوبر ١٩٩١)، والذي لم يكن أكثر من ساحة للتعبير عن موقف معارضة لعملية السلام. وحتي اذا كان هناك فريق من الاصوليين شديدو التطرف يعادون الغرب جذريا ويرفضون أي وجود لاسرائيل، فهذا لا يبرر تعميم موقفهم علي سائر الأصوليين. والواضح أن هذا الاتجاه

الذي يخرص علي تجاهل التأثير السلبي للصراع العربي - الاسرائيل ولانحياز الولايات المتحدة الي جانب اسرائيل، وما يؤدي اليه من تنامي الظاهرة الأصولية. فالهزائم العربية المتكررة أمام اسرائيل، والتي أسهمت السياسة الأمريكية - والغربية عموما - فيها تقود بالضرورة الي تزايد الشعور بإهانة الكرامة الوطنية والدينية وبالنقمة علي الغرب. لكن من الطبيعي أن يتفاوت هذا الشعور من قطاع لآخر في الحركات الأصولية، علي نحو لا يبرر التعميم الذي يلجأ اليه ساتلوف وغيره من أنصار هذا الاتجاه. كما يتجاهل هؤلاء أيضا أن الأصولية الدينية ليست ظاهرة محصورة في الاسلام، الأمر الذي لا يبرر أيضا توجيه كل العداء تجاه الأصولية الاسلامية بالذات. فهناك أصولية مسيحية في الغرب، وخاصة في الولايات المتحدة نفسها، وهي أصولية شديدة التطرف. وتعد جماعة ديفيد جورش، التي قامت بحادث انتحار جماعي في بلدة «واكو» بولاية تكساس في ابريل ١٩٩٣، آخر مظهر بارز لهذا التطرف الأصولي المسيحي. وقد وصل تطرف هذه الجماعة الي حد التبشير بأن نهاية العالم اقتربت، وبأن كورش هو «مسيح آخر الزمان» أو «المسيح المنتظر». ومع ذلك لم نجد أحدا من أنصار اتجاه المواجهة الشاملة ضد الأصولية الاسلامية يدعو الي اتباع المنهج نفسه ضد هذه الجماعة أو غيرها من الجماعات المسيحية المتطرفة. بل وجدناهم في طليعة منتقدي قرار «مكتب التحقيقات الفيدرالي» الأمريكي بالاعداد لاقتحام مقر تلك الجماعة، والذي تر تب عليه اقدام اعضائها علي اشعال النار في هذا المقر والانتحار جماعيا. كما لايتحدث أنصار هذا الاتجاه الأمريكي عن الأصولية اليهودية في اسرائيل وعرقلتها لعملية السلام، ولا عن الأصولية الهندوسية التي تهدد المجتمع الهندي وتجربته الديمقراطية. فهو اتجاه معاد للأصولية الاسلامية دون غيرها، حيث يعتبرها التهديد الوحيد للغرب، وليس فقط لمصالحه ولكن أيضا

لفكره. ويعبر بيتر رودمان الأستاذ بجامعة جون هوبكنز الأمريكية والمستشار السابق للبنتاجون عن هذا المعني بقوله : «اذا كان انتهاء الحرب الباردة بدا كانتصار نهائي للديمقراطية الغربية في صراع شهده الفكر السياسي الأوروبي، فان الغرب يجد نفسه الآن في مواجهة تحدي تمثله قوة أصولية اسلامية معادية للفكر السياسي الغربي كله». وهو يبدو أكثر صراحة من غيره في هذا الاتجاه، عندما يتحدث عن «الايديولوجية الاسلامية» وليس فقط الحركات الأصولية كمصدر لتهديد مصالح وفكر الغرب.

كما أنه واضح في دعوته الي عدم تشجيع التطور الديمقراطي في البلاد العربية التي تواجه مايعتبره خطرا أصوليا. ويحاول تبرير ذلك بمقولة شائعة، وهي رفض الاسلاميين - دون أي تمييز بينهم - للديمقراطية. فعلي سبيل المثال يقول البروفسور بيتر رودمان تعبيراً عن هذا الاتجاه انه «لا يوجد زعيم اسلامي واحد يقبل الديمقراطية بما تعنيه من تعدد سياسي وقيود علي سلطة الحكومات المنتخبة وضمانات لحقوق الأفراد والأقليات وامكان تغيير الحكومات دوريا. فالأحزاب الاسلامية عندما تصل للسلطة ستقوم بتغييرات دستورية تضمن بها البقاء وتلغي احتمال ابعادها الي المعارضة مرة أخري». والواضح أن هذا الطرح المبالغ ينطوي علي جانبين للخلل : أولهما التعميم غير المبرر الذي يتجاهل اختلافات واضحة بين مواقف الحركات الاسلامية تجاه المسألة الديمقراطية، ولا يأخذ في الاعتبار وثائق تؤكد علي ضرورة الديمقراطية صادرة عن حركات اسلامية في الأردن وتونس والكويت واليمن. وثانيهما : الحتمية التي لا تستند الي دليل تجريبي، حيث لم تصل أية حركة اسلامية للسلطة من خلال الانتخابات حتي الآن.

كما يحذر رودمان، في مجال طرحه المبالغ حول رفض كل الاسلاميين

للديمقراطية، من خطورة اعتقاد بعض الأمريكيين بأنه لا مفر من التعامل مع بعض الحركات الاسلامية كجزء من الخريطة السياسية في منطقة الشرق الأوسط. ويري أن مثل هذا الاعتقاد (يضر بملايين المعتدلين من شعوب الدول الاسلامية الذي تزيد مخاوفهم من الأصولية عن مخاوفنا. فالتهدئة مع الاصوليين تضحي بهؤلاء المعتدلين وتضر بمبادئنا). لكن السؤال الذي لا يجيب عليه رودمان وغيره من أنصار عدم تشجيع الديمقراطية في منطقتنا هو: «الا يمثل وجود هؤلاء الملايين ضمانا لعدم وصول حركات اسلامية للحكم، اذا تضمن تشجيع الديمقراطية اطلاق مبادراتهم وتوفير المناخ الحافز لهم علي المشاركة»؟.

والملاحظ أن هذا الاتجاه الذي يرفض تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط يعتبر الايديولوجية الاسلامية - وليس فقط الحركات الأصولية - متعارضة مع متطلبات الديمقراطية. وترجع أصول هذه النظرة الي اطروحات المستشرقين التقليدية في هذا المجال، وأهمها ان الاسلام يقوم علي طاعة ولي الأمر وان الثقافة الاسلامية لا تشجع من ثم حق المعارضة والاختلاف وان الديمقراطية مفهوم غربي يصعب علي الاسلام أن يستوعبه طالما أنه يسمو بنفسه فوق أي فكر بشري.

وعلي رغم أن في هذه الاطروحات قدرا من الحقيقة فهي لا تمثل الحقيقة كلها وتتجاهل ثراء التراث الاسلامي وتنوعه. فاذا كانت بعض عناصر هذا التراث تتعارض مع الديموقراطية فهناك أخري تنسجم معها. وهذا مايفسر تباين مواقف الحركات الأصولية تجاه المسألة الديموقراطية، اضافة للتفسير المتعلق باختلاف ظروف هذه الحركات من بلد لآخر، واختلاف تجاربها الذاتية. والواقع أن الصيغة الراهنة للاصولية الاسلامية المتشددة تعد نتاجا للضغوط

المعاصرة ولا تعني رفضا اصيلا للديموقراطية بالضرورة. وثمة مايؤكد ذلك من التاريخ الاسلامي أيضا فعلي سبيل المثال ظهر مفهوم طاعة ولي الأمر - بطابعه الاستبدادي المحدد الذي يحظر الاختلاف - تحت ضغط الغزو المغولي وتهديداته. وهناك في الماضي والحاضر الاسلاميين ما يدعم عدم رفض الاسلام للحضارة الغربية.

ويتعارض ذلك بوضوح مع الموقف الذي طرحه روبرت ستالوف نائب مدير معهد واشنطن الذي يؤكد علي وجود عداء حتمي وجذري لدي الأصوليين تجاه الغرب، علي النحو الذي سبقت الاشارة إليه. وبدلا من أن يقدم دليلا علي ذلك من واقع الخطاب الأصولي الذي لانذكر أن تضمن شيئا من ذلك، يكتفي بالاشارة الي مؤتمر طهران في أكتوبر ١٩٩١ الذي ضم منظمات رافضة للتسوية السلمية للصراع العربي - الاسرائيلي ويعتبره دليلا علي عداء الأصوليين الجذري للغرب رغم أن المؤتمر المذكور لم يضم كل الحركات الأصولية في المنطقة وانما بعضها فقط الي جانب منظمات كثيرة غير أصولية (يسارية وقومية غربية). وتدل مراجعة البيان الصادر عنه علي أنه كان معنيا بمعارضة السياسة الأمريكية تجاه الصراع وادانة التحالف الأمريكي - الاسرائيلي ويعني ذلك خلافا سياسيا وليس عداء جذريا للغرب من حيث هو غرب.

الاتجاه الثاني

استراتيجية التهدئة.. وتشجيع التطور الديمقراطي

يتمثل الاتجاه الأمريكي الثاني تجاه الحركات الأصولية في العالم العربي في الدعوة الي استراتيجية نقيضة لما يدعو اليه الاتجاه الأولي من مواجهة

شاملة. فيدعو هذا الاتجاه الثاني الي التركيز علي معالجة العوامل الداخلية التي تدفع الي تنامي هذه الحركات في بعض الدول العربية.ويركز علي الاصلاح السياسي والاقتصادي وتشجيع العملية الديمقراطية باعتبارها ضرورة لتهذيب أهداف ووسائل تلك الحركات، وترك الخيار لشعوب هذه الدول في النهاية. لكن أهم مايميزه علي الاتجاه السابق هو أنه لا ينظر للحركات الأصولية باعتبارها خطرا وتهديدا في كل الأحوال.

ويتبني بعض الأكاديميين والمستشارين السياسيين الأمريكيين والفرنسيين هذا الاتجاه بوضوح. ومن أهم النماذج التي تعبر عنه كتاب (الدولة والمجتمع في الجزائر). الذي أعده البروفسور جون انتليز والصادر من جامعة «فوردام» بنيويورك عام ١٩٩٢. ويتميز انتليز باهتمامه البارز بمسئولية الأنظمة السلطوية في دول مثل الجزائر وتونس ومصر عن خلق الظروف الموضوعية التي أدت الي تنامي الحركات الأصولية في هذه الدول. ويقول ان احتكار فئات قليلة للسلطة في هذه الدول منذ استقلالها أوجد الأوضاع التالية:

* اضعاف ثقة الجماهير في هذه الأنظمة وسياستها، بل واضعاف قدرة هذه الجماهير علي التمييز الواعي بين الاختيارات السياسية والايديولوجية. وأدي ذلك الي خلق ثنائية جامدة في عقول الكثيرين من مواطنيها بين الوضع القائم الذي ينطوي علي تدهور اقتصادي وفساد وتهميش للغالبية، وبين مستقبل متخيل قائم علي خيار مختلف تقدمه الحركات الأصولية علي أنه الحل السحري لجميع المشكلات.

* تقويض مؤسسات المجتمع المدني ومطاردة مختلف التيارات السياسية المعتدلة، بما فيها التيارات العلمانية التي كانت قادرة علي تقديم بديل

للحركات الأصولية. ورغم أن المطاردة شملت هذه الحركات أيضا، فقد ظلت لها منابرها التي لا يمكن اغلاقها أو مصادرتها، وخاصة المساجد وبصفة أخص المساجد الأهلية التي لاتمتد قبضة أجهزة الدولة اليها. ولذلك قدمت هذه المساجد الساحة التي يعمل الاصوليين من خلالها للحفاظ علي وجودهم انتظارا للخطة المناسبة، فيما افتقدت التيارات السياسية والفكرية الأخري ساحة للعمل.

* عجز الأنظمة الحاكمة عن بناء أحزاب حقيقية تعتمد عليها، حيث كانت احزابها أو تنظيماتها الواحدية أشبه بتجمعات للساعين الي تحقيق مصالح ذاتية ضيقة وممارسة الفساد في ظل حماية الدولة. ولذلك فعندما باتت هذه الأنظمة مضطرة تحت ضغوط اقتصادية وسياسية لتحقيق قدر من الانفتاح، ظهرت أحزابها عاجزة من منافسة الحركات الأصولية التي تعتمد علي الأساليب السلمية وصناديق الاقتراع. وهذا ماحدث في الجزائر عندما انهارت «جبهة التحرير الوطني» التي احتكرت السلطة منذ ١٩٦٢، وانفتح الطريق أمام الجبهة الاسلامية للانقاذ كي تكتسح أول انتخابات تشريعية حرة في ديسمبر ١٩٩١. والملاحظ اضافة لذلك أن هذا مايحدث أيضا في مصر، حيث يخشي الحكم السماح للاخوان المسلمين بالعمل كتنظيم مشروع ادراكا لعدم قدرة الحزب الحاكم (الوطني الديمقراطي) علي منافستهم.

ويقدم رودمان، الذي يعد من أبرز المتخصصين الغربيين في شئون منطقة شمال أفريقيا، تقويما لتجربة الجزائر الأخيرة يعبر عن رؤية التيار الذي نتحدث عنه بوضوح. ويشتمل هذا التقويم العناصر الرئيسية التالية :

* أن الجبهة الاسلامية للانقاذ، والتي تعد أهم وأقوي الحركات الأصولية في الجزائر، لا تختلف جوهريا في أساليبها عن أية حركة سياسية أخري، من حيث

أنها تحاول تعبئة التأييد الشعبي لها وطرح برنامج اقتصادي - اجتماعي جذاب. وهذا هو جوهر السياسة، الأمر الذي يعني أن الاسلام السياسي هو سياسة أكثر منه اسلام. كما يعني ذلك انسجام هذه الجبهة مع المعايير الديمقراطية.

* أن الجبهة الاسلامية للانقاذ سعت للعمل من داخل النظام وباستخدام آلياته، دون أن يعتبرها هذا النظام تهديداً له في البداية. لكنه بدأ ينظر اليها كمصدر تهديد عندما اقترن خطابها الاسلامي بتحولها الي قوة سياسية متميزة. فعندما أحيت الحكومة الجزائرية المجتمع المدني عام ١٩٨٨، كانت هذه الجبهة قادرة علي تدعيم قوتها تدريجيا من خلال النشاط الجدي. وفي يونيو ١٩٩٠ حصلت علي أول فرصة للمنافسة في الانتخابات البلدية، وكان أداؤها ناجحا لأن الرسالة التي حملتها كانت قريبة من الجماهير ومعبرة عن تطلعاتهم، بعد أن أفسد نظام الحزب الواحد قدراتهم علي التمييز.

* أن العنف الذي أربك العملية الديمقراطية خلال عام ١٩٩١ بدأ بتحريض من الحكومة. فعندما حاولت جبهة التحرير الوطني في ابريل من ذلك العام اعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل متميز ضد الأصولية، خرجت مظاهرات شعبية. وتراجعت الحكومة، وأعدت لأول انتخابات تشريعية تعددية. وكان هذا اختبارا جديا لامكانات التعاون بين الأصوليين الاسلاميين وغيرهم. لكن الانقلاب علي نتائج هذه الانتخابات (والتعبير هنا للبروفسور رودمان نفسه) أدي الي وضع مأساوي للشعب الجزائري.

وينسجم موقف رودمان الأمريكي هذا مع تقويم فرانسو بورجا الفرنسي في كتابه (الاسلام السياسي - صوت الجنوب)، والذي ينطلق من تأكيد الحاجة الي مايسميه «تصحيح الخطأ الكبير الذي وقعت فيه الرؤية الغربية»

والتي ظلت طوال الثمانينات عاجزة عن فهم تبلور الاسلام السياسي. «إن الغرب لم ير في بوادر الاحتجاج الاسلامي سوي مظاهر صحوة الموت لتقاليد بالية تحتضر ولكن الأمر كان يتعلق بشئ مختلف تماما. ذلك أن هذه اللحي وهذا الحجاب لا تخفي وراءها كائنات غريبه هابطة الينا من المريخ، بل اننا لانستطيع أن نلصق بهؤلاء الاشخاص صفة التعصب أو «التطرف» فليسوا سوي خلفاء للقوميين، أنهم اللاعبون الجدد في حلبة السياسة، وسنضطر يوما للاعتراف بذلك».

والملاحظ أن بورجا واضح في معارضته للجوء بعض الاسلاميين للعنف، ولكنه يذكر بأن المناخ السياسي العام غير ديمقراطي، والعنف الذي يلجأ اليه بعض الاسلاميين يقابله العنف الذي تمارسه الدولة. ولكن أهم من ذلك أن الحركة الاسلامية أوسع كثيرا من هذه المجموعات التي يركز عليها الاعلام الغربي، فمثل هذا الخلط سواء أكان واعيا أم غير واع يمثل خطورة لا تقل عن الخطورة الناتجة عن الخلط في مجال المعرفة بين اليسار البرلماني الأوروبي والمجموعة الارهابية الفرنسية الصغيرة التي تحمل اسم «العمل المباشر» وهو خلط يبرر نفسه بالقول بأن كليهما عبر منذ فترة طويلة عن تحفظة تجاه الرأسمالية.

ويتفق بورجا مع رودمان في تحميل النظام السلطوي الذي حكم الجزائر منذ استقلالها مسئولية الفراغ السياسي الذي ملأته الجبهة الاسلامية للانقاذ، نتيجة محاصرة وتصفية مؤسسات المجتمع المدني. لكنه يضيف الي ذلك مسئولية فرنسا أيضا، ويقول: (ان فرنسا ساهمت بدور لا بأس به في مهمة إفقاد القوي العلمانية مصداقيتها، لأن خطابها المتحمس لحماية «المعسكر الديمقراطي» عندما تقابل مع خطاب جبهة الانقاذ التي تدين «حزب فرنسا»

ساهم في نفس الوقت في التقليل من شأن هذا المعسكر، وفي رفع شأن خصمه. ان افراط تأييد التليفزيون الفرنسي الذي يشاهد بسهولة في الجزائر للقوي العلمانية والافراط في استخدام بعض المفردات اللغوية بغرض الاساءة الي مناضلي جبهة الانقاذ أدي الي عكس المستهدف.إنهم ذوو لحي فعلا ولكنهم ليسوا قذرين بكل تأكيد والناس في الجزائر تعرف ذلك فعقيدتهم تفرض عليهم الاغتسال خمس مرات يوميا).

كما يثير رودمان قضية الموقف الأمريكي من الديمقراطية وانتشارها علي الصعيد الدولي، ملاحظا أن السياسة التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه الانقلاب علي الديمقراطية في الجزائر تضر بمصداقية دعوتها الي نشر الديمقراطية في العالم، وبالتالي يتعارض مع المصالح الامريكية. ويتفق مع هذا التقييم لي هاملتون العضو البارز في مجلس النواب الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، والذي كان أحد المرشحين لمنصب وزير الخارجية في الادارة الحالية قبل تعيين كريستوفر. فقد كتب مقالا مهما عن السياسة الخارجية الأمريكية في مجلة (فورين افيرز - عدد صيف ١٩٩٢) أكد فيه أن للولايات المتحدة مصلحة اكيدة في تشجيع انتشار الديمقراطية بالعالم، باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار وانهاء التوترات الاقليمية في المستقبل، حتي اذا كانت هناك مخاطر آنية من جراء هذا الخيار. وكان واضحا في انتقاده لما أسماه بالسياسة الأمريكية الانتقالية تجاه قضية الديمقراطية، والتي تقوم علي تشجيعها في مناطق دون أخري وفي بلاد دون غيرها وفقا لحسابات ضيقة متعلقة بظروف لحظية أو مؤقتة تفتقد الي رؤية استراتيجية بعيدة ومتكاملة.

والواضح أن مايجمع بين السياسي هاملتون والاكاديمي انتلز أنهما يعبران عن الاتجاه الأمريكي، الذي يري في الانفتاح السياسي والتطور الديمقراطي

حلا لمشكلة التعامل مع الحركات الأصولية، كبديل للتشجيع علي قمع هذه الحركات وهو مايدعو اليه الاتجاه الذي عرضنا له من قبل. فتأمين انفتاح الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، وليس التشجيع علي انغلاقها، هو جوهر رؤية الاتجاه الذي يحذر من مخاطر استراتيجية المواجهة الحاسمة مع الحركات الأصولية. ويستند في دعوته هذه الي أفضلية الخيار الذي ينطوي علي مخاطر محسوبة علي خيار يقود الي مخاطر غير محسوبة. ويقصد بذلك أن تشجيع الديمقراطية يتيح امكان توقع التفاعلات الداخلية في الدول العربية التي توجد بها حركات أصولية قوية. وحتي اذا وصل بعضها إلى السلطة عبر الانتخابات، سيكون ذلك معروفا بشكل مسبق وقابلا للتعامل معه.

أما الدعم المطلق للأنظمة الصديقة وتشجيعها علي الانغلاق وتصعيد المواجهة الأمنية ضد الأصوليين فيؤدي الي الاخفاق في التمييز بين المعتدلين والمتطرفين منهم. كما أن هذا الدعم غير المحدود قد يقود الي غليان داخلي، واذا فقدت الأنظمة الصديقة شرعيتها في غياب قنوات للتغيير السلمي، سيصعب توقع وحساب ما الذي يمكن أن يترتب علي هذا الغليان. وعندئذ تتكرر تجربة ايران المأساوية بالنسبة للمصالح الأمريكية. وفضلا عن ذلك فان تشجيع الأنظمة الصديقة علي قمع الأصولية دون تمييز ودون اعتبار لحقوق الانسان يضر بمصداقية السياسة الأمريكية التي تبشر بنظام عالمي جديديقوم علي الديمقراطية وتُحترم فيه تلك الحقوق.

وفي هذا السياق يقارن جون انتلز بين الموقف الأمريكي الواضح الذي ادان بقوة الانقلاب علي نتائج الانتخابات في هايتي، وبين الموقف الأمريكي الذي اخفق في ادانة انقلاب مماثل علي نتائج انتخابات الجزائر، بل وقام بدعم هذا الإنقلاب فعليا من خلال تشجيع فرنسا ومنظمات نقدية دولية على تقديم

مساعدات للنظام الذى ألغى الانتخابات وقوض الديمقراطية. ويقول انتلز: «لو أخذنا في الجزائر موقفا مماثلا لما عبرنا عنه في هاييتى، لكنا قد وجهنا برسالة قوية ومستقيمة تنطوى على التزام بدعم الديمقراطية فى العالم العربى، أى دعم قيمنا ومصالحنا في نهاية المطاف. لكن القبول بقمع الأصوليين أدى الى زيادة تشددهم وراديكاليتهم. فإذا كنا حريصين على الاستقرار الذى تقتضيه مصالحنا، فيجب بالتأكيد أن نعترف بالحاجة الي أنظمة سياسية مشروعة. إن عملية انتخابية مثل تلك التى جرت فى الجزائر ولم تكتمل تعد خطوة أولى ضرورية، أما نتائجها فيجب أن يُترك تحديدها للشعب الجزائرى نفسه».

والواقع أن جوهر رسالة هذا الاتجاه الأمريكى هو التنبيه الى وجهة نظر مفادها أن الأصولية الإسلامية لاتطرح تحديات فقط، وانما تقدم فرصا كذلك. ولذا يدعو أنصاره الى ضرورة أن تتعلم الولايات المتحدة كيف تفهم ما يسمونه «الطبيعة المعقدة للأصولية». ويجادلون فى هذا المجال بأن الحركات الأصولية ليست وليدة اليوم أو الأمس القريب، وإن كان تنامى نفوذها وقوتها يمثل ظاهرة جديدة. ويدعون بالتالى الى استذكار تجارب بعض هذه الحركات وعلاقاتها بالغرب وانحيازها له خلال معركته مع الشيوعية. ولا يقصدون بذلك فقط دور الأصولية فى الجهاد الأفغانى ضد الغزو السوفييتى، وانما يعودون أيضا الى تاريخ جماعة الاخوان المسلمين التى كانت أقل عداء أ للغرب من أحزاب وحركات سياسية مصرية أخرى خلال عملية النضال ضد الاحتلال البريطانى لمصر. كما كانت سلطات هذا الاحتلال تتعامل معها كحركة سياسية، ولم تخل العلاقات بينهما من حوار بل وود في بعض الأوقات.

ويذكرون فى هذا الصدد أن أول معونة أجنبية حصلت عليها جماعة

الإخوان فى مصر كانت من الادارة الأوروبية لشركة قناة السويس فى أواخر العشرينات. ويشيرون أيضا الى أن فرع الإخوان المسلمين فى الأردن حصل على الاعتراف به من سلطة الانتداب البريطانى عام ١٩٤٤، التى رحبت بطلبهم. ولم ير القائد البريطانى للجيش الأردنى فى ذلك الوقت الجنرال جلوب فيهم أى خطر أو تهديد.

كما يتساء ل أنصار هذا الاتجاه عن مدى عقلانية الاتجاه الآخر الذى يدعو لمواجهة شاملة مع الحركات الأصولية تحول دون وصول أى منها للحكم، ويقولون: بافتراض ان احتمال وصول احدى هذه الحركات أو بعضها للحكم هو احتمال وارد ، فكيف يمكن تصور إقدامها على معاداة الغرب والتضحية بالمعونات المتاحة منه والمخاطرة بما يترتب على تهديد مصالحه من مواجهة ستكون هذه الحركات هي الخاسر الأكبر فيها. ولذلك يدعون الى ادراك الفروق الطبيعية بين مواقف أية حركة سياسية عندما تكون في ا لمعارضة وحين تصل للسلطة. ولعل هذه الرؤية، التى تعبر عن اتجاه واحد فقط فى الولايات المتحدة، هي التى تثير الالتباس لدى بعض الأوساط العربية حول الموقف الأمريكى من الحركات الأصولية، رغم أن هذا الاتجاه هو الأقل نفوذا وتأثيرا على سياسة الولايات المتحدة حتى الآن.

ومن أهم ما يميز هذا الاتجاه أيضا عن غيره هو عدم قبوله لاتهامات بعض الأنظمة العربية لايران والسودان بالمسئولية الأولى عن تنامى الحركات الأصولية. فهو يرى أنه لا يوجد دليل جدى يؤكد اتهام ايران والسودان بتقديم دعم مادى سواء مالى أو تدريبى للحركات الأصولية فى مصر والجزائر وتونس. ويقول أن هناك مايؤكد وجود هذا النوع من الدعم لحركات لبنانية وفلسطينية وخاصة حزب الله والجهاد الاسلامى الفلسطينى وبدرجة أقل حركة

حماس. أما بقية الحركات العاملة فى الدول التى دأبت على اتهام ايران والسودان، فلا يوجد ما يدل على أكثر من دعم معنوى لها، وهو لا يفسر ظاهرة تنامى نفوذ الأصولية فى مصر والجزائر وتونس، لأنها ظاهرة ترجع لعوامل داخلية بالأساس.

ويري هذا الاتجاه أن تفسير تنامي الحركات الأصولية بأن وراءها عوامل خارجية يقوم علي افتراض غير مقبول، وهو أن ايران صارت القوة الفاعلة والمحركة للأحداث في بعض البلاد العربية، وأن الحركات الأصولية ليست سوي جماعات عارضة تنبع من الخارج، وبالتالي فإن قطع ايران الدعم عنها يلغي أسباب وجودها ويؤدي الي انحلالها. وهذا تبسيط شديد، من منظور الاتجاه الذي نتحدث عنه، لظاهرة معقدة يتجاهل الأسباب الداخلية لنشوءها وتطورها. وهي أسباب غائرة بعمق في بعض المجتمعات العربية. كما يجادل هذا التيار بأن ايران لم تستطع في أوج ثورتها أن تصدر ايديولوجيتها الأصولية الراديكالية للعالم العربي، بل أن شيعة العراق لم يصغوا لنداءاتها المتكررة بالانضمام اليها خلال حرب الخليج الأولي. فاذا لم تستطع ذلك في عز مجدها، فكيف يمكن تصور قدرتها عليه الآن، وقد انهكتها الصراعات الداخلية علي السلطة والمشكلات الاقتصادية المتزايدة ؟

والملاحظ أن هذا الاتجاه موجود أيضا في أوروبا الغربية. وطرحته صحيفة «اندبندانت» البريطانية بوضوح خلال زيارة الرئيس مبارك للندن في أول ابريل ٩٣ في تقرير بعنوان «عجز مبارك عن اجراء حوار مع معارضيه الأصوليين يُسبب القلق للغرب». وقد أكد ذلك التقرير عدم وجود أساس لاتهام ايران والسودان بالمسئولية من تنامي المعارضة الأصولية في مصر، لأن لهذه الظاهرة مبرراتها الداخلية. وأضاف التقرير أن «الحكومة المصرية لم تتبع

الأسلوب الأفضل للتعامل مع التهديد الأصولي، ورفضت اجراء حوار سياسي جاد مع أي من التيارات الأصولية، أو حتي فتح قنوات معهم».

ولذلك يحذر هذا الاتجاه من أن تكرر بعض الأنظمة العربية الصديقة لواشنطن أخطاء شاه ايران، الذي اتبع سياسة القبضة الحديدية لاسكات كل أنواع المعارضة، بما في ذلك المعارضة المعتدلة التي كان بإمكانها المشاركة الفعالة في بناء المجتمع وتشكيل قوة ثالثة بين دولة الشاه والحركة الأصولية.

كما ينتقد هذا الاتجاه الحملة التي يشنها أنصار اتجاه المواجهة الشاملة علي باكستان. فعلي سبيل المثال نشرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» في ٨ ابريل ١٩٩٣ تقريرا يعبر عن وجهة نظر اتجاه التهدئة، ويؤكد أن باكستان مازالت حليفا مهما في منطقة استراتيجية خطرة من العالم : «فهي دولة اسلامية تسعي للديمقراطية ولديها نفوذ علي قطاع من الحركات الأصولية، الأمر الذي يمكن أن يسهم في الحد من تطرف هذه الحركات. كما أن باكستان ربما تكون الأكثر تأييدا للغرب في المنطقة الواقعة بين تايلاند واسرائيل».

الاتجاه الثالث

الاستراتيجية التوفيقية:

البحث عن حل وسط بين المواجهة والتهدئة

يعد الاتجاه الأمريكى - الغربى الثالث تجاه الحركات الأصولية بمثابة محاولة للتوفيق بين الاتجاهين اللذين يتبني أحدهما استراتيجية المواجهة والآخر استراتيجية التهدئة، لكنه يبدو أقرب نسبيا الي اتجاه المواجهة، رغم حرصه الواضح علي الاستفادة من أطروحات الاتجاه الآخر.

ويمكن أن نجد نموذجا معبرا عن هذا الاتجاه الثالث لدي مارتن إنديك

المسئول عن منطقتي الشرق الأدني وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي الحالى. فكان انديك قد أشرف على ندوة في واشنطن عشية توليه هذا المنصب، وأعد تقريرا ختاميا لها يتضمن مناقشة لخطر الحركات الأصولية على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. ويظهر من هذا التقرير اتفاقه مع اتجاه المواجهة الشاملة لهذه الحركات، فى اقراره بأنها كلها تمثل تهديدا للمصالح الأمريكية، لكنه يختلف معه في مدي وتوقيت هذا التهديد، حيث يرى أنها لاتمثل بعد خطرا استراتيجيا علي تلك المصالح لكنها ستكون كذلك في المستقبل الذى لم يحدده بدقة. كما يظهر اتفاقه من جانب آخر مع اتجاه التهدئة فى اقراره بأن الإسلام يمثل حضارة كبيرة ذات تاريخ ثرى ومتنوع.

وأهم مايميز هذا الإتجاه التوفيقى أنه يعترف صراحة بأن الولايات المتحدة تواجه معضلة خطيرة نتيجة صعود وتنامى الحركات الأصولية فى الشرق الأوسط. وتتمثل هذه المعضلة، كما شرحها إنديك فى تقريره، في أن صانع القرار الأمريكى يواجه خيارا صعبا للغاية بين سياستين: إحداهما تهدف إلى تشجيع الديمقراطية فى المنطقة انسجاما مع الدعوة الأمريكية العالمية والاعتماد علي أن رسوخ آلياتها سيؤثر على مواقف وتوجهات الحركات الأصولية باتجاه دمجها في الأنظمة القائمة. والأخرى تنظر الى الديمقراطية على أنها ترف لا تتحمله الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة، وأن نتيجتها الوحيدة هى تمكين القوى الأصولية غير الديمقراطية من الوصول للسلطة، وبالتالى ظهور أنظمة معادية للمصالح الأمريكية.

وبخلاف الاتجاهين السابقين اللذين يدعو أحدهما الى تجاهل الديمقراطية فى البلاد المهددة «بالخطر الأصولى» ويدعو الآخر الى تشجيعها، يرى الاتجاه

الثالث أن الخيار الأفضل مؤقتا هو عدم اتخاذ موقف حاسم، أو تبني موقف لاأدرى Agnostic بتعبير انديك، الذى يقترح التالى : «لاتشجيع، ولا عدم تشجيع الديمقراطية، وانما ترك الخيار للأنظمة الصديقة وفقا لظروف كل منها». وهو يبرر ذلك بسلبيات خيارى تشجيع وعدم تشجيع الديمقراطية، قائلا : (ان تشجيع الديمقراطية قد يؤدى الى تسريع عملية نزع الشرعية من الأنظمة الصديقة واستبدالها بأخرى معادية لنا. أما عدم تشجيع الديمقراطية فهو يضر بمصداقية السياسة الأمريكية، ويساعد على دعم بعض الأنظمة واستمرارها رغم فقدانها للشرعية، وبالتالى تظل الثورة عليها أكثر احتمالا).

وهكذا يبدو هذا الاتجاه أكثر حرصا على مصداقية السياسة الخارجية لأمريكا من اتجاه المواجهة الشاملة، الذي يفضل التضحية بهذه المصداقية اذا كان ثمنها المخاطرة بوصول حركات أصولية للسلطة في بعض الدول. وهو يُقر بأن الديمقراطية العالمية التي كسبت آخر معاركها ضد الشيوعية لايمكن أن تعود للوراء، وأن الولايات المتحدة لا يمكنها الدعوة الي هذه الديمقراطية في العالم واستثناء منطقة الشرق الأوسط. كما يدرك هذا الاتجاه أن اتخاذ موقف سلبي تماما وترك الخيار للأنظمة الصديقة كاملا ينطوي علي قبول ضمني بخيار عدم تشجيع الديمقراطية، ولا يعكس بدقة الموقف الثالث الذي يدعو له. ولذلك نجد أن مار تن إنديك يبحث عن مخرج من هذه السلبية، ويعثر عليه بطرح فكرة ان تسهم الولايات المتحدة في دعم الأسس الأولية للبناء الديمقراطي تدريجيا، وبالتركيز علي بعض حقوق الانسان الأساسية مثل حرية الخطابة والحرية الدينية وتكوين الجمعيات الاجتماعية. ويعتبر أن هذه مستلزمات ضرورية لابد من توفرها قبل الاتجاه لاجراء انتخابات ديمقراطية. كما يفضل التركيز في هذا المجال علي الدول التي يصفها بأنها ذات السجل

الأسوأ في مجال حقوق الانسان، مثل العراق وسوريا، أكثر من الدول التي لها سجل أفضل مثل مصر والأردن ودول شمال أفريقيا. فبالنسبة لهذه المجموعة الأخيرة، يوصي باتباع ثلاثة مبادئ تحدد طريقة تعامل الأنظمة الحاكمة بها مع التحدي الأصولي في علاقته بالتطور الديمقراطي وهي :

- التمييز مفهوميا وعمليا بين الاتجاه الاسلامي الرئيسي Mainstream وبين الجماعات المتشددة الراديكالية التي تمارس العنف، بحيث يتم قمع الأخيرة.

- اذا كان ممكنا، جعل الساحة السياسية قاصرة علي الاحزاب العلمانية، وتحويل الأنشطة التي تقوم بها الحركات الاسلامية الي مجالات اقتصادية واجتماعية حيث بامكانها تقديم اسهام أفضل مما تقوم به الحكومات نفسها.

- واذا كان ضروريا، ادخال الحركات الاسلامية الرئيسية غير العنيفة الي الساحة السياسية.

والواضح ان المبدأ الثاني لا يترتب علي النتائج المنطقية للمبدأ الأول، ولاينسجم معها. فاذا كان هناك أساس موضوعي للتمييز الذي حدده المبدأ الأول، فالمفترض أن يترتب عليه ادخال التيار المعتدل الرافض للعنف الي الساحة السياسية، لاتاحة فرصة له لممارسة الديمقراطية والتدريب عليها مع غيره من التيارات الأخري، بحيث يقود ذلك الي التزام الجميع بقواعدها، ولدينا حالات تحقق بها نجاح ملموس في هذا المجال. وبعضها حالات عربية مثل الأردن والكويت واليمن، وحتي مصر رغم عدم ادخال التيار الاسلامي الرئيسي المعتدل (الاخوان) للساحة السياسية كليا. وبعضها الآخر غير عربية أبرزها تركيا وماليزيا.

وفضلا عن عدم انسجام المبدأ الثاني مع مغزي ومضمون المبدأ الأول، فهو غير ممكن عمليا، حيث لا يمكن الفصل بهذه البساطة بين أنشطة سياسية، وأخري ذات طابع اقتصادي واجتماعي من شأنها أن تدعم انتشار التيارات الاسلامية المعتدلة في المجتمع. وعندما لايُترجم ذلك ضمن الأطر السياسية المشروعة، فقد يؤدي الي اللجوء لمسالك تحتيه، وربما الي مواجهات مع التيار المعتدل لا مصلحه لأحد فيها، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها. ولذلك يعود انديك في المبدأ الثالث الي طرح امكان ادخال التيارات الاسلامية المعتدلة للساحة السياسية، لكن فقط اذا كان ذلك ضروريا. والمفترض أن يكون هذا المبدأ مترتبا مباشرة علي التمييز الذي تضمنه المبدأ الأول، دون المرور بمحاولة الاستبعاد التي ينطوي عليها المبدأ الثاني. فالأزمات التي قد تنجم عن هذه المحاولة يمكن أن تزيد المشكلة تعقيدا، وتقود الي استقطاب حاد ربما لا يترك فرصة للتعايش من جديد.

ويبدو أن المشكلة الجوهرية في النظرة التي يعبر عنها انديك أنها تبدأ من اعتقاد جازم بأن أية حركة أصولية تهدد بالضرورة المصالح الأمريكية في المنطقة. ويحول ذلك دون الاهتمام بالبحث عن الفروق بين الحركات الأصولية بشأن مواقفها من الغرب، والظروف التي تحدد هذه المواقف وتؤثر عليها. كما أنها لاتفسر لماذا باتت هذه الحركات مصدر تهديد للغرب الآن، فيما لم تكن كذلك في أية فترة من التاريخ المعاصر. لقد أحسن إنديك صنعا عندما قام بالتمييز بين تيارين أصوليين معتدل وعنيف. لكن مازال عليه، وعلي غيره، الاهتمام بالتمييز بين مواقف وظروف الحركات الأصولية المعتدلة. وربما يساعد ذلك علي وضع حد لتضخيم معضلة التعامل مع هذه الحركات ومع التطور الديمقراطي في بعض البلاد العربية، وترشيد السياسة الأمريكية تجاهها. واذا حدث ذلك، فالأرجح أنه سيدفع الي مراجعة الموقف الذي تبناه انديك. وهو

موقف قد يضر بمصالح الولايات المتحدة نفسها، سواء لجهة إظهار عدم استقامة دعوتها لنشر الديمقراطية، أو لما يمكن أن يترتب عليه من مفاقمة الأوضاع في دول صديقة لها لا حل لمأزقها السياسي إلا بتوسيع نطاق المشاركة وتدعيم الأمل في فرص التغيير السلمي.

ورغم أن هذا الاتجاه التوفيقي يختلف مع الاتجاه السابق (الثاني) الذي يدعو الي تشجيع الديمقراطية بالكامل، فهو يتفق معه جزئيا في النقطة الخاصة بوجود عوامل داخلية بالأساس لتنامي الحركات الأصولية في بعض الدول العربية. كما يدرك تأثير عجز الأنظمة في هذه الدول عن مواجهة اسرائيل، ومايؤدي اليه من تدعيم مشاعر الاحباط والاهانة، والتي تستغلها الحركات الأصولية وفقا لوجهة نظر هذا الاتجاه.

ويقترن ذلك بإقرار بعدم ارتباط الظاهرة الأصولية بعوامل خارجية متعلقة بدور ايران. لكنه لا يقبل بالمقابل استبعاد أية مسئولية لايران عن تنامي هذه الظاهرة، حيث يري أن لهذه الدولة تأثيرا لا يُنكر علي الأصولية في مختلف أنحاء المنطقة، وأن تبنيها حتي الآن لسياسة دعم الارهاب يقدم نموذجاً يحتذي به بعض هؤلاء.

ويتميز موقف هذا الاتجاه التوفيقي تجاه ايران، وعلاقتها بالحركة الأصولية في العالم العربي، بالحرص علي ربط ذلك بمجمل السياسة الايرانية. ويبدو أبرز تعبير عن هذا الموقف في دراسة حديثة أعدها زالماي خليلزاد مساعد نائب وزير الدفاع الامريكي السابق للتخطيط السياسي والاستراتيجي، وهو من أصل ايراني.

فتؤكد هذه الدراسة المعنونة «الاستراتيجية الايرانية بعد الخميني» ان ايران دولة رئيسية في منطقة الخليج، وأن الولايات المتحدة ترغب في تحسين

العلاقات معها. وتقول : (ان قدرتنا علي التواصل مع ايران يتوقف بالأساس علي سلوكها. فاذا قررت ايران أن تصبح دولة عادية تحترم معايير العلاقات الدولية والشرعية، سنرحب بتطبيع العلاقات معها. فالكرة الآن في ملعب طهران». وتوضح هذه الدراسة نظرة الاتجاه الامريكي الذي نتحدث عنه الآن (الاتجاه التوفيقي) تجاه السياسة الايرانية الراهنة، والتي توصف بأنها (سياسة ذات سجل مزدوج. فرغم أنها اتخذت خطوات لتهدئة التوتر في منطقة الخليج، الا انها مازالت تؤيد أنشطة من شأنها الحيلولة دون تطبيع العلاقات الأمريكية معها).

لكن لايستبعد هذا الاتجاه أن تضطر ايران الي تبني سياسة خارجية أكثر براجماتية في الفترة المقبلة. ويري أن التوجهات الراديكالية للحكومات الثورية تتراجع تدريجيا لصالح سلوك أكثر اعتدالا، كما يتضح من دروس التاريخ. ويدعم هذا الاحتمال احتياج ايران لاعادة اقتصادها المنهار، والتغيرات الدولية التي جعلت الولايات المتحدة القوة العظمي الوحيدة في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وادراك القيادة الايرانية لكون نموذجها الثوري للاسلام لم يحظ بجاذبية. لكن يظل هذا الاتجاه حذرا في الوقت نفسه، علي أساس أن جانبا مهما من مستقبل السياسة الايرانية سيتوقف علي نتاج الصراعات الداخلية. كما يأخذ في الاعتبار اصرار ايران حتي الآن علي مواصلة برنامج تسليحي طموح، يهدف في أحد أبعاده الي امتلاك قوة نووية عسكرية. وهو يولي اهتماما خاصا لتأثير الصراعات الداخلية في ايران علي علاقاتها بالحركات الأصولية في بعض البلاد العربية. ويتحسب لما يمكن أن يترتب علي هذا الصراع من توجه بعض القوي والأجهزة الايرانية الي دعم بعض الحركات الأصولية كأداة لتحسين مراكز هذه القوى والأجهزة واكتساب النفوذ الاقليمي.

ويبدو أن لهذا الاتجاه التوفيقي قدرا من التأثير علي السياسة الأمريكية الراهنة تجاه ايران. فعلي سبيل المثال نجد المنسق الأمريكي لجهود مكافحة الارهاب الدولي توماس مكنمارا يؤكد أمام الكونجرس في آخر مارس الماضي أن (ايران تعتبر أخطر دولة بين الدول الست المدرجة حاليا في قائمة الدول التي تشجع الارهاب الدولي. فهي ترعي منظمة الجهاد الاسلامي التي يعد حزب الله في لبنان واجهة علنية لها. وقد نفذت تلك المنظمة أسوأ هجوم ارهابي عام ١٩٩٢ علي السفارة الاسرائيلية في بوينس ايرس بالارجنتين. والولايات المتحدة تبدي قلقا بالغا لاستمرار ايران في دعم الارهاب، وتهديد المصالح الأمريكية عن طريق القيام بهجمات تشنها الجماعات المتصلة بها والحركات الأصولية في الشرق الأوسط). لكن الملاحظ أنه عندما حدد الناطق باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر في مؤتمره الصحفي يوم ٥ ابريل ١٩٩٣ مشكلات بلاده مع ايران كان أكثر حذرا، حيث لم يشر صراحة الي دور لها في دعم الحركات الأصولية بالبلاد العربية، وانما قال : (ان مشاغلنا بشأن السياسة الايرانية تشتمل علي دعمها للارهاب الدولي وممارستها في مجال حقوق الانسان وتطويرها لأسلحة دمار شامل). وعندما تطرقت نشرة الأنباء العربية التي تصدرها وكالة الاعلام الامريكي الرسمية في عددها يوم ٦ ابريل ١٩٩٣ الي محادثات كلينتون ومبارك عن ايران، قالت نصا : «ان المحادثات لم تتناول الخطوات التالية تحديدا. بل كانت اقرب الي تبادل الآراء حول نوع التهديد ونوع النشاطات، وماينبغي عمله في الاطار الثنائي وفي نطاق التعاون الدولي أيضا من أجل احتواء سياسات ايران الرامية الي زعزعة الاستقرار ودعم الارهاب ومعارضة عملية السلام».

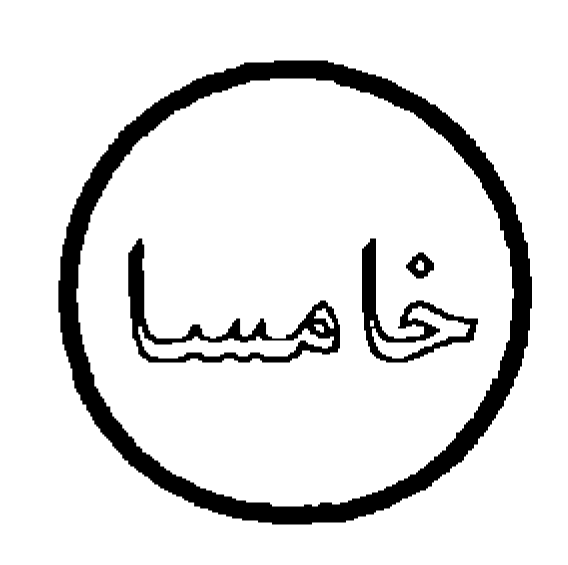
كما يظهر تأثير الاتجاه التوفيقي علي السياسة الأمريكية تجاه ايران في مجال العلاقات التجارية معها. فرغم أن اتجاه المواجهة يشدد علي قطع أي

نوع من العلاقات مع ايران، وهو ماتلتزم به السياسة الأمريكية. فقد اضطرت الادارة الي دراسة طلب مقدم من شركتين امريكيتين للسماح لهما ببيع ايران طائرات تجارية ومحركات للطائرات، وهما شركتي بوينج وجنرال اليكتريك. ومعني ذلك أن الضغوط الاقتصادية التي تمارسها الشركات الأمريكية تدعم موقف الاتجاه التوفيقي، الذي يدعو الي عدم قطع الجسور مع ايران لتشجيعها علي تبني سياسة أكثر براجماتية. والمرجح أن توافق الادارة علي طلب الشركتين المذكورتين، وفقا لما يفهم من تعليق السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض ديدي مايرز في ٨ ابريل : (اننا ملتزمون بالحظر علي ايران. لكننا ندرك سبب الطلب، وسننظر فيه بإنصاف للصناعة الأمريكية).

كما يدعو هذا الاتجاه التوفيقي الي معالجة المشكلات القائمة مع باكستان، سواء بشأن برنامجها النووي أو وجود عناصر تنتمي لحركات أصولية عربية في بيشاور، بحكمة. فهو لا يوافق علي الحملة التي يشنها اتجاه المواجهة علي باكستان، ولا علي دعوة اتجاه التهدئة لتجاهل تلك المشكلات. ويبدو أن تأثير الاتجاه التوفيقي انعكس في تبادل سلسلة زيارات عالية المستوي بين مسئولين أمريكيين وباكستانيين خلال الفترة القليلة الماضية.

لكن ينبغي الا يفهم من ذلك أن الاتجاه التوفيقي أصبح معتمدا كأساس للسياسة الأمريكية تجاه الحركات الأصولية والقضايا المرتبطة بها. فهو واحد من ثلاثة اتجاهات موجودة بدرجات متفاوتة في الولايات المتحدة ودول غربية أخري. ولكل منها قدر من التأثير علي السياسة الأمريكية التي لم تتبلور بعد بشكل نهائي في هذا المجال. ولذلك فمن الضروري أن ندرك نحن في العالم العربي هذا الواقع بحيث لا نتسرع باعتبار أن هذه الاتجاهات تعبيرا عن تلك

السياسة. فليس صحيحا أن الانتقادات التي يوجهها اتجاه التهدئة مثلا لبعض الأنظمة العربية وخاصة النظام المصري، من خلال بعض الصحف والمجلات الغربية، تعبر عن سياسة الادارة الأمريكية. كما أن لا ضرورة لاعتبار الحملة شبه الهستيرية التي يشنها اتجاه المواجهة علي الأصوليين، والتي تكاد تمس الاسلام نفسه، دليل علي أن هذه الادارة قررت اعتبار الظاهرة الأصولية بمثابة العدو الدولي الجديد بعد الشيوعية والاتحاد السوفيتي. ماينبغي أن نفعله اذن هو متابعة هذه الاتجاهات في صيرورتها وتفاعلها، وملاحظة مدي تأثير كل منها علي هذا الجانب أو ذاك من جوانب السياسة الرسمية للادارة الأمريكية، وتأثير ذلك علي امكانات حل الأزمة المصرية الراهنة. وفي كل الأحوال، فالمعتقد أن الولايات المتحدة لن تقف فعليا ضد تدعيم التطور الديمقراطي اذا توفرت إمكاناته، حتي إذا لم تشجعه نتيجة مخاوفها من الحركة الاسلامية. ولذلك تظل القضية الجوهرية هي كيفية تدعيم هذا التطور وتوفير الظروف المساعدة عليه.



كيف ندعم التطور الديمقراطى فى مصر؟

كيف ندعم التطور الديمقراطي في مصر؟

تتمثل الرسالة التي ينطوي عليها هذا العمل في ان دعم التطور الديمقراطي هو السبيل للحد من مخاطر الاستقطاب الاسلامي - العلماني ومواجهة ظاهرة العنف في بلادنا. لكن هذه الرسالة تفقد جدواها ما لم يكن دعم التطور الديمقراطي ممكنا بالفعل. فالملاحظ ان هناك اتجاها تشاؤميا شائعا في هذا المجال. وهو يستند الي افتراض تقليدي مفاده ان للديمقراطية شروطا ثقافية واقتصادية - اجتماعية لاتتوافر في الحالة المصرية الآن. ويقوم هذا الافتراض علي مجادلتين احداها صحيحة والاخري خاطئة.

فأما المجادلة الصائبة فهي انه لايمكن تحقيق الديمقراطية في نظام الحكم دون اشاعتها في المجتمع. وهذا أمر لا خلاف عليه في النظرية الديمقراطية، ولا في الدراسات المقارنة للأنظمة السياسية في العصر الحديث. فالمواطنون الذين يعيشون في مجتمع تتسم علاقات السلطة في مؤسساته - بدءا من الاسرة والمدرسة وحتي الحزب والنقابة - بطابع غير ديمقراطي، لايدركون أهمية الديمقراطية ولا يتطلعون اليها.

واما المجادلة الخاطئة فهي ان الديمقراطية ليست مؤسسات، وانما هي قيم وثقافة ترتبط بمستوي معين من التطور الاقتصادي - الاجتماعي. وهذه المجادلة تقتضي مناقشة، في اطار الافتراض البديل الذي نقدمه هنا، وهو ان الشرط الجوهري لدعم التطور الديمقراطي يتمثل في وجود نخب سياسية وثقافية مؤمنة وملتزمة بالديمقراطية، وتعمل علي مقرطة مؤسسات المجتمع الرئيسية من احزاب ونقابات وجمعيات اجتماعية، أي تقوم ببناء مؤسسات

ديمقراطية ضمن عملية يترتب عليها تطوير تدريجي لقيم واخلاقيات الحوار والمشاركة والتسامح واحترام الآخر والانفتاح عليه.

فالثقافة الديمقراطية لاتهبط من السماء، ولا تظهر فجأة، ولايكفلها أي مستوي متقدم من التطور الاقتصادي - الاجتماعي. كما انها ليست حكرا علي شعوب دون غيرها. فهي ترتبط بالاساس بعملية بناء المؤسسات. وللتدليل علي ذلك، نقدم هذه المناقشة المركزة لعلاقة الديمقراطية بكل من الثقافة السياسية والاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية.

(١) التطور الديمقراطي .. والثقافة السياسية :

اهتمت النظرية الديمقراطية تقليديا بنوع معين من القيم يعتبر ضروريا لوجود واستمرار النظام الديمقراطي. وقد توصل ألموند وفيرنا الي وجود علاقة ضرورية بين الثقافة السياسية والديمقراطية علي أساس أن أحد المجالات المهمة لأداء النظام الديمقراطي هو مجال ادارة الصراع. فهو نظام مؤسس يتيح التنافس، ولذلك يعتبر معرضا لأن يتحول هذا التنافس الي عطاء ولحدوث تطرف وعنف واستقطاب. وأحد العوامل الأساسية لتجنب ذلك هو الثقافة السياسية، أي مجموعة القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية السياسية. فالاستقطاب والعنف يتقلصان عندما يكون الخطاب السياسي قائما علي الاحترام المتبادل، وحين تتوافر الثقة بين الجماعات السياسية والاجتماعية.

ومن النظريات المهمة التي ربطت بين الثقافة والقيم وبين تطور ديمقراطية مستقرة تلك التي قدمها ليجفارت في نموذجه عن التراضي المشروط Consociational في المجتمعات المنقسمة إثنيا. فقد توصل إلى ان توفر قيم تسمح للنخب في هذه المجتمعات بالمساومة مع بعضها لايجاد سبيل لاقتسام السلطة والنفوذ تعتبر حاسمة للتطور الديمقراطي. فترتيبات التراضي المشروط

جعلت الديمقراطية ممكنة في دول مثل بلجيكا وهولندا وكندا وماليزيا ولبنان. كما أن غياب مثل هذه الترتيبات في نيجيريا مثلا يفسر لماذا سقطت الديمقراطية فيها، من منظور هذا النموذج.

وقد اكد بحث تجريبي حديث اعتمد علي دراسات لحالات عدة دول نامية وجود ارتباط بين الثقافة السياسية والتطور الديمقراطي وقد اشرف عليه ثلاثة من أبرز علماء السياسة المعاصرين وهم : سيمور مارتن ليبست ولاري دياموند وجوان لينز وخلص الي انه في الدول الاكثر ديمقراطية تتوفر معتقدات وقيم سياسية ملائمة، كما اتضح من حالات الهند وفنزويلا وكوستاريكا. فعلي سبيل المثال دلت تجربة الهند علي أنه منذ تأسيس المؤتمر الوطني في القرن التاسع عشر، اصبحت قيم التسامح تجاه الآخرين والتصالح والمساومة جزءا من عملية التنشئة السياسية. وهذا التقليد دعم تأكيد غاندي علي المواءمة والمساومة واللاعنف. ولذلك وصل هذا البحث الي استخلاصين : أولهما ان النجاح الديمقراطي في بعض دول العالم الثالث يرجع ليس فقط الي تنامي قيم ديمقراطية، ولكن ايضا الي جذورها في تاريخ البلد وتقاليده الثقافية. وثانيهما ان الثقافة السياسية التي تنطوي علي قيم ديمقراطية في بلد ما تجعل من الصعب علي اي نظام سلطوي ان يستمر.

لكن ثمة اجتهادا آخر يذهب الي تأكيد اهمية الثقافة السياسية الديمقراطية للنخبة والنشطاء في العمل السياسي وليس للعامة. فقد أبرز روبرت دال مثلا ضرورة النظر الي السياسة باعتبارها تنافسية وتعاونية في آن واحد وتنطوي علي مساومات. لكن ركز علي توفر القيم الديمقراطية لدي النشطاء اكثر من الجماهير، وقال : (ليست الثقافة السياسية للعامة، هي الاكثر تأثيرا، وانما المعتقدات المدركة لدي النشطاء). وينسجم هذا مع التصور

العام للتطور الديمقراطي عنده، والذي يصبح اوفر منالا عندما تتطور السياسات التنافسية اولا في اوساط نخبة صغيرة قبل حدوث مشاركة جماهيرية واسعة، وان «البولياركيات» المستقرة تنتج غالبا عن عملية تطور بطئ اكثر مما تترتب علي عملية تحول ثوري يطيح بنظام سلطوي. ويبدو هذا الاجتهاد اكثر واقعية من سابقه الذي يربط الديمقراطية بتقاليد ثقافة راسخة، كأنه يحصرها في جزء فقط من العالم. كما أن هناك اجتهادا ثالثا ينفي أية علاقة بين الديمقراطية والثقافة ويعبر عنه ميرون وينر، معتمدا علي نتائج بحث تجريبي ساهم في الاشراف عليه. فقد تبين من هذا البحث ان بعض المجتمعات التي لاتنسجم مفاهيمها الثقافية التقليدية مع الديمقراطية نشأت بها انظمة ديمقراطية استمرت مثل كولومبيا وكوستاريكا وفنزويلا. والملاحظ هنا وجود خلاف عميق بينه وبين دياموند وليبست ولينز الذين اشرفوا علي بحث تجريبي آخر سبقت الاشارة اليه، حيث اعتبروا كوستكاريكا وفنزويلا من الدول التي تتلاء م ثقافتها السياسية مع الديمقراطية. لكن بينما لم يوضح اصحاب البحث الاخير الاساس الذي استندوا اليه في حكمهم، بني وينر توصيفه للثقافة السياسية في هذين البلدين علي اساس انها جزء من التقاليد اللاتينية الأيبرية Ibric-Latin، التي تعتبر غير ملائمة للمؤسسات الديمقراطية. كما يدلل وينر علي عدم ارتباط الثقافة السياسية بالديمقراطية بالاشارة الي حالتي المانيا واليابان اللتين استقر النظام الديمقراطي في كل منها، رغم ان نظام القيم التقليدي الموروث فيهما لاينسجم مع الديمقراطية.

وترجع الأهمية الجوهرية لهذا الاجتهاد الي انه قوض النظريات التي تربط بين الثقافة السياسية والديمقراطية ربطا حتميا وأظهر انها تعاني بالفعل من قصور. فالملاحظ انها لاتأخذ في الاعتبار ان في العديد من المجتمعات تعددا في الثقافات وأنظمة القيم، بحيث يمكن ان يكون بعضها اكثر انسجاما

مع الديمقراطية من البعض الآخر. وتزداد اهمية هذه الملاحظة اذا اخذنا بالاجتهاد الذي يركز علي ثقافة النخبة السياسية والنشطاء في العمل السياسي. كما ان تلك النظريات تتسم بنوع من «السكونية»، حيث لا تقر بأن الثقافات او بعضها علي الاقل قابلة للتغير والتطور. لكن هذا التغيير يحتاج الي جهد ونشاط جدي تقوم به نخب مؤمنة بالديمقراطية. كما تجدر الاشارة الي اجتهاد آخر ينظر الي النظام الديمقراطي كمؤثر علي الثقافة السياسية وهو موجود منذ جون ستيوارت ميل، الذي اكد ان وجود المؤسسات الديمقراطية هو الذي يشكل الاتجاهات الايجابية تجاه المشاركة السياسية، ويخلق روح العمل العام والتسامح مع الآراء والمصالح المخالفة، ويزيد من التنافس بين المواطنين، وبهذا المعني فان طابع الشعب يتشكل بواسطة الموسسات السياسية وليس العكس، بمعني ان الهيكل المؤسسى نفسه يسهم في تشكيل قيم المجتمع وبالتالي فان كلا من النظامين السلطوي والديمقراطي يُنتج أنواعا معينة من القيم. فاتجاهات الثقة أو الشك، والتنافس أو الخضوع، والبراجماتية أو الجمود الفكري هي نتاج - وليس محددا - لأنواع مختلفة من المؤسسات.

(٢) التطور الديمقراطي ..
والاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية :

ظهرت منذ الخمسينات ادبيات مهمة في مجال متطلبات او شروط التطور الديمقراطي ربطته بالتحديث والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. والافتراض الغالب عليها هو وجود علاقة وثيقة بين مستوي التنمية والتحديث ومستوي الديمقراطية. فعلي سبيل المثال اختبر سيمور مارتن ليست هذا الافتراض في مقال له عام ١٩٥٦ عبر المقارنة بين دول أوربية واخري في

امريكا اللاتينية، علي اساس ان مستوي التحديث يشمل معدل الثروة ودرجة التصنيع والتحضر والتعليم. واختار مؤشرات محددة للثروة تمثلت في متوسط الدخل الفردي وعدد السيارات والاطباء وأجهزة الراديو والتليفزيون والصحف. وقد تأكد من صحة الافتراض.

وعاد بعد ذلك بسنوات في كتابه الشهير (الانسان السياسي) لتطوير نظريته بإدخال فكرة أن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية تؤدي الي تغيير طريقة تعامل الافراد والجماعات مع العملية السياسية. والمقصود بذلك أن مستوي متقدما من التنمية يخلق شعورا افضل بالأمن الاقتصادي ويكفل انتشار التعليم، مما يؤدي للحد من عدم المساواة وتلطيف مشاعر الحرمان النسبي وعدم العدالة في اوساط الطبقة الدنيا. ويترتب علي ذلك تقليص احتمال اللجوء الي سياسات متطرفة. ويرجع ذلك الي كون التنمية تزيد الثروة الوطنية، ومن ثم توسع نطاق الطبقة الوسطي التي تقترن في النظرية السياسية عادة بالاعتدال والتسامح. كما شرح ليست المغزي الذي لايقل اهمية لانخفاض مستوي التنمية ليس فقط في تأثيره علي الطبقة الدنيا، ولكن ايضا علي اتجاهات وعلي السلوك السياسي للطبقة العليا. فكلما كان البلد فقيرا ومستوي معيشة الطبقة الدنيا منخفضا، كلما زاد الاتجاه لدي الطبقة العليا لمعاملة الطبقة الدنيا باعتبارها متدنية بالفطرة. وفي هذه الحالة فان الطبقة العليا لاتقاوم الديمقراطية فقط، ولكن يؤدي سلوكها المتعجرف ايضا الي تدعيم ردود الفعل المتطرفة لدي الطبقة الدنيا. كما ان ظروف الفقر المترتب علي انخفاض مستوي التنمية تؤدي الي تكثيف التنافس علي السلطة من خلال تزايد التمسك بها او التطلع اليها. فاذا كان لدي الدولة ثروة كافية تسمح بقدر من اعادة التوزيع دون تهديد كبير للشرائح المتميزة، فمن الأيسر قبول فكرة انه لا يهم كثيرا من الذي يصل للسلطة. لكن اذا كان فقدان

السلطة يعني خسارة كبيرة لجماعات النفوذ الأساسية، ستسعي لتأمين الاحتفاظ بها بأية وسيلة.

وهذا ايضا ماقصده روبرت دال في كتابه الشهير عن البولياركية (١٩٧١)* عندما توصل الي ان التنمية الاقتصادية تساعد علي الحد من اوضاع عدم المساواة، وتولد التوزيع التعددي للموارد الذي يساعد علي التطور نحو نظام ديمقراطي. لكن الواضح أن دال لم يعط اهتماما كبيرا للعوامل الاقتصادية - الاجتماعية في كل الحالات. فالنجاح الاقتصادي عنده ليس ضمانا للديمقراطية. لكن الفشل الاقتصادي يهددها بما يولده من بطالة قاسية وتضخم يدعمان الشعور بعدم المساواة الشديد. فالسياسات التنافسية تقتضي آليات لتوزيع واقتسام منافع السلطة. لكن عندما يحدد دال المحددات الرئيسية الحاسمة للديمقراطية، يركز علي اربعة محددات تتسم كلها بطابع سياسي ولاتنطوي علي دور واضح للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية وهي :

- ضمانات متبادلة بين الجماعات المتنافسة، وخاصة في المجتمعات المنقسمة بحدة.
- سلطة تنفيذية قوية خاضعة للمساءلة، وغير معتمدة علي اغلبية برلمانية مؤقتة.
- نظام حزبي مستقر.
- حكومات تمثيلية علي المستوي المحلي.

ورغم ان دراسات كمية مهمة اكدت العلاقة بين التطور الديمقراطي وبين التنمية والتحديث، فلم يخل بعضها من تحفظات، فعلي سبيل المثال اثبت دين

---

* البولياركيه Polyarchy هى المصطلح الذى صكه دال للتعبير عن نوع معين من النظام الديمقراطي التعددى، يقوم على توازن بين عدد من مراكز القوي السياسية والاجتماعية.

نوباوير في مقال له عام ١٩٦٤ ان مستوي معينا من التنميتا لاقتصادية - الاجتماعية ضروري للحفاظ علي الديمقر اطية، ولكنه لايضمن اداءا مرتفعا للنظام الديمقراطي لأن هذا الاداء لا علاقة مباشرة له بمستوي التنمية . وكان يقصد بالأداء عنصرين رئيسين هما سلمية التنافس السياسي والمساواة الانتخابية. كما يقدم فيليب كولتر ما اسماه تحليلا كميا كليا لاختبار افتراض مؤداه ان التعبئة الاجتماعية هي الاهم للتطور الديمقراطي بمكوناته الثلاثة من وجهة نظره، وهي التنافسية والمشاركة والحريات. لكنه خلص الي استنتاجين : أولهما ان معدل - وليس مستوي - هذه التعبئة هو الذي يؤثر بشكل اكثر وضوحا علي الديمقراطية. كما ان معدل النمو الاقتصادي وتطور الاتصال اكثر تأثيرا من التعليم والتصنيع والتحضر. وثانيهما ان هذه العلاقة ليست مؤكدة في جميع الحالات. فهي واضحة في الدول الانجلوساكسونية، لكنها اقل وضوحا في الدول اللاتينية. وفي خارج اوربا يختلف الامر من منطقة لاخري. ففي الشرق الاقصي والادني، توصل الي تأكيد تلك العلاقة رغم اقراره بوجود انحرافات ذات مغزي بالقياس الي ماهو مفترض نظريا من خلال جدول التعبئة الاجتماعية الذي أعده. فقد وجد مثلا ان مستوي التطور الديمقراطي في الهند وتركيا واندونيسيا أعلي، بينما هو في باكستان وايران أقل مما كان مفترضا وفقا لبيانات الجدول. أما افريقيا فقد رأي أن المشكلة الأكثر جوهرية هي عدم التجانس الثقافي الذي حال ليس فقط دون التطور الديمقراطي، ولكن أيضا دون بناء دول وطنية قوية.

ويبدو أن الاهتمام بالتفسير الاقتصادي - الاجتماعي للتطور الديمقراطي علي هذا النحو قاد الي اتفاق ملموس في التحليل بين منظرين ماركسيين جدد وآخر بين غير ماركسيين، وخاصة في مجال تعظيم أهمية وجود طبقة وسطي

واسعة وطبقة فلاحية مستقلة كضرورة للتطور الديمقراطي. فعلي سبيل المثال يمكن ملاحظة اتفاق بين استنتاجي بارينجتون مور وهنتنجتون في هذا المجال. والملاحظ أن هنتنجتون أكد كذلك أهمية أسلوب التنمية وليس فقط مستوياتها ومعدلاتها، عندما لاحظ أن توزع أو تشتت القوة الاقتصادية يساعد علي خلق بدائل وقوي مضادة لسلطة الدولة، ومن ثم يدعم امكانات التطور الديمقراطي. وهذا استنتاج شائع في مجال الربط بين الديمقراطية والنظام الرأسمالي، حيث يسود الاعتقاد في أن الديمقراطية الحديثة بزغت تاريخيا في اطار التطور الرأسمالي وفي علاقة سببية معه، دون أن يعني ذلك تلازما حتميا لأن الرأسمالية تعيش أيضا في ظل أنظمة دكتاتورية. لكن المقصود أن الديمقراطية لاتتطور في ظل أنظمة غير رأسمالية. وهذه العلاقة أقامها أرفينج كريستيول علي أساس نموذج متسلسل علي النحو التالي :

- الأغلبية الساحقة من الناس لهم مصلحة طبيعية في تحسين ظروفهم.
- محاولات قمع هذه الرغبة الطبيعية تقود الي سياسات إفقار.
- عندما تُعطي هذه الرغبة حرية عمل كافية يحدث نمو اقتصادي.
- نتيجة لهذا النمو، يحسن كل شخص ظروفه، لكن بشكل غير متساو في المدي والوقت.

- هذا التحسن يؤدي الي توسع الطبقة الوسطي ذات الملكية وهو شرط ضروري لكنه غير كاف لمجتمع ديمقراطي تُحترم فيه حقوق الأفراد. وقد استمر الاعتقاد في الارتباط بين الرأسمالية والتطور الديمقراطي قويا رغم المجادلات ذات المنشأ الماركسي التي تصدت لتحليل إخفاق الديمقراطية في بعض الدول. وكانت أهمها مجادلتان : الأولي أن النخب القوية كان عليها أن تمارس القمع من أجل مراكمة الثروة للاستثمار وتشجيع الاستثمار الاجنبي بوضع سقف

للأجور المحلية. والثانية أن طبيعة التنمية التابعة اقتضت حلول أنظمة سلطوية بيروقراطية محل الأنظمة الديمقراطية . والملاحظ أنه رغم وجود جانب ايديولوجي في الحديث عن ارتباط الديمقراطية بالتنمية الرأسمالية، فقد ثبت هذا الارتباط في عدة دراسات تطبيقية مقارنة. ومع ذلك فقد شكك بعض الدارسين في أية فائدة للتفسير الاقتصادي - الاجتماعي، الذي تبينت محدودية قيمته في بحث تطبيقي عميق قام علي عدة دراسات لحالات دول نامية. وأشرف عليه ميرون ويتر وأرجون وأوزيدن. وقد خلص هذا البحث الي أن مختلف النظريات التي اعتمدت علي التفسير الاقتصادي - الاجتماعي ليست مقنعة. فالمعدل المرتفع للتنمية الاقتصادية يمكن أن يكون أيضا دافع عدم استقرار للنظام الديمقراطي، اذا لم تقترن التعبئة الاجتماعية السريعة بزيادة متكافئة في توزيع القوة. كما أن الركود أو النمو المنخفض الذي يعقب فترة من النمو المرتفع (J- Curve) يعتبر أيضا عامل عدم استقرار وهو يجادل هنا بأن بعض الدول التي سقطت فيها المؤسسات الديمقراطية في فترة معينة عانت من تدهور اقتصادي، لكن كان في الغالب نتيجة ضعف الأداء السياسي أكثر مما كان سببا له. وينطبق ذلك علي الأرجنتين وشيلي وأورجواي وبيرو والفليبين وغانا. كما أن بعض الدول ذات النمو الاقتصادي المنخفض أو اللا نمو لم تشهد تآكل المؤسسات والممارسات الديمقراطية، رغم التهديد الذي تعرضت له الحكومات التي في السلطة. لكن رغم أن هذا البحث يميل الي أنه لا أساس للارتباط بين العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وبين التطور الديمقراطي ، الا أنه عدم امكان حدوث هذا التطور في اطار غير رأسمالي. وحتي الدول الديمقراطية التي تعرف الملكية العامة، يظل معظم اقتصادها فرديا. وقد أكدت الحالات التي درسها هذا البحث تجريبيا افتراضين :

أولهما أن دول «العالم الثالث» التي تعتبر ديمقراطية توجد بها طبقة وسطي واسعة ذات ملكية، رغم التباين في مدي اتجاه حكوماتها الي نظام السوق الحر. وهذه الطبقة تتفق مصالحها مع النظام الديمقراطي. وثانيهما أن المجتمعات قبل الصناعية والتي لم تتطور بها زراعة تجارية لايمكن أن تعرف الديمقراطية. لكن نتائج البحث بقيت متحفظة من منظور أن الدراسة التجريبية لاتوضح تماما ما اذا كان شكل معين بالذات من التنمية الرأسمالية أو المختلطة هو الأكثر احتمالا للحفاظ علي الديمقراطية، وما اذا كانت هناك اشكال معينة منها يمكن أن تحول دون تطور المؤسسات الديمقراطية أو تقوضها. والملاحظ أيضا أن بعض التفسيرات الاقتصادية - الاجتماعية للديمقراطية لاتجيب علي سؤال يتعلق بالانحرافات التي تظهر عند تطبيق هذا النوع من التفسير، وخاصة فيما يتعلق بتوفر الديمقراطية في بعض الدول رغم غياب مقوماتها الاقتصادية - الاجتماعية. وهذا ما افتقده علي سبيل المثال بحث عن أمريكا اللاتينية ركز علي العوامل الاقتصادية - الاجتماعية لنشوء أنظمة سلطوية بيروقراطية في هذه المنطقة، دون أن تفسر لماذا لم يحدث ذلك في دول مثل فنزويلا وكوستاريكا وجامايكا وكولومبيا وجمهوريةالدومنيكان.

٣- المشكلة الديمقراطية في مصر :

يتضح من العرض السابق أن التفسيرات الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية لازمة الديمقراطية ليست موضع اتفاق عام. لكن هذا لايعني استبعادها. وانما إدراك انها لاتعمل دائما بشكل حتمي، وأن اهميتها تزداد في البلاد التي تتسم بضعف مؤسسات المجتمع والجماعات الوسيطة المستقلة، التي تبدو اكثر فائدة في تفسير أزمة الديمقراطية فهي التي توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة علي المجتمع، ومن ثم المساعدة علي التطور

الديمقراطي. وهذا ماأكده من قبل عندما توصل الي أن هذه المؤسسات أهم مصدر للحيوية الديمقراطية والخبرة والتدريب علي التنافس والمساعدة والمشاركة. والملاحظ أن الدول الثلاث التي عرفت الخبرة الأكثر نجاحا في التطور الديمقراطي بالعالم الثالث (الهند وكوستاريكا وفنزويلا) توفرت بها شبكة واسعة من المؤسسات الطوعية المتطورة والمستقلة، التي يساعد وجودها علي الحد من ظهور نزعات سلطوية في الحكم. كما أن توفر مؤسسات من هذا النوع في دول أخري حتي بمستويات أقل أدي الي سقوط انظمة سلطوية.

وفي هذا السياق يمكن القول بأن غياب أو ضعف أو محدودية مؤسسات المجتمع يُضعف امكانات تبلور نمط حديث من التنظيم السياسي التعددي، وبالتالي نظام ديمقراطي. وقد ثبت وجود علاقة وثيقة بين مستوي تطور التنظيم الحزبي وبين امكان قيام حكومات علي أساس انتخابات حتي تنافسية. فعند هنتنجتون مثلا تحتاج أي انتخابات جدية الي مستوي معين من التنظيم السياسي، لأن المشكلة ليست في إجراء الانتخابات، وانما في تكوين التنظيمات.

ولذلك فإن العمل علي مقرطة مؤسسات المجتمع في بلادنا يمثل اهم خطوة باتجاه اشاعة القيم الديمقراطية، ومن ثم دعم التطور الديمقراطي. ويتطلب ذلك وقتا وجهدا وصبرا ومهارة. فعملية المأسسة Institutionalization هي بطبيعتها في حاجة الي كل ذلك. وعندما لا تتوفر تقاليد لمؤسسات مستقلة مشاركة عميقة الجذور، لايكون تأسيسها أمراً يسيراً. وحتي عندما تكون هناك بعض من هذه التقاليد، فهي لاتعني بالضرورة وبشكل تلقائي توفر قيم التسامح والحوار والمساومة فيما بينهما وفي داخلها. ولذلك فإن دعم الديمقراطية في مصر يحتاج الي جهود كبري لتدعيم الاستقلال والموارد والمهارة

التنظيمية والخبرة لمختلف مؤسسات المجتمع الوسيطة مثل الاحزاب السياسية والنقابات المهنية والاتحادات العمالية وجماعات رجال الأعمال وتعاونيات الفلاحين والاتحادات الطلابية ومختلف الجمعيات الاجتماعية، فضلا عن تحرير وسائل الاعلام.

المؤلف فى سطور

◆ د. وحيد عبد المجيد

◆ تخرج فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية عام ١٩٧٧.

◆ حصل على درجة الماجيستير فى العلوم السياسية، ثم على درجة الدكتوراة من الكلية نفسها في يناير ١٩٩٣.

◆ يعمل خبيرا فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ويرأس وحدة البحوث العربية بهذا المركز الآن.

◆ عمل مديرا لمكتب مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠.

◆ صدرت له ثلاثة كتب من مركز دراسات الأهرام، وهى «العلاقات الفلسطينية العربية» و «اليهود العرب فى اسرائيل» و «الصراع العربى الاسرائيلى فى انتخابات الرئاسة الأمريكية».

◆ له دراسات منشورة فى عدة دوريات ومجلات عربية مثل «السياسة الدولية» و «المستقبل العربى» و «مجلة العلوم الاجتماعية» ، وله مقالات منشورة فى عدد من الصحف العربية أبرزها «الأهرام» ، و «الحياة»، و «الشرق الأوسط.

تعد ظاهرة العنف التى تقف وراء ها مجموعات صغيرة علي هامش الحركة الاسلامية، جزءا من معضلة أوسع ترتبط بعوامل عدة، من أهمها محدودية التطور الديمقراطى فى مصر وعدم توفر تقاليد الحوار بين المختلفين فكريا وسياسيا، وهذا الكتاب يقدم محاولة لإبراز أهمية مد الجسور بين المعتدلين على الجانبين، إذ أن هناك فرصة كبيرة للتوافق على اطار عام، على نحو يسهم فى محاصرة العنف، ويبعد شبح الاستقطاب الذى خلقه المتطرفون بمواقفهم وسلوكهم، مفضلين التضحية بالمستقبل على تقديم تنازلات متبادلة.

غير ان الإمساك بهذه الفرصة يقتضى جهد واخلاص المعتدلين فى التيارين، وهم كثر بالفعل على الجانبين، فالعلمانيون فى غالبيتهم سواء مسلمون أو أقباط يدركون ثراء الحضارة الاسلامية وما تنطوى عليه مقاصد شريعة الاسلام من خير عام وما تفتحه من آفا
الاسلاميين، المعتدلين فى غالبيتهم أيضـ
الاستفادة من مكتسبات والمجازات الحضا
الانفتاح عليها.

إن حل الأزمة المصرية الراهنة يتـ
صوت الاعتدال فى مواجهة التطرف وتأ
كبديل للعنف، وتعاون المعتدلين فى التيـ
أجل انقاذ الأمة من أزمتها.

